الوقف والابتداء وأثرهما الدلالي

دراسة تطبيقية في التسهيل لابن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)

إعداد

د/ حاتم مصطفى محمد أبو سعيدة

مدرس أصول اللغة بكلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

الوقف والابتداء وأثرهما الدلالي
دراسة تطبيقية في التسهيل لابن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)

حاتم مصطفى محمد أبو سعيدة
قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الاليكتروني:
hatemabosaida.lan @azhar.edu.eg

ملخص البحث:

فللوقف والابتداء أثر جلي عند المفسرين؛ لما يترتب على تنوعه من أثر في المعنى، وممن عُني بتنوع الوقف والابتداء وبيان أثره ابن جزي الكلبي في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل (ت: ٧٤١هـ)، حيث وظّف هذا التنوع في الوقف والابتداء للمعنى التفسيري، ومسائل العقيدة والشريعة، فقام البحث بجمع هذه المواضع وتصنيفها ودراستها دراسة دلالية في ضوء السياق مستعينا في ذلك بكتب الوقف والابتداء، وكتب التفسير والدلالة واللغة.

وقضية الوقف والابتداء وإن درست من قبل باحثين كثر، فإن تفسير التسهيل -على خد علمي- لم تتم دراسته دراسة تفصيلية عليه

الكلمات المفتاحية: الوقف – الابتداء—التسهيل – ابن جزي.

Endowment and start and its effect on significance An applied study in El-tashil of Ibn Jazi Al Kalbi (T .: 741 AH)

Hatem Mostafa Muhammad Abu Saida
Department of Language Origins, Faculty of Arabic Language in Menoufia, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail:hatemabosaida.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

The cessation and initiation has a clear effect on the interpreters, because of the effect of its diversity in meaning, and the diversity of waqf and initiation, and the statement of its effect ibn Jazi al-Kalbi in tafsir El-tashil of Ibn Jazi Al Kalbi lemalm El tnzel (t: 741 Ah), This diversity was used in the waqf and the beginning of the interpretive meaning, and the issues of faith and sharia, and the research collected, classified and studied semantic in the light of context, using the books of waqf and initiation, and the books of interpretation, significance and language.

The issue of endowment and commencement, and if studied by many researchers in El-tashil, - on the scientific cheek - has not been studied in detail.

Key words: Endowment – start - El-tashil - Ibn Jazi Al Kalbi

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنّ القرآن الكريم هو ينبوع العلوم ومنشؤها، وأصل كل علم ورأسه، والاستشراف على معانيه لا يتحقق إلا بفهم رصفه ومبانيه، ومعرفة وقفه وابتدائه، فينبغي لقارئه أن يتفهم ما يقرؤه، ويتفقد مواضع القطع والائتناف، و «قد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسنا... فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع؟ وكيف يأتنف؟ فإن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لا يدري إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع، وكيف يأتنف» [1].

وعلم الوقف والابتداء أحد ركني علم التجويد، بمعرفته وإحكامه يكمل تزيين تلاوة آي التنزيل، وأيضا يجتنب القارئ كل وقفٍ أو ابتداء يغير المعنى أو يحيل فالعلاقة متينةٌ ووطيدةٌ بين نوع الوقف ومعنى الآية، وهنا تظهر العلاقة الوطيدة بين علم الوقف والابتداء وسائر العلوم، يقول ابن

---

[1] القطع والائتناف للنحاس ص٣٤تح: أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

مجاهد (ت: ٣٢٤هـ): " لا يقول بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[١].

كما أن الوقف والابتداء هو الطريق الصحيح لبيان الأحكام الشرعية، والفرقان بين طريق السلف وبين سبل المبتدعين في بيان العقيدة الصحيحة، فبان بهذا فضله وظهرت أهميته.

وكان ممن عُني بتنوع الوقف والابتداء ابن جزي الكلبي [٢] في تفسيره

---

[١] القطع والائتناف للنحاس ص: ١٨، وينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي٢/ ٥٣٣، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م

[٢] هو الفقيه المفسر الأصولي الحافظ المحدث محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف ابن جزي الكلبي الغرناطي يكنى أبا القاسم، ولد في يوم الخميس، تاسع ربيع الثاني، عام ثلاثة وتسعين وستمائة بعد الهجرة، في غرناطة، عاصمة الأندلس كان رحمه الله على طريقة مثلى من العكوف على العلم، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين، فقيها حافظا قائما على التدريس، مشاركا في فنون، من عربية، وأصول وقراءات وحديث وأدب، حفظة للتفسير، مستوعبا للأقوال، جمّاعة للكتب، ملوكي الخزانة، حسن المجلس، ممتع المحاضرة، صحيح الباطن، تقدم خطيبا بالمسجد الأعظم من بلده على حداثة سنه، فاتفق على فضله. وقد بلغ ما بلغ في العلم بالتفسير، والحديث والأصول، والأدب، والفقه والعربيّة، قتلته التتار ببغداد-رحمه الله-في معركة طريف، سنة ٧٤١هـ. ينظر: طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، ٢/ ٨٥، دار الكتب العلمية - بيروت وينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي ، ١/ ٥٣، الطبعة: الأولى دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٤هـ، طبقات القراء ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ٢/ ٨٣، مكتبة ابن تيمية، نفح

التسهيل لعلوم التنزيل (ت: ٧٤١هـ)، حيث وظّف هذا التنوع في الوقف والابتداء للمعنى التفسيري، ومسائل العقيدة والشريعة، فقام البحث بجمع هذه المواضع وتصنيفها ودراستها دراسة دلالية في ضوء السياق مستعينا في ذلك بكتب الوقف والابتداء، وكتب التفسير والدلالة واللغة.

وقضية الوقف والابتداء وإن درست من قبل باحثين كُثْر، فإن تفسير التسهيل-على حد علمي-لم تتم دراسته دراسة تفصيلية.

أولا: -أهمية البحث وأسباب اختياره

تكمن أهمية هذا البحث في الأمور الآتية:

١-مكانة علم الوقف والابتداء في الدرس القرائي، واللغوي، حيث يمثل أحد ركني الترتيل المأمور به في قوله: ورتل...

٢-قيمة الدراسات البينة في الدرس العلمي الحديث، حيث يجمع هذا البحث بين علوم كثيرة (الوقف والابتداء-القراءات القرآنية-التفسير-علم الدلالة الحديث).

٣-يمثل كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي صورة للفكر الأندلسي في القرن الثامن الهجري بما حواه من إيجاز لتراث من سبقه

٤-شهادة العلماء لابن جزي بمكانته القرائية واللغوية، قال عنه تلميذه الحضرمي في «فهرسته»: «كان رجلًا ذا مروءة كاملة، حافظًا متقنًا، ذا أخلاقٍ فاضلةٍ، وديانةٍ، وعِفَّة، وطهارة، وشهرته دينًا وعلمًا أغنت عن التعريف

الطيب أحمد بن المقري التلمساني، ٥/ ١١٤ ، تح : إحسان عباس ،د ار صادر- بيروت - لبنان ، الدرر الكامنة أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ٥ / ٨٨ ، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند ، ابن جزيّ ومنهجه في التفسير، علي محمد الزبيري ١ / ١٣٩ .دار القلم.

به»[1]، وظهرت مكانته اللغوية من خلال دراسة كتاب سيبويه فقد جاء في ترجمته أنه أخذ العربية من أبي جعفر الزبير، فقد كان معتنيا به أيما اعتناء ، ونقل عنه في كتابه على ما سيرد في البحث.

ثانيا : أسئلة البحث وإشكاليته

يحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

١-هل لعلم الوقف والابتداء أثر في تفسير القرآن الكريم من الناحية الدلالية؟

٢-هل استطاع ابن جزي أن يوظف علم الوقف والابتداء في قضايا الدلالة والعقيدة والفقه من خلال تفسيره؟

٣-هل قدم ابن جزي جديدا فيما يتصل بالوقف والابتداء، وأثرهما في القرآن الكريم؟

ثالثا : أهداف البحث

يهدف البحث إلى جمع مواضع الوقف والابتداء التي ذكرها ابن جزي في تفسيره وتصنيفها وبيان أثرها الدلالي الشرعي.

رابعا : حدود البحث

اعتمد البحث كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ميدانا للدراسة، حيث يمثل الكتاب ذروة فكرة صاحبه، وإن كان له مصنفات أخرى في كثير من العلوم.

خامسا : خطة البحث

وقد جاء البحث مشتملًا على خمسة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة لأبرز نتائج البحث، ثم ثبتان أحدهما لأهم مراجع البحث،

---

(١) نيل الابتهاج ص: ٢٣٩، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا ٢٠٠٠م

والأخر لعناوينه، وكان ذلك على النحو الآتي:

التمهيد: مدخل مفاهيمي

المبحث الأول: السياق وأثره في تنوع الوقف والابتداء

المبحث الثاني: تنوع القراءات وأثره في الوقف والابتداء

المبحث الثالث: التفسير وأثره في تنوع الوقف والابتداء

المبحث الرابع: تنوع الأوجه الإعرابية وأثرها في الوقف والابتداء

المبحث الخامس: العقيدة وأثرها في تنوع الوقف والابتداء

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج

الفهارس

سادسا: منهج البحث

يهدف البحث إلى إبراز ما في الوقف والابتداء من أثر جلي عند المفسرين؛ لما يترتب على تنوعه من أثر في المعنى، ملتزما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، معتمدا أداتي التحليل والإحصاء.

سابعا: الدراسات السابقة

لكتاب التسهيل لابن جزي مكانة كبيرة من الناحية اللغوية، وقد قامت عليه دراسات متنوعة أغلبها من الناحية، وقضية الوقف والابتداء وإن درست من قبل باحثين كُثْر، فإن تفسير التسهيل-على حد علمي-لم تتم دراسته دراسة تفصيلية. ومن هذه الدراسات ما يأتي:

١-ابن جزي ومنهجه في التفسير لعلي بن محمد الزبيري

٢-استنباطات ابن جزي الكلبي في تفسير التسهيل لعلوم التنزيل "جمع ودراسة لعلي بن عبد الرحمن النجاشي

٣-تخريج الأحاديث والآثار في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، للدكتور سامي بن مساعد الجهني

٤-علوم القرآن عند الإمام ابن جزي الكلبي وأثرها في تفسيره،

للدكتور طارق بن أحمد الفارسي

٥-استدراكات الفقيه اين جزي الكلبي على الإمام ابن عطية في تفسير القرآن للدكتور شايع بن عبده الأسمري

٦-توجيه القراءات عند الإمام ابن جزي للدكتور أحمد بن علي الحريصي

اللهم تقبل منا العمل، وتجاوز عن الخطأ والزلل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

حاتم مصطفى محمد أبو سعيدة
مدرس أصول اللغة في كلية اللغة العربية
فرع جامعة الأزهر الشريف بالمنوفية

التمهيد
مدخل مفاهيمي

أولا: الوقف

الوقف، مصدر للفعل الثلاثي (وقف)، وأصل معناه، كما يقول ابن فارس (ت:٣٩٥هـ): "... يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه... وموقف الإنسان وغيره: حيث يقف...، ويمكن أن يسمى وقفا، لأنه قد وقف بذلك المكان"[١]. وقال الجوهري (ت:٣٩٣هـ): وليس في الكلام أَوقفْت إلا حرف واحد، أَوقَفْت عن الأَمر الذي كنت فيه أَي أَقْلَعْت... قال: وحكى أَبو عمرو (ت:١٥٤هـ) كلمتهم ثم أَوقفْت أَي سكتُّ، وكل شيء تُمسك عنه تقول: أَوقفت، ويقال: كان على أَمْر فأَوقَف أَي أَقصَر"[٢].

من خلال ما سبق يتضح أن تركيب (و ق ف) وما اشتق منها يطلق في كلام العرب علي معان عدة منها: الحبس، والسكوت، والإقلاع عن الشيء، والتبيين، كما تطلق ويراد بها: مقابلة الجلوس.

الوقف في الاصطلاح:

الوقف مصطلح يذكْرُه النحاة، واللغويون، والقراء، وله عند كل فريق معنى خاص، وإن كان المعنى اللغوي لا يختلف عندهم جميعاَ. فالوقف عند النحاة: "قطع النطق عند آخر الكلمة"[٣] أو "قطع الكلمة عما بعدها" أو "قطعها عن تحريك آخرها" [٤].

وقطع الكلمة عما بعدها، أي: أن تسكت على آخرها قاصداُ لذلك

---

[١] مقاييس اللغة (و ق ف) ٦/ ١٣٥ . بتصرف.

[٢] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (و ق ف)٤/ ١٤٤٠

[٣] شرح التصريح على التوضيح/ ٥/ ٢٣٣.

[٤] المناهج الكافية في شرح الشافية ٢/ ٣٠٦

مختاراً، لجعلها آخر الكلام سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام"[1].

وعرفه ابن عقيل بأنه: هو قطع الموقوف عليه، عن الاتصال؛ ويكون للاستراحة، أو تمام المقصود"[2].

والوقف عند اللغويين: "ظاهرة صوتية خاصة بموقع معين، وهو نهاية الكلمة الموقوف عليها[3]؛ ولذا يعبر عنها بعض العلماء "موقعية النهاية"[4]، أو هو ظاهرة صوتية تشكيلية؛ لأن في بحثها "دراسة لسلوك الأصوات في الموقع طبقًا لما يقتضيه هو" [5].

والوقف عند القراء هو: "قطع الصوت على الكلمة زمنًا يمكن التنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض عن القراءة "[6].

والابتداء مصدر الفعل ابتدأ، و«الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء،

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب للرضى/ ٢/ ٢٧١.

[2] المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل،٤/ ٣٠١، تح: د. محمد كامل بركات، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق -دار المدني، جدة) (١٤٠٠ -١٤٠٥هـ)،

[3] الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها، د أحمد طه سلطان ص ٢٢، مطبعة الأمانة ط١ ،١٤١١هـ.

[4] مناهج البحث في اللغة/ تمام حسان ١٥١.

[5] الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها ص ٢٢.

[6] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/ ٢٧٤، تح: علي محمد الضباع -، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، وينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد/ محمد مكي نصر ص:١٥٧/ ط: الأولى مكتبة الآداب ١٤٢٢ç-٢٠٠١م. الوافي في شرح الشاطبية ص:١٧٣.

يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء» [١]، واصطلاحا: «هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف، وهو لا يكون إلا اختيارا» [٢].

ثانيا: أسباب الوقف:

الوقف هو عرض يطرأ على المتكلم، وقد يكون هذا راجعا إلى الطبيعة البشرية، أو إلى طبيعة اللغة التي يتحدث بها، أو إلى مراعاة المواقف الذي يمر بها، فيقف لبيان المراد يقول ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)"لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم ألاّ يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد"[٣]

وترتب على ذلك أن الوقف قد يكون لأسباب طبيعية، وقد يكون لأسباب لغوية، وقد يكون لأسباب يقتضيها الموقف[٤]:

أولا: الأسباب الطبيعية:

١ -حاجة المتحدث أو القارئ إلى التزود من الهواء.

٢ -الاستراحة في أثناء عملية الكلام، وعدم إمكانية الاستمرار دون

---

[١] مقاييس اللغة ١/ ٢١٢، وينظر: لسان العرب (ب دأ) ١/ ٢٧

[٢] ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين للصفاقسي ص ١٢٨ ت: محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله س ١٩٧٤م.

[٣] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ١/ ٢٢٤-٢٢٥، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى

[٤] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل،٤/ ٣٠١، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٢٤

استراحة

٣ -عروض ما يمنع من مواصلة الكلام كالعطاس أو التثاؤب، أو النسيان، أو نحوه.

ثانيا: الأسباب اللغوية:

١ -إظهار الفواصل بين الألفاظ، والتراكيب، والجمل.

٢ -إبراز معان معينة يريدها المتحدث، أو يريد أن يؤكدها.

٣ -إظهار العواطف المختلفة والانفعالات الخاصة

ثالثا: الأسباب التي يقتضيها الموقف؛

١ -عطف الروايات المختلفة للنص الواحد، وخاصة عند الجمع بين القراءات القرآنية.

٢ -الاختبارات، حيث يطلب إلى القارئ أن يقف على موضع معين لمعرفة مدى درايته بالأوجه الجائزة في الوقف عليه، ولبيان المفصول من الموصول، والثابت من المحذوف، ونحو ذلك.

٣-تمام الغرض من الكلام، أو تمام النظم في الشعر، أو تمام السجع في النثر.

ثالثا: موقف العلماء من الوقف

حثَّ كثير من العلماء على تعلم الوقف، وصرف الهمة إليه، وجعله بعضهم من الواجبات التي أجمع عليها السلف، وتواترت بها الأخبار عند قراءة القرآن الكريم، فقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قوله: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف ، وعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: « لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَأَحَدُنَا يُؤْتَى الإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ -ﷺ- فَيَتَعَلَّمُ حَلاَلَهَا، وَحَرَامَهَا، وَآمِرَهَا، وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِى أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهَا. كَمَا تَعَلَّمُونَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ ، ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالاً يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الإِيمَانِ فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ

إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِى مَا آمِرُهُ وَلاَ زَاجِرُهُ وَلاَ مَا يَنْبَغِى أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهُ فَيَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ"[1].

قال الداني (ت: ٤٤٤هـ):" ففي قول ابن عمر دليل على أن تعليم ذلك توقيف من رسول الله- ﷺ- وأنه إجماع من الصحابة- عليهم السلام- "[2] دليل قد ذكره كثير من العلماء مستدلين به على الوقف والابتداء.

وقد عارض ذلك الشيخ ملا القاري (ت: ١٠١٤هـ) في شرحه على الجزرية بعد أن ذكره بقوله: " ولا يخفى أن قوله:" وما ينبغي أن يوقف عنده منها " لا يبعد أن يراد به الآيات المتشابهات في معناها، فليس في الحديث نص على الوقف المصطلح عليه"[3].

وقد علق ابن الجزري على هذين الأثرين بأن في أولهما دليلا على وجوب تعلم الوقف ومعرفته، وفي ثانيهما برهانا على أن تعلمه إجماع من الصحابة -عليهم السلام-.

واشتهر عن السلف رحمهم الله تعالى عناياتهم بهذا العلم حتى عد ابن الجزري ذلك متواترا عنهم، وكانوا يُعْنون بذلك حال الإقراء قال ابن الجزري: «وصح - بل تواتر - عندنا تعلمه، والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة، الذي هو من أعيان التابعين

---

[1] في رواية الطبراني والبيهقي :(يقف): مجمع الزوائد ١ / ١٧٠ والسنن الكبرى ٣ / ١٢٠.

[2] المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ص: ١٣٤، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة: الأولى، دار عمار: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م

[3] المنح الفكرية على متن الجزرية / ملا علي القاري، ص: ٣٧٠، تح: أسامة عطايا، دار العوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية

وصاحبه نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء ، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع ، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين "[1].

كما يذكر النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ) أن : «باب الوقف عظيم القدر ، جليل الخطر ؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلاّ بمعرفة الفواصل »[2]، فهو « فن جليل ، به يعرف كيف أداء القرآن ، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة ، واستنباطات غزيرة ، وبه تتبين معاني الآيات ، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»[3] .

ويذكر أستاذنا الدكتور/ أحمد طه سلطان ـ رحمه الله ـ أن الوقف «ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام والدراسة والنظر في عللها وأسبابها، وذلك: لأنها المظهر اللغوي المقابل للوصل، ولأنها ظاهرة أصيلة وقديمة قدم اللغة الإنسانية، ولا تقل عن الوصل شيوعا في الاستعمال اللغوي ... ولأن الوقف يسهم في صنع السلسة الإيقاعية أو الموسيقى الكلامية بما يصطنعه من الفواصل بين أجزاء الكلام، فيؤثر تأثيراً كبيراً في اعتدال نسقه، وكثيراً ما كان

---

[1] النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٥

[2] الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي (١/ ٤٥) تح/ د . محمد سعد مرسي – رسالة دكتوراه محفوظة بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٦٥٤/ ٢٦٥٥) .

[3] البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٨٦ تح: محمد متولي منصور مكتبة دار التراث ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م، وينظر: الفوائد المفهمة في شرح المقدمة لابن يالوشة ص ٤٧ .

الوقف الحسن مرشداً وهاديًا إلى المعنى المقصود، وكان الوقف القبيح مضللا عنه»[١].

ولأهمية الوقف أفرده كثير من العلماء بالتأليف والتصنيف، منهم: أبو جعفر النحاس، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو عمرو الداني، والحسن ابن علي العماني، ومحمد بن طيفور السجاوندي، ومحمد بن محمد الجزري، وزكريا الأنصاري، وأحمد بن عبد الكريم الأشموني، وغيرهم كثيرون[٢].

ومن يتتبع كتب المتقدمين من النحويين والقراء لا يكاد يجد كتابا يخلو من الحديث عن الوقف، إلا أن النحويين قد قصروا اهتمامهم في البحث عن الوقف على أواخر الكلم، والأوجه التي تجوز فيه، والتي لا تجوز[٣]

كما قسموه أنواعا، ومراتب، وتتبعوه في القرآن الكريم من أوله إلى آخره، وبحثوا علاقته الوطيدة بالإعراب والمعنى، وعلاقته بمرسوم المصاحف العثمانية، ووضعوا له علامات خاصة، وغير ذلك كثير مما يراه

---

[١] الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها: أحمد طه سلطان ص ٣، ٤ (بتصرف).

[٢] ينظر: مقدمة تحقيق المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ص: ٦٠-٧١، تح: يوسف المرعشلي، الطبعة: الأولى، دار عمار: ١٤٢٢هـ=٢٠٠١ م

[٣] ينظر على سبيل المثال: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ٤/ ١٦٨-١٨٣، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي : ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م القاهرة، شرح المفصل للزمخشري، موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ٥/ ٢٠٨-٢٤٤، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل،٤/ ٣٠١.

المتأمل على نحو ما قام به ابن الأنباري(ت: ٢٢٨هـ)في إيضاح الوقف والابتداء، وأبو جعفر النحاس(ت: ٢٣٨هـ)في القطع والائتناف، والداني (ت: ٤٤٤هـ)، المكتفى في الوقف والابتدا، والسجاوندي (ت: ٥٦٠هـ)في كتابه الوقف والابتداء، وعلل الوقوف، وزكريا الأنصاري(ت: ٦٢٩هـ)المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، والأشموني (ت: ١١٠٠هـ)في منار الهدي في الوقف والابتداء، وضمنوا مصنفاتهم نقولا عن وقوف القراء فنقلوا عن يعقوب، والكسائي، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم.

كما كان للمفسرين دور كبير في هذا العلم لما يترتب للوقف من بيان للمعاني، أو ترجيح بعضها على بعضها، وقد تناوله كثير من المفسرين في مقدمة تصنيفهم منهم الرازي (ت: ٦٠٦هـ) في تفسيره مفاتيح الغيب، وابن جزي(ت: ٧٤١هـ) في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل، والآلوسي(١٢٧٠هـ)في تفسيره روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، وغيرهم كثر وذلك ؛ لأن تعلمه أمر لابد منه لمن أراد معرفة معاني القرآن واستنباط الأدلة منه ، وجعلوا ذلك مما يعين على الغوص على فرائد القرآن ودرره[1].

رابعا: ضابط الوقف:

ذكر الإمام الرازي في مطلع تفسيره لسورة الفاتحة كلاما يمكن أن يعد ضابطا للوقف فقال: "الوقف على كل كلام لا يفهم بنفسه ناقص، والوقف على كل كلام مفهوم المعاني إلا أن ما بعده يكون متعلقا بما قبله يكون كافيا، والوقف على كل كلام تام ويكون ما بعده منقطعا عنه يكون وقفا

[1] جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، ٥٥٣، مكتبة التراث مكة

تاما"[١].

وقال ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ): "

٩٦-فَاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ وَلاَ تَعَلَّقَا تَامٌّ وَكَافٍ إِنْ بِمَعْنىً عُلِّقَا

٩٧ -قِفْ وَابْتَدِئْ وَإِنْ بِلَفْظٍ فَحَسَنْ فَقِفْ وَلاَ تَبْدَا سِوَىٰ الآيِ يُسَنْ

٩٨ -وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَا قَبْلَهُ[٢]

خامسا: الدلالة، مفهومها:

-الدلالة من الجذر اللغوي (د ل ل) ، ويدل في أصل معناه على: الإبانةِ والإرشادِ، كما يقول ابن فارس(ت ٣٩٥ هـ): « الدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ، وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ . ومنه قول الشاعر:

إِنِّي امرؤٌ بالطُّرْقِ ذو دَلالاتْ »[٣]

وقيل إنَّ: « أصلَ الدلالةِ مصدر كالكتابة والأمارة، والدالّ: منْ حصل منه ذلك، والدليل في المبالغة كالعالم، وعليم، وقادر، وقدير، ثم يسمى

---

(١) مفاتيح الغيب ١/ ١٠١

(٢) مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ٣٧، تح: محمد تميم الزغبي، الطبعة: الأولى، دار الهدى، جدة، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤ م

(٣) مادة(د ل ل)في مقاييس اللغة(٢/ ٢٦٠)، وتنظر في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)) تح: أحمد عبد الغفور عطار (٤/ ١٦٩٨) ط ٤، دار العلم للملايين – بيروت: ١٤٠٧ هـ =١٩٨٧ م ، والبيت لأبي عبيد، بحر: الرجز .

الدال والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره » [١].

تعريف علم الدلالة:

وقد عرِّف علم الدلالة بتعاريف كثيرة، منها:

«العلم المختص بدراسة المعنى الذي تدل عليه الكلمة، أو العبارة، أو الجملة» [٢].

أو: «الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى» [٣]

أو:« فرع من فروع علم اللغة، ومستوى من مستويات الدرس اللساني الحديث، ودراسة وظيفة الكلمات، وهذه الوظيفة تكمن في نقل المعنى»[٤].

أو: هو «علمٌ لغوي بحت، يركز على تحليل معنى الكلمة أو العبارة أو الجملة من وجهة لغوية صِرفة وعلى اكتشاف أوسع العلاقات بين الوحدات اللغوية» [٥] ، كما أنه يُعَدُّ: جوهر المعنى[٦].

---

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهانى، تح: صفوان عدنان الداودي ص: ٣١٧ ط ١، دار القلم : ١٤١٢ هـ.

(٢) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي للأستاذ الدكتور/ هادي نهر تقديم، د/ على الحمد ص ٢٧ ط ١، دار الأمل: ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٧م، ودراسات في دلالة الألفاظ والمعاجم اللغوية د: عبد الفتاح البركاوي ص٢٦.

(٣) علم الدلالة للدكتور/ أحمد مختار عمر ، ص١١، عالم الكتب – القاهرة .

(٤) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، د/ فايز الداية، ص٨ ، ط ٢، دار الفكر المعاصر : ١٩٩٦م.

(٥) علم الدلالة اللغوية، د/ عبد الغفار هلال ص١٨، دار الكتاب الحديث.

(٦) في علم اللغة العام ، د/ عبد العزيز علام، ص: ٤٩٦، ط ١ ، دار الطباعة المحمدية ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

ودلالة الألفاظ على المعاني المختلفة الموضوعة لها سر من أسرار التعبيرات اللغوية [١].

وقسّم علماء اللغة المحدثون الدلالة خمسة أقسام هي:

١ الدلالة المعجمية أو القاموسية أو الوضعية: وهي المعنى الذي حددته المعاجم للألفاظ، حسب الاستعمال اللغوي، الذي وضعت فيه الألفاظ للمعاني[٢].

٢ الدلالة الصوتية: هي التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات مثل كلمة نضخ، وتعبر عن فوران السائل في قوة وعنف[٣].

٣ الدلالة الصرفية: هي التي تستمد عن طريق الصيغ، وبنيتها[٤]، وقيل: هي: «ما تدل عليه بعض الصيغ الصرفية، للأفعال أو الأسماء» [٥].

٤ الدلالة النحوية: وهي التي تعتمد على النظام الذي تسلكه الجملة في اللغة العربية فإذا اختل هذا النظام أصبح من العسير أن يُفْهمَ المراد من تلك التراكيب[٦]، وقيل إن: الوحدة النحوية: هي أصغر وحدات التركيب

---

(١) فقه اللغة العربية د/ عبد الغفار هلال ص١٣١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

(٢) الدرر البهية في الدلالة اللغوية ص: ١٨، علم الدلالة، د/ لأحمد مختار عمر ص:١٤.

(٣) دلالة الألفاظ د/ إبراهيم أنيس ص: ٤٦، وينظر: علم الدلالة اللغوية، د/ عبد الغفار هلال ص٣١.

(٤) دلالة الألفاظ للدكتور/ إبراهيم أنيس (ص: ٤٨).

(٥) دلالة الألفاظ دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم وأنواع دلالة الألفاظ، د/ عبد المنعم طواع بشناتي ص:١٩.

(٦) دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس ص ٤٨: ٥٠ .

النحوي التي تؤدي إلى معانٍ نحوية، وتنقسم إلى: وحدات إفرادية مثل: نائب الفاعل ووحدات تركيبية مثل: الاستفهام، ومن الملامح النحوية (ترتيب الجملة –الصيغة) لها دور هام في الكشف عن المعنى النحوي(١).

٥ –الدلالة السياقية: هي دلالة فوق الدلالة الصرفية والنحوية والصوتية والمعجمية، وذلك أن التركيب اللغوي يشتمل على مجموعة من العلاقات، فلكل كلمة علاقة بما قبلها، وبما بعدها.

وهناك أنواع أخرى من الدلالات، كالدلالة النفسية، الوضعية أو الاجتماعية، والسياسية، وما إلى ذلك(٢).

ولا يتم الفهم أو يكمل إلا بعد وقوف السامع مع كل هذه الدلالات(٣).

(١) محاضرات في فقه اللغة، د/ اعتماد عبد الصادق عفيفي ص ١٨٢:١٨٥ ط ١: ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

(٢) الدرر البهية في الدلالة اللغوية ص١٩: ٢١ ، وبحوث في علم الدلالة بين القدماء والمحدثين د/ مجدي ابراهيم محمد ص: ٣٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب: ٢٠١٣م.

(٣)دلالة الألفاظ د/ إبراهيم أنيس ص: ٤٩ .

المبحث الأول: السياق وأثره في تنوع الوقف والابتداء

الموضع الأول:

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [سورة البقرة: ٢]."

قال ابن جزي (ت: ٧٤١هـ): " وخبر ﴿ذَٰلِكَ﴾: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ ، وقيل: خبره ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ فعلى هذا ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة مستقلة فيوقف عليه.

﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ أي: لا شك أنه من عند الله في نفس الأمر في اعتقاد أهل الحق، ولم يعتبر أهل الباطل، وخبر ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾: ﴿فِيهِۛ﴾ ، فيوقف عليه، وقيل: خبرها محذوف فيوقف على ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾، والأول أرجح لتعينه في قوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ في مواضع أخر" [١].

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعين للوقف في للآية الكريمة:

أولهما: الوقف على قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ باعتبار أنه مبتدأ وخبر فهو جملة مستقلة، أو وصله بقوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾، باعتبار أن ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ مبتدأ وخبره ما بعده، أو ما بعده نعت له وهذا التنوع في الوقف والابتداء تبعا للتنوع التركيبي.

وجمهور علماء الوقف على قوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾.

والمعنى على الوقف في﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ كأنه تعالى قال : أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب هو ذلك الكتاب المثبت في اللوح المحفوظ[٢]، أو: الكتاب الذي كتبت على الخلائق بالسعادة والشقاوة والأجل والرزق...أو ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك بِمَكَّةَ"[٣]، أو: ذلك الكتاب الذي وعدوا به على لسان موسى وعيسى – صلى الله عليهما وسلم –ودليل ذلك

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٦٨.

[٢] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ٢/ ٨، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠ م

[٣] الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥٧

قوله تعالى:﴿ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٨٩﴾ [سورة البقرة:٨٩][1]، أو: ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل"[2].

قال أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ): "﴿ذَٰلِكَ﴾ ليس بموضع قطع لأنه لا يفيد إلا بما بعده و ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ فيه تقديرات ستة: على ثلاثة منها يكون التمام ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ على أن يكون ما بعده مستأنفًا **فمن التقديرات:** أن يكون ذلك مرفوعًا بالابتداء و ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره وهذا قول أبي حاتم وقال: ومثله ذلك، وقال أبو عبيدة ذلك بمعنى هذا وأنشدوا:

أَقُولُ لَهُ والرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنُهُ تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنَّنِي أَنَا ذَلِكَا[3]

أي: أنا هذا، قال أبو جعفر وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: لا يكون ذلك بمعنى هذا لاختلاف معنيهما قال: والمعنى أنى ذلك الذي سمعت به.

والتقدير الثاني: ذلك الكتاب الذي كنتم ترجونه، وهذا قول محمد بن يزيد قال: ويدل عليه: ﴿وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، **التقدير الثالث:** هذه الحروف ذلك الكتاب وهذا قول الفراء.

قال أبو جعفر: فالقطع على هذه الأقوال الثلاثة ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ "[4].

والمعنى على الوقف في ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ أي: ذلك الكتاب حق هدى.

والراجح الوقف على ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾؛ لأن تمام المعنى عنده؛ ولأنه المعتبر في نظيره وسيأتي تفصيل ذلك.

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٦٧.

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٣٣

[3] البيت من الطويل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٦٤

[4] القطع والائتناف ٣٢

ثانيهما: الوقف على قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾، أو ﴿فِيهِ﴾، وقد رجّح الوقف على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بناء على السياق القرآني، حيث اعتبر في ذلك مراعاة نظائرها في غير هذه السورة ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ۝٩﴾ [سورة آل عمران:٩]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٢﴾ [سورة الأنعام:١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾ [سورة الشورى:٧].

وبذلك رجّح ابن جزي الوقف على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، اعتمادا على السياق القرآني الذي وردت فيه في القرآن الكريم.

والخلاف في هذا الوقف ذكره علماء الوقف والمفسرين، وهذا الموضع من أشهر مواضع وقف التعانق[1].

وقد نبّه عليه كثير من علماء الوقوف، وذكروا الوقف على ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾، وبعضهم على الوقف على ﴿ لَا رَيْبَ﴾، وبيان ذلك كما يأتي:

الأول: الوقف على ﴿فِيهِ﴾ وعليه أكثر علماء الوقوف، قال السجاوندي (ت٥٦٠هـ): ﴿ لَا رَيْبَ﴾ على حذف خبر ﴿ لَا ﴾ أي لا ريب فيه...ومن وصل

---

[1] ويطلق عليه وقف المعانقة، أو التجاذب، أو المراقبة، وعرفه الزركشي بقوله: المراقبة وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البدل كل واحد منهما إذا فرض فيه وجب الوصل في الآخر وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف في الآخر"، وعرفه الآلوسي بقوله: " أن تكون الكلمة محتملة أن تكون من السابق، وأن تكون من اللاحق، وقد ذكر الإمام الجزري في كتابه النشر أن أول من نبه إليه هو أبو الفضل الرازي فقال: "وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض". ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي، ١/ ٣٦٥، وروح المعاني للآلوسي، ١٢/ ٣٢، والنشر لابن الجزري،١/ ٢٧١

جعل ﴿ فِيهِ﴾ خبر ﴿لَا﴾، أو صفة ﴿رَيْبَ﴾ وحذف خبر ﴿ لَا ﴾ وتقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين، والوقف فيهما على ﴿فِيهِ﴾ و ﴿ هُدًى ﴾ خبر لمحذوف تقديره هو"[1].

وقال ومن جعل (هدى) حالا للكتاب بإعمال معنى الإشارة في (ذلك) على تقدير (أشير إلى الكتاب هاديا) لم يقف"[2].

وقال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ)"والوقف على ﴿فِيهِ﴾ تام؛ إن رفع ﴿هُدًى﴾ بالابتداء، خبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره: فيه فيهِ هدى، (وكاف) إن جعل خبر مبتدأ محذوف أي: هو، (وحسن) إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف إن جعل ﴿هُدًى﴾ خبرًا لـ «ذلك الكتاب» أو حالًا منه، أو من الضمير في «فيه» أي: هاديًا، أو من «ذلك»؛ ففي «هدى» ثمانية أوجه الرفع من أربعة، والنصب من أربعة"[3].

والمعنى بهذا الوقف يكون الكتاب نفسه هدى، وكلّه هدى، وفي الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون ﴿فِيهِ هُدًى﴾ قال الرازي: " واعلم أن القراءة الأولى [4]أولى لأن على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى وفي الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون فيه هدى والأول أولى لما تكرر

---

[1] علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، ١/ ١٧٣، تح: محمد بن عبد الله العايدي، ط: الثانية مكتبة لبنان ناشرون: ١٤٢٧هـ =٢٠٠٦م.

[2] الوقف والابتداء لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، ١٢٧، تح: محسن هاشم درويش، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، ١/ ٥٥، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة، مصر: ٢٠٠٨م

[4] القراءة بمعنى الأداء من حيث الوقف والابتداء لا القراءة المصطلح عليها في علم القراءات

في القرآن من أن القرآن نور وهدى".

وقال ابن كثير: "وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ قَوْلُهُ: ﴿هُدًى﴾ صِفَةً لِلْقُرْآنِ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ كَوْنِ: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [1].

الثاني: الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ وهو المشهور عن نافع وعاصم، وإليه مال الإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ) فقال: "﴿لَا رَيْبَ﴾ كاف. ويرتفع ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بإضمار (هو)، وقال نافع: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، تام فيرتفع ﴿هُدًى﴾ على قوله ﴿فِيهِ﴾ ويكون معنى: ﴿لَا رَيْبَ﴾، لا شك. ويضمر العائد على الكتاب لاتضاح المعنى. ولو ظهر لقيل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فيه هدى. وحكى البصريون: إن فعلت فلا بأس. وحكى الكوفيون: إن زرتني فلا براح، أي لا بأس عليك ولا براح لك. فأضمروا خبر التبرئة" [2].

واختيار الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾، من قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، على أنه خبر معناه النهي، أي: لا ترتابوا، وتم الكلام كأنه قال ذلك الكتاب حقا، وارتفاع ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ﴿هو هدىً للمتقين﴾، وإنما أضمر الضمير لاتضاح المراد به وهو الكتاب، ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [سورة الشعراء:٥٠]، وقول العرب لا بأس وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز[3]، ونظير ذلك في القرآن من دون حذف قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ [سورة التوبة:١٠٨].

---

[1] ينظر: مفاتيح الغيب ٢/ ١٩، تفسير القرآن العظيم ١/ ١٦٢

[2] المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ص: ١٨، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة: الأولى، دار عمار: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م

[3] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ١/ ٧٦

وممن اختار الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ الزجاج حيث قال: "ويجوز أن يكون رفعه على قولك: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ كأنك قلت ذلك الكتابُ حَقٌّ، لأن لا شك فيه بمعنى حق ثم قَال: بعد ذلك: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾" [1]، حيث جعل لا رَيْبَ بمعنى: حقا، فالوقف عليه تام .

وقال القرطبي (ت: ٦٧١هـ): " وقيل: هو خبر ومعناه النهي، أي لا ترتابوا، وتم الكلام كأنه قال ذلك الكتاب حقا"[2].

واحتج له الأشموني(ت: ١١٠٠هـ)فقال: "والوقف على ﴿رَيْبَ﴾ تام؛ إن رفع «هُدًى» بـ «فيه»، أو بالابتداء، و «فيه» خبره، (وكاف) إن جعل خبر «لا» محذوفًا؛ فلأنَّ العرب يحذفون خبر «لا» كثيرًا، فيقولون: «لا مثل زيد» أي: في البلد، وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها يقولون: لا عليك، أي: لا بأس عليك، ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفردًا، فإن كان مضافًا أو شبيهًا به فتعمل في الخبر عنده كغيره، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع، وهي عاملة في الخبر، والتقدير هنا: (لا ريب فيه، فيه هدى)، فـ «فيه» الأول هو الخبر، وبإضمار العائد على «الكتاب» يتضح المعنى، وردَّ هذا باعتبار أنه: لابدَّ من عائد، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة السجدة:٢]؛ لأنَّه لا يوقف على ﴿رَيْبَ﴾ اتفاقًا؛ لأنهم يشترطون لصحة الوقف، صحة الوقف على نظير ذلك الموضع، وهذا تعسف من جماعة من النحاة أضمروا محلًّا متصلًا به خبر

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٧٠

[2] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ١/ ١٥٩، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية -القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

«لا»، واكتفى بالمحل؛ لأنَّ خبر «لا» التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه، نقول: (إن زرتنا فلا براحُ) بالرفع، و «إن زرتنا فلا براح»، بنصبه، وهم يضمرون في كلا الوجهين، وهذا غير بعيد في القياس عندهم ولو ظهر المضمر لقيل: (لا ريب فيه فيهِ هدى)، وهذا صحيح في العربية"[1].

واختيار عموم المصاحف هو تعانق الوقفين، بحيث لو وقفت على أحدهما لا تقف على الآخر، وفي بعض المصاحف المطبوعة برواية غير رواية حفص كرواية قالون عن نافع، ورواية قنبل عن بن كثير اعتمدت الوقف على﴿لَا رَيْبَ ﴾، وفي رواية ورش عن نافع بالوقف على﴿فِيهِۛ ﴾.

الراجح في هذه المسألة:

القول الذي جرى عليه أكثر المفسرين هو الوقف على كلمة ﴿فِيهِۛ ﴾ واقترانها بما قبلها، قال الآلوسي (ت: ١٢٧١هـ)وهو: " أيضا دون الأول"[2]، وهو الراجح لوجوه:

الأول: أنه أجرى في اللفظ وهو المتبادر، وتقديم المتبادر في اللفظ -إذا لم يردّه شيء -مما يعول عليه أهل التحقيق.

الثاني: أن اقتران ﴿ فِيهِۛ ﴾ بما قبله والابتداء بما بعده أبلغ وأتم في المعنى، لوجهين :

أحدهما: التنصيص على أن الريب منفي عن الكتاب، لأن قول القائل: ذلك الشيء لا ريب فيه يفيد نفي الريب عن الشيء من جهة، وأما قول القائل: لا ريب؛ فهو يفيد نفي الريب عن المتكلم، وكل منهما فيه قوة بحسب مقصود المتكلم، والمتكلم هنا هو الحق -تعالى ذكره -مخبر عن

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني ، ١/ ٥٥.

[2] روح المعاني للآلوسي ١/ ١١٠

نفي الريب في الكتاب.

ثانيهما: ﴿ فِيهِۛ ﴾ أبلغ من ﴿ فِيهِۛ هُدًى ﴾؛ لأنه بهذا الوقف يكون الكتاب نفسه هدى، وكلّه هدى، وفي الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون ﴿فِيهِ هُدًى﴾، وقد جاء في القرآن آيات كثيرة تفيد أنه هدى، كقوله تعالى : ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة لقمان:٣]، ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة النمل:٢].

الثالث: أن نظائره من القرآن الكريم لا يصح الوقف فيها على لفظ ﴿لَا رَيْبَ﴾ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة السجدة:٢]؛ فإنه لا يصح الوقف عليه بالإجماع؛ لبطلان المعنى بعده، حتى عده ابن الجزري من قبيح الوقف"[1].

وبتتبع مواضع ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِۛ ﴾ نجد أنها وردت في ثلاثة عشرة موضعا في القرآن غير موضع البقرة، وقد ذكر علماء الوقوف أنه يجوز الوقف على﴿ فِيهِۛ ﴾ منها في خمسة مواضع فقط[2]، الوقف عليها حسن إلا موضع الأنعام

---

[1] وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، د/ عبد العزيز علي الحربي،١٩-٢٠، دار ابن حزم، الرياض: ١٤٢٧هـ

[2] المواضع هي قوله تعالى:

١. ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [سورة آل عمران:٩].

٢. ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [سورة الأنعام:١٢].

٣. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء:٨٧].

٤. ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾﴾ [سورة الشورى:٧].

فتام، ولا يجوز الوقف في ثمانية منها[1].

وعليه فأرى أن اعتبار الوقف على ﴿فِيهِۚ﴾ لتعينه في مواضع أخرى في القرآن، الذي اتكأ عليه ابن جزي، أو عدم الوقف عليها والوقف على ﴿رَيۡبَۛ﴾ لعدم الوقف عليها في بعض المواضع أمر غير معتبر لعدم الاضطراد.

وهنا يظهر دور مراعاة السياق القرآني في تحديد الوقف المختار، وهو الذي اعتمده ابن جزي في ترجيح الوقف على﴿فِيهِۚ﴾ ، وقد أشار علماؤنا القدامى إلى أهمية السياق ودوره في الكشف عن المعنى المراد، واعتمدوه

---

٥. ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [سورة الجاثية:٢٦].

[1] والمواضع هي قوله تعالى:

١. ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جَمَعۡنَٰهُمۡ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ﴾ [سورة آل عمران:٢٥].

٢. ﴿وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة يونس:٣٧].

٣. ﴿قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۡ وَجَعَلَ لَهُمۡ أَجَلٗا لَّا رَيۡبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورٗا﴾ [سورة الإسراء:٩٩].

٤. ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيۡبَ فِيهَآ إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ﴾ [سورة الكهف:٢١].

٥. ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [سورة الحج:٧].

٦. ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾ [سورة السجدة:٢].

٧. ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة غافر:٥٩].

٨. ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا﴾ [سورة الجاثية:٣٢].

في جل العلوم، ففي علوم القرآن يذكر بدرالدين الزركشي(ت٧٩٤هـ)أن «دلالة السياق ... ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[١].

الرابع: أن الوقف على ﴿رَيْبَ﴾ يحتاج إلى إضمار، فيكون التقدير: لا ريب فيه واقع أو كائن، ومالا يحتاج إلى تقدير أولى، قال أبو حيان: " متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار"[٢]؛ لأن ذلك أبعد عن التكلف وأسوغ في لسان العرب.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة:٧].

قال ابن جزي (ت: ٧٤١هـ): "... ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ معطوف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾، فيوقف عليه، وقيل الوقف على قلوبهم، والسمع راجع إلى ما بعده، والأول أرجح لقوله: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [سورة الجاثية:٢٣]" [٣]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف على قوله تعالى: ﴿خَتَمَ

---

[١] البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٠١، وينظر في ذلك أيضا: دلائل الإعجاز ص٤٦، والبحث الدلالي عند الأصوليين: د.محمد يوسف حبلص ص١٢ مكتبة عالم الكتب ط١ ، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

[٢] البحر المحيط لأبي حيان ـ لأبي حيان ١/ ٢١.

[٣] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٧٠.

ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، هل الوقف يكون على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾، أو يكون على ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ ؟

وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي لمراعاة المعنى باعتبار الختم هل يكون على السمع والقلب، أو على القلب خاصة، فإذا كان على القلب خاصة فالوقف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ ويبدأ بما بعده، وإذا كان على السمع والقلب يقف على ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، وهو عطف على قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ ابتداء.

ورجح ابن جزي الثاني مستدلا بالسياق القرآني الوارد في سورة الجاثية من أن الختم يكون على السمع والقلب، والغشاوة خاصة بالبصر، قال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ): "﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ صالح: إن قدّرت الختم على القلوب خاصة، وإن قدّرته بمعنى وختم على سمعهم أيضا لم يكن على قلوبهم وقفا لأن الثاني معطوف على الأول"[1].

واختيار الوقف على ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، ما عليه علماء الوقف والمفسرين، "قال أبو عمرو (ت: ٤٤٤هـ)كاف. وقيل تامّ"[2] ، وقال القرطبي(ت: ٦٧١هـ): " وَالْوَقْفُ هُنَا:" ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ ". وَ﴿ غِشَٰوَةٌ ﴾ رُفِعَ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرٌ"[3] ، قال الآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ): "اتفق القراء على الوقف ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، وظاهره دليل على أنه لا تعلق له بما بعده فهو معطوف ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ وهذا أولى من كونه هو وما عطف عليه خبرا مقدما

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٥٨

[2] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد الأنصاري، ص:٨٠، تح: شريف أبو العلاء العذوي، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

[3] الجامع لأحكام القرآن، ١/ ١٩١.

لغشاوة أو عاملان فيه على التنازع وإن احتملته الآية لتعين نظيره في قوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣] والقرآن يفسر بعضه بعضا، ولأن السمع كالقلب يدرك ما يدركه من جميع الجهات فناسب أن يقرن معه بالختم الذي يمنع من جميعها وإن اختص وقوعه بجانب إلا أنه لاي تعين، ولما كان إدراك البصر لا يكون عادة إلا بالمحاذاة والمقابلة جعل المانع ما يمنع منها وهو الغشاوة لأنها في الغالب كذلك كغاشية السرج "[1].

ووقعت المغايرة بين الجملتين على قراءة الجمهور " ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث والاسمية تدل على الثبوت وكان تقديم الفعلية أولى، لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه "[2].

وقرأ المفضل [3]عن عاصم ﴿غِشَٰوَةٞ﴾ بالنصب[4]، والنصب إما أن يكون بإضمار فعل أي وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على إسقاط حرف الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفًا على ما قبله، أي: ختم الله على قلوبهم

---

[1] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١/ ١٣٨

[2] البحر المحيط ١/ ١٧٦.

[3] هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر، ويقال المفضل بن محمد بن سالم، ويقال محمد بن سالم بن أبي المعالي بن يعلى بن سالم بن أبي بن سليم بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة أبو محمد الضبي الكوفي إمام مقرئ نحوي أخباري موثق. قال أبو بكر الخطيب: كان علامة أخباريا موثقا، وقال أبو حاتم السجستاني: ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف. وسئل عنه ابن أبى حاتم الرازي، فقال: متروك الحديث، متروك القراءة. ومات سنة ثمان وستين ومائة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٠٧)

[4] مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص: ١٠، مكتبة المتنبي، القاهرة.

وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل إليه فانتصب، وعلى الأول يسوغ الوقف على «سمعهم»، وعلى الثاني: لا يوقف ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾؛ لتعلق آخر الكلام بأوله[1]، وقال الغزال (ت: ٥١٦هـ): " ومن قرأ بالنصب فالوصل أولى، والتقرير وجعل على أبصارهم غشاوة، فحذف الفعل لأن ما قبه يدل عليه"[2] .

واختيار عموم المصاحف هو استواء الوقفين مع كون الوصل أولى، حيث اختارت المصاحف لهذا الوقف رمز (صلى).

ومن خلال عرض القراءتين، والوقف المترتب عليهما يتضح ما يأتي:

١- الوقف ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ أولى على اعتبار أن الواو في قوله ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ للاستئناف و﴿غِشَٰوَةٞ﴾ مبتدأ مؤخر خبره ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ ، ومن هنا فالكلام منقطع لفظا ، وتلك هي علة من قال بالتمام.

٢- اتضح أن ابن جزي كان يرجح وقفا على وقف قياسا على السياق القرآني، وهو مذهب حسن، وبهذا الوقف رجح صاحب الكشاف أن الختم يكون على البصر فقال: " فإن قلت: اللفظ يحتمل أن تكون الأسماع داخلة في حكم الختم وفي حكم التغشية فعلى أيهما يعوّل؟ قلت: على دخولها في حكم الختم لقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [سورة الجاثية:٢٣]، ولوقفهم على سمعهم دون قلوبهم"[3].

---

[1] ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٦٠

[2] الوقف والابتداء لأبي الحسن علي بن أحمد الغزال، ص: ٢١٣، دراسة وتحقيق عبد الكريم بن محمد العثمان، رسالة دكتورا من الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة.

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١/ ٥٣.

٣- من قال بعدم الوقف نظر إلى ما في الآية ووجد أن معناه متصل بعضه ببعض، إذ إن الآية تكشف عما اشتمل عليه كيان هؤلاء الكفار الذين لا يتحولون عن كفرهم أبدا، فقلوبهم مغلقة لا يصل إليها النور الإلهي الذي يتمثل في الآيات، وأسماعهم لا تعرف صوت الحق، لأنها تنبو عنه، وأبصارهم لا تراه، لأن عليها حجابا كثيفا هو حجاب التعامي عن آيات الله، أولئك لهم عذاب لا ينقطع بسبب كفرهم وإجرامهم، وتكذيبهم بآيات الله العلي العظيم [١].

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة:٩٣]

قال ابن جزي: "﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ شرطية بمعنى القدح في إيمانهم، وجوابها يدل عليه ما قبل، أو نافية فيوقف قبلها والأول أظهر " [٢]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) رأيين في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِيمَانُكُمْ﴾

والوقف هنا يحدده سياق الحال، ويقصد به «الظروف الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي»[٣] .

---

[١] الوقف والابتداء وصلتهما بالمعني في القرآن الكريم: عبد الكريم إبراهيم عوض صالح ص ١٧٦.

[٢] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ١/ ٩٠.

[٣] الدلالة والتركيب: محمد أحمد خضير ص١٢٤ وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة: د. عاطف مدكور ص١٤٣

ولسياق الموقف عناصر يمكن بيانها على النحو الآتي:

أ ـ الظواهر المتصلة بالمشتركين في الكلام والاستماع مع الاهتمام بشخصياتهم، ويندرج تحت ذلك الأمور التالية:

١ ـ الكلام الفعلي نفسه. ٢ ـ أعمال هؤلاء المشتركين في الكلام وسلوكهم.

ب ـ الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام والموقف.

ج ـ أثر الكلام الفعلي في المشتركين كالاقتناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك... إلخ.

د ـ العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كمكان الكلام وزمانه، وكل ما يطرأ أثناء الكلام مما يتصل بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه به[1].

ولعلماء الوقف والابتداء في هذه الآية مذهبان:

الأول: الوقف على﴿مُّؤۡمِنِينَ﴾، إن قدّرت ﴿إن﴾ شرطية وجوابها ما قبلها

الثاني: الوقف على ﴿إِيمَٰنُكُمۡ﴾ إن جعلت ﴿إن﴾ نافية بمعنى (ما) ، أو شرطية جوابها محذوف دل عليه السياق، ورجح ابن جزي الأول، أي كونها شرطية.

و (إنْ) المكسورة الهمزة الخفيفة تأتي في اللغة على سبعة أضرب، قال المرادي: (ت: ٧٤٩هـ): "إن المكسورة الهمزة حرف له سبعة أقسام: ... الثالث: إن النافية، وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة. ... وغير العاملة كثير وجودها، في الكلام، كقوله تعالى ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [سورة الملك:٢٠]... ولم يثبت في اللغة أنّ (إنْ) بمعنى (إذ) ، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾فقيل: إن فيه شرط محض، لأنها أنزلت في ثقيف،

---

[1] علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية: د. فريد عوض حيدر ص١٦٣

وكان أول دخولهم في الإسلام، وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة، كما تقول: إن كنت ولدي فأطعني"[1] .

فالمرادي يرى أنه لم يثبت في اللغة أنّ (إنْ) بمعنى (إذ)، ويقرر أن (إن) تأتي بمعنى(ما) النافية غير العاملة، فعلى قول المرادي تكون (إن) في الآية نافية بمعنى ما، يوقف على﴿إِيمَٰنُكُمۡ﴾، ويبدأ بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ بمعنى: ما كنتم مؤمنين، لأن ما تقدم ينفي عنهم الإيمان، ثم إن المرادي يعتمد سياق الحال للتدليل على ورد (إنْ) بمعنى (إذ).

﴿إن﴾ والسياق القرآني:

والمتأمل في استعمال (إن) في القرآن بمعنى الشرط، يجد أنها قد وردت في أكثر من موضع تفيد معنى الشرط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [سورة البقرة:٢٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران:١٣٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران:١٧٥]، فهذه المواضع وغيرها كثير حملت فيه ﴿إن﴾ معنى الشرط؛ ولهذا مال كثير من المفسرين وعلماء الوقف على ترجيح كون ﴿إن﴾ في الآية شرطية عن كونها نافية، وإن كان المعنى يتحملها، قال أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ):" قيل: ﴿إن﴾ نافية أي: ما كنتم مؤمنين؛ لأن من قتل أنبياء الله لا يكون مؤمنـًا، فأخبر تعالى أن الإيمان لا يجامع قتل الأنبياء، أي: ما اتصف بالإيمان من هذه صفته"،قيل:

---

[1] الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، ص: ٢٠٧-٢١٣، تح: د فخر الدين قباوة -محمد نديم فاضل، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان: ١٤١٣هـ-١٩٩٢ م

والأظهر أن (إن) شرطية، والجواب محذوف، التقدير: فلم فعلتم ذلك؟"[١]

وذكر أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) والداني (ت:٤٤٤هـ) أن : الوقف على قوله "﴿مُّؤْمِنِينَ﴾: تام"[٢] ، وهذا الوقف يرجح كونها شرطية عن كونها نافية .

وذكر الأشموني القولين ويستفاد من كلامه ترجيح كونها شرطية فقال: ...وقيل: إنْ نافية بمعنى: ما، أي: ما كنتم مؤمنين؛ لمنافاة ما صدر منكم الإيمان، ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾، تام"[٣]

واختيار عموم المصاحف هو عد م الوقف على﴿إِيمَٰنُكُمْ﴾، والوقف على رأس الآية، وهو ما لم يرجحه ابن جزي.

وأرى أننا إذا راعينا سياق الحال في أن الآية نزلت في يهود بني ثقيف فـ ﴿إن﴾ شرطية بمعنى (إذ)، وعليه يوقف على ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾، وهو يفيد القدح في صحة إيمانهم وبه قال ابن جزي

وإذا راعينا السياق القرآني الذي وردت فيه الآيات فقد نزلت في اليهود وما وقع منهم من شنائع تقص هذه الآيات بعضا منها: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟

---

[١] البحر المحيط لأبي حيان، ١/ ٤٧٥، وينظر: تفسير القرطبي،٢/ ٣٠، روح المعاني،١/ ٣٢٦

[٢] المكتفى في الوقف والابتدا ص: ٢٤، وينظر: القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، ص: ٧٠، تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الطبعة: الأولى، دار عالم الكتب -المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

[٣] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/ ٧٩

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٩١﴾ * وَلَقَدۡ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱسۡمَعُواْۖ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٩٣﴾ [سورة البقرة:٨٩-٩٣].

نجد أن ما تقدمه من خطايا ينفي عنهم الإيمان، كما أن هذا الموضع قد سبق بموضع أخر، وهذا يؤكد تقرير القرآن أن ما يقومون به من الكفر بما أنزل الله، وقتل الأنبياء، ونقض العهود والميثاق يتنافى مع الإيمان، كما أن القرآن الكريم صرح بكفرهم فقال: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ﴾، فما تقدم من خطايا داع إلى نفي الإيمان عنهم، ويرجح الوقف على ﴿إِيمَٰنُكُمۡ﴾، والبدء بـ ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ على معنى (ما) كنتم مؤمنين.

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۛ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [سورة البقرة:٩٦]"

قال ابن جزي: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۛ﴾ فيه وجهان :

أحدهما: أن يكون عطفا على ما قبله فيوصل به والمعنى أن اليهود أحرص على الحياة من الناس ومن الذين أشركوا فحمل على المعنى كأنه قال أحرص من الناس ومن الذين أشركوا وخص الذين أشركوا بالذكر بعد دخولهم في عموم الناس لأنهم لا يؤمنون بالآخرة بإفراط حبهم للحياة الدنيا.

والآخر: أن يكون ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾ ابتداء كلام فيوقف على ما قبله، والمعنى: من الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة فحذف الموصوف، وقيل: أراد به المجوس، لأنهم يقولون لملوكهم عش ألف سنة، والأول أظهر لأن الكلام إنما هو في اليهود، وعلى الثاني يخرج الكلام عنهم "[1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾؛ يقف عليها على أن ما بعدها استئناف، أو الوقف على﴿حَيَوٰةٍ﴾، والجار والجرور خبر مقدم، والمبتدأ مؤخر محذوف تقديره فريق أو قوم ، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي.

فيترتب على ذلك للعلماء مذهبان:

الأول: عدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾، بل الوصل بما بعدها والوقف على﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ ﴾ والمعنى : أن اليهود أحرص على الحياة من الناس ومن الذين أشركوا

الثاني: الوقف على قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾، والابتداء بقوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ ﴾ ، والمعنى: أن اليهود أحرص الناس على الحياة

ويَعدُّ هذا الوقف من وقف التعانق، وقد اختلف علماء الوقف والمفسرون في ترجيح أحد الوقفين على الآخر.

الأول: اختار بعضهم الوقف على ﴿أَشۡرَكُوٓاْ﴾، والابتداء بما بعده قال الداني (ت:٤٤٤هـ): "﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ ﴾، كاف، أي: وأحرص من الذين أشركوا، ثم استأنف الخبر عن جميعهم بقوله ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ ﴾ "[2].

وقال أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ): "﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٩١.

[2] المكتفى في الوقف والابتدا ص: ٢٤

حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾، قال الأخفش: تم الكلام، وقال أبو حاتم: هذا الوقف الكافي وهو مذهب الفراء كقول الأخفش قال معناه والله أعلم وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، كما تقول هو أسخى الناس من هرم؛ لأن التأويل الأولى هذا أسخى من الناس، وهذا قول أهل التأويل وأهل القراءة واللغة إلا نافعًا "[1]

وقال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ): "والأكثر على أن الوقف على "﴿أَشۡرَكُوٓاْ﴾، وهم المجوس، كان الرجل منهم إذا عطس قيل له: عش ألف سنة؛ فاليهود أحرص على الحياة من المجوس الذين يقولون ذلك؛ وذلك أن المجوس كانت تحية ملوكهم هذا عند عطاسهم ومصافحتهم"[2] .

واختاره بعض المفسرين ولم يذكروا غيره، قال أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ): يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾ وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، كما يقال: "هو أشجع الناس ومن عنترة" بمعنى: هو أشجع من الناس ومن عنترة. فكذلك قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ ﴾ ؛ لأن معنى الكلام: ولتجدن -يا محمد-اليهود من بني إسرائيل، أحرص من الناس على حياة ومن الذين أشركوا"[3]

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): " محمول على المعنى لأن معنى أحرص الناس: أحرص من الناس. فإن قلت: ألم يدخل الذين أشركوا تحت الناس؟ قلت: بلى، ولكنهم أفردوا بالذكر لأن حرصهم شديد. ويجوز أن يراد: وأحرص من الذين أشركوا، فحذف لدلالة أحرص الناس

---

[1] القطع والائتناف، ١/ ٧٠-٧١، معاني القرآن للفراء ١/ ٦٣ .

[2] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٧٨، ٧٩

[3] جامع البيان في تأويل القرآن، ٢/ ٣٧٠

عليه"[١].

الثاني: اختار بعض علماء الوقف الوقف على ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ قال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ): "تام عند نافع؛ لأنَّ قوله: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾ عنده جملة في موضع الحال من قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ ، ويجوز أن يكون ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ في موضع رفع خبرًا مقدمًا تقديره: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ تامًّا"[٢] .

واختيار عموم المصاحف هو عدم الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾، والوقف على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾، وهو ما لم يرجحه ابن جزي.

مما سبق يتبين أن الواو في قوله ﴿وَمِنَ﴾ يترتب عليها محل الوقف، فالواو إن كانت عاطفة وقفت على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾، والمعنى أن اليهود أحرص الناس على حياة وأحرص من الذين أشركوا، وإن جعلتها استئنافية وقفت على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ ، ويكون التقدير ومن الذين أشركوا أناس يود أحدهم على حذف الموصوف.

وقد استظهر ابن جزي الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ معتمدا على السياق القرآني الذي ورد فيه بأن الوقف يفصل ما بعده عن ما قبله، ويقتصر تمني الواحد منهم أن يعمر ألف سنة على الذين أشركوا، وهو بعيد؛ لأن الكلام عن اليهود وذمهم، والوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ يخرجهم من الكلام، وما يقوي ما ذهب إليه ابن جزي أن السياق يؤيد كلامه، كما أن أكثر المفسرين عليه وعلماء الوقف على ذلك .

---

[١] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١/ ١٦٨

[٢] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٧٨، ٧٩

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة المائدة:٢٦]

قال ابن جزي: " وحرم الله على جميع بني إسرائيل دخول تلك المدينة أربعين سنة وتركهم في هذه المدة يتيهون في الأرض...وخرج يوشع ببني إسرائيل بعد الأربعين سنة وقاتل الجبارين وفتح المدينة، والعامل في أربعين محرمة على الأصح فيجب وصله معه، وقيل العامل ﴿يَتِيهُونَ﴾ فعلى هذا يجوز الوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا ضعيف لأنه لا حامل على تقديم المعمول هنا مع أن القول الأول أكمل معنى لأنه بيان لمدة التحريم والتيه"[1].

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، هل يوقف على﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، أو يوقف علي﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾؟

وبيان ما يترتب على كلا الوقفين كالآتي:

١-إذا وقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى: أنها حرمت عليهم هذه المدة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفا للتحريم.

٢-إذا وقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى أنها محرمة عليهم أبدا، وتكون مدة التيه في الأرض أربعين سنة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفا للتيه.

وهذا الاختلاف ذكره المفسرون وعلماء الوقف، فكان منهم من رجّح الأول، ومنهم من رجّح الثاني، ومنهم من سوّى بينهما.

فكان ممن ذهب إلى الأول الإمام السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ)، فقال:

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٣٠٥.

"﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾-(ج)[١]؛ لأنها تصلح ظرفا للتيه بعده، وللتحريم قبله"[٢]

وقد رجح ذلك ابن جرير الطبري(ت: ٣١٠هـ)فقال: " وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قولُ من قال: إن "الأربعين" منصوبة بـ"التحريم"، وأنّ قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ، معنيٌّ به جميع قوم موسى، لا بعض دون بعض منهم؛ لأن الله عز ذكره عمَّ بذلك القوم، ولم يخصص منهم بعضًا دون بعض، وقد وفَى الله جل ثناؤه بما وعدهم به من العقوبة، فتيَّههم أربعين سنة، وحرَّم على جميعهم، في الأربعين سنة التي مكثوا فيها تائهين، دخولَ الأرض المقدَّسة، فلم يدخلها منهم أحد، لا صغير ولا كبير، ولا صالح ولا طالح، حتى انقضت السنون التي حرَّم الله ﷻ عليهم فيها دخولها. ثم أذن لمن بقي منهم وذراريهم بدخُولها مع نبي الله موسى والرجلين اللذين أنعمَ الله عليهما"[٣]، وإلى هذا أيضا مال أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ): " والظاهر أن العامل في قوله: ﴿ أَرْبَعِينَ﴾ ﴿مُحَرَّمَةٌ ﴾، فيكون التحريم مقيداً بهذه المدة، ويكون يتيهون مستأنفًا أو حالاً من الضمير في عليهم "[٤] .

وممن ذهب إلى الثاني أبو جعفر النحاس وعزاه إلى القراء والفقهاء وكبار الصحابة فقال: "قال يعقوب (ت: ٢٠٥هـ): ومن الوقف ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فهذا الوقف التام، وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم[٥].

---

[١] أي: مجوز بوجه

[٢] علل الوقوف ص: ٤٤٣

[٣] جامع البيان في تأويل القرآن ١٠/ ١٩٧

[٤] البحر المحيط لأبي حيان، ٣/ ٤٧٣

[٥] أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني توفي سنة ٢٥٥ق. طبقات القراء: ١/ ٣٢٠.

قال أبو حنيفة: ثم رجعنا في هذا إلى قول أهل التأويل الذي نرجع في علم القرآن إليهم إذا كان الوقف في هذا مما يحتاج فيه إلى التوقيف؛ لأن المعاني فيه مختلفة فوجدنا أهل التأويل قد اختلفوا في ذلك فمنه ما روي عن عن عكرمة قال ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾قال: محرمة عليهم أن يدخلوها أبدًا يتيهون في الأرض أربعين سنة ونحو هذا، قال قتادة: والتمام على هذا ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾، وقد رفع هذا بعضهم إلى ابن عباس ﷺ[1] قال: مات موسى وهرون صلى الله عليهما وسلم في التيه ولم يدخل أحد ممن كان في التيه ممن جاوز عشرين سنة مدينة الجبارين ولكنه فتحها يوشع بعد موت موسى عليه السلام"[2].

وهو اختيار الإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ)، فقال:" ....ومن قال: إن (التحريم) كان أبداً وإن (التيه) كان أربعين سنة، وهو قول عكرمة وقتادة، نصب ﴿ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ﴾بـ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ ، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾وهو قول نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم، وهو اختياري"[3] .

واستدل لرأيه بأنهم : " لما قالوا ﴿لن ندخلها أبدًا﴾ قال الله ﷻ: ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ أبداً، وهم مع ذلك يتيهون في الأرض أربعين سنة. قال: فلم يدخلها أحد ممن كان مع موسى هلكوا أجمعين في التيه إلا رجلين "[4].

ورجّح الزجاج (ت: ٣١١هـ) ذلك وخطّأ من قالوا بالأول فقال: "

---

[1] ذكر الداني والأشموني أن اختيار ابن عباس ﷺ أنه يقف على (أربعين سنة)، قال الأشموني: "فإن جعل مستأنفًا جاز الوقف على «أربعين سنة»، وهذا قول ابن عباس، وغيره. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٢١٤.

[2] القطع والائتناف للنحاس ص: ٢٠٠

[3] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص: ٥٩

[4] السابق ص: ٥٩-٦٠

﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ يعني أن الأرض المقدسة محرَّمٌ عليهم دخولُها أيهم ممنوعون من ذلك، قال بعض النحويين: ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ﴾يجوز أن تكون منصوبة بقوله ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ ويجوز أن يكون منصوبًا بقوله ﴿يَتِيهُونَ﴾ ، أما نصبه بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾فخطأ، لأن التفسير جاءَ بأنها محرمة عليهم أبداً، فنصب أربعين سنة بقوله ﴿يَتِيهُونَ﴾"[1].

وممن سوّى بين الوجهين: الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)[2]، والقرطبي (ت: ٦٧١هـ)[3] ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ)[4] ، والأشموني(ت: ١١٠٠هـ)[5]

قال أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ): "وقوله: ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ﴾ ينصب من وجهين: إن شئت نصبتها بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ فلا يتم الوقف على ﴿عَلَيۡهِمۡۚ﴾ وإن شئت نصبتها بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ فعلى هذا المذهب يتم الوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾

واختيار عموم المصاحف هو تعانق الوقفين، بحيث لو وقفت على أحدهما لا تقف على الآخر، وفي بعض المصاحف المطبوعة برواية غير رواية حفص كالمصحف المطبوع برواية قالون عن نافع، والمصحف

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٦٥

[2] إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ٢/ ٦١٦، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٩٠هـ=١٩٧١م.

[3] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/ ١٢٩

[4] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص: ٢٤٧

[5] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني ١/ ٢١٣

الطبوع برواية قنبل عن ابن كثير بالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ على جعل التحريم التأبيد، ومدة التيه أربعين سنة.

والراجح الوقف على قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، لوجوه:

الأول: سياق المآل: وذلك أن الوقف على ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ يفهم منه أن محرمة عليهم أبدا، وهذا التحريم إما أن يكون تحريما كونيا قدريا ، وهو محال ؛ لأنهم دخلوها بعد ذلك ، وإما أن يكون تحريما شرعيا ، ولا دليل عليه ؛ بل في الآية ما يدل على أنه حرم عليهم دخولها تحريما قدريا مدة أربعين سنة ، ثم رفع الحكم بانتهائها ، ولم يستطع أحد منهم أن يدخلها في تلك المدة ، بل كانوا جميعا تائهين ، ولم ينقل : إنه تحريم ديني شرعي، لأنه لم يخالف واقع مقتضي ذلك الحكم أحد، والعادة تمنع من وقوع ذلك من الناس في الحكم الشرعي ، فإذا كان المخاطبون من بني إسرائيل كانت مخالفة العادة أبعد

الثاني: الوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ يبطل الجمع بين المعنيين بلا شك.

وبيانه: أن الوقف على قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ يجمع القول بالتحريم أربعين سنة والتيه أربعين سنة، والوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ يقصر الأربعين على التيه.

الثالث: القول بالتحريم الأبدي فيه دعوى تخصيص بعضهم بالتحريم دون بعض، فإن منهم من دخلها بعد الأربعين سنة، كما ذكر ابن جرير رحمه الله، واللفظ عمّ ولم يخص"[1]

[1] وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم ص: ٢٩

الموضع السادس:

قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ۝١٧ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦٓۚ ﴾ [سورة الرعد:١٧-١٨].

قال ابن جزي" ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾ هم المؤمنون وهذا استئناف كلام، و ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾: الجنة، وإعرابها مبتدأ، وخبرها: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾. ﴿وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ﴾ مبتدأ وخبره ﴿لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية فيوقف على﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾، وعلى﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾، ، وقيل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾ يتعلق بـ﴿يَضۡرِبُ﴾ ، و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾، مصدر من معنى ﴿ٱسۡتَجَابُواْ﴾: أي استجابوا الاستجابة الحسنى، ﴿وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ﴾ معطوف على ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾، والمعنى: يضرب الله الأمثال للطائفتين، وعلى هذا إنما يوقف على: ﴿وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ﴾ " [1].

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف على قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ۝١٧ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ وهو مبني على تنوع تركيبي، وبيان ذلك:

أن قوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ﴾ خبر مقدم، و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ مبتدأ مؤخر، وعليه يوقف على﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾، وعلى ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾، قال الداني (ت:٤٤٤هـ)" ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ۝١٧﴾ تام. ورأس آية. ومثله ﴿ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ ههنا الجنة، وهي في موضع رفع بالابتداء والخبر في المجرور قبلها الذي هو ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾ "[2] ، وقال الأشموني: "﴿ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ تام، وهو رأس آية، وهو من وقوف النبي -ﷺ- كان يتعمد الوقف عليها، ويبتدئ ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾ ومثله: في التمام ﴿ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ وهي الجنة|[3] ، ومعنى

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٤٠٤.

[2] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص: ١٠٧

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني ١/ ٣٧٩

قوله من وقوف النبي ﷺ هي: التي كان يتعمد الوقوف فيها وأكثرها ليس برأس آية، وما ذلك إلَّا لعلم لدنيٍّ عَلِمَه مَنْ عَلِمَه، وجهله من جهله، فاتباعه سُنَّة في جميع أقواله وأفعاله[1].

وقيل: " ليس ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ بتمام لأن ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ صفة لها، فلا يتم الكلام دونها. والمعنى على التقديم والتأخير أي: الأمثال الحسنى للذين استجابوا لربهم"[2]، و﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾ متعلقة بـ ﴿ يَضْرِبُ ﴾ أي : كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا، والحسنى صفة لمصدر استجابوا أي : استجابوا الاستجابة الحسنى، ويكون المعنى: " كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا، وللكافرين الذين لم يستجيبوا"[3] ، وعلى ذلك لا يوقف ﴿ ٱلْأَمْثَالَ﴾، ولا على﴿ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وإنما يوقف على ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ﴾ لتمام المعنى عندها.

الرأي الراجح

والأول أولى؛ لأنه وقف النبي ﷺ؛ وعليه علماء الوقف والمفسرين، كما أن السياق يرجح الوقف على ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾، فليس ضرب الأمثال مقيد بمثل هذين، فالله ﷻ يضرب الأمثال بمثل هذين وبغيرهما، يقول أبو حيان(ت: ٧٤٥هـ): "والتفسير الأول أولى؛ لأنه فيه ضرب الأمثال غير مقيد بمثل هذين، والله تعالى قد ضرب أمثالاً كثيرة في هذين وفي غيرهما؛ ولأنه فيه ذكر ثواب المستجيبين بخلاف قول الزمخشري، فكما ذكر ما لغير المستجيبين من العقاب، ذكر ما للمستجيبين من الثواب؛ ولأنّ تقديره الاستجابة الحسنى مشعر بتقييد الاستجابة، ومقابلتها ليس نفي

---

[1] السابق ١/ ٢٣

[2] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص: ١٠٨

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٥٢٤

الاستجابة مطلقًا، إنما مقابلها نفي الاستجابة الحسنى، والله تعالى قد نفى الاستجابة مطلقًا. ولأنه على قوله يكون قوله: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، كلامًا مفلتًا مما قبله ، أو كالمفلت ، إذ يصير المعنى : كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين والكافرين لو أن لهم ما في الأرض، فلو كان التركيب بحرف ربط ﴿ لَوْ ﴾ بما قبلها زال التفلت"[1] .

الموضع السابع:

قال تعالى:﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم: ٤].

قال ابن جزي: "...و﴿مَوْلَاهُ﴾ هنا يحتمل أن يكون بمعنى السيد الأعظم، فيوقف على ﴿مَوْلَاهُ﴾، ويكون ﴿ وَجِبْرِيلُ﴾ مبتدأ، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبره وخبر ما عطف عليه، ويحتمل أن يكون المولى هنا بمعنى: الولي الناصر، فيكون﴿وَجِبْرِيلُ﴾معطوف فيوصل مع ما قبله، ويوقف على ﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ويكون ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مبتدأ ، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبره، وهذا أظهر وأرجح لوجهين:

أحدهما: أن معنى الناصر أليق بهذا الموضع، فإن ذلك كرامة للنبي ﷺ وتشريفا له، وأما إذا كان بمعنى السيد فذلك يشترك فيه النبي ﷺ مع غيره، لأن الله تعالى مولى جميع خلقه بهذا المعنى، فليس في ذلك إظهار مزية له.

الوجه الثاني: أنه ورد في الحديث الصحيح[2] أنه لما وقع ذلك جاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء فإن

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٣١٢

[2] صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى:﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ ﴾ (١٤٧٩)، ٢/ ١١٠٥

كنت طلقتهن فإن الله معك وملائكته وجبريل معك وأبو بكر معك وأنا معك، فنزلت الآية موافقة لقول عمر، فقوله يقتضي معك النصرة "[1]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ ﴾، وهذا الوقف مبني على خلاف تركيبي باعتبار أن قوله تعالى﴿ وَجِبْرِيلُ﴾ يجوز فيه الرفع على الابتداء، ويكون الكلام مقطوعا، وقيل﴿ وَجِبْرِيلُ﴾ معطوف على قبله، ويكون الكلام موصولا.

قال القرطبي (ت:٦٧١هـ): "... ويجوز أن يكون﴿وَجِبْرِيلُ﴾ مبتدأ وما بعده معطوفا عليه. والخبر ﴿ظَهِيرٌ﴾ وهو بمعنى الجمع أيضا. فيوقف على هذا على ﴿مَوْلَىٰهُ﴾، ويجوز أن يكون ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ معطوفا على ﴿مَوْلَىٰهُ﴾ فيوقف على ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ويكون ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ابتداء وخبر"[2].

وأكثر علماء الوقف على الوقف على: ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، على اعتبار نهاية الشرط، قال السجاوندي(ت:٦٥٠هـ): ":﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (ط)[3] – لتناهي الشرط إلى الإخبار"[4].

وقال الأشموني (ت:١١٠٠هـ): "﴿هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ كاف، عند يعقوب، وقال نافع: تام؛ لأنه انقضاء نعتهن، وما بعده مستأنف، يريد أن مولى النبي -ﷺ- هو الله تعالى، كقوله: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [سورة الأنفال:٤٠]، ثم قال تعالى: ﴿ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على الابتداء، والخبر ﴿ ظَهِيرٌ﴾ قاله

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٣٩١.

[2] الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٧٢

[3] مطلق

[4] علل الوقوف للسجاوندي ١٠٢٧

أبو العلاء الهمداني، والأكثر على أن الوقف على ﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ثم يبتدئ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ "[1].

وقد أبان ابن جزي ملمحا دلاليا يترتب عليه الوقف، واعتمد على سياق الموقف لترجيح الوقف على قوله ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وهو المراد بالمولى، فالمولى يطلق على عدة مسميات منها: الناصر، والسيد، قال ابن الأثير(ت:٦٠٦هـ):" المولى... وَهُوَ اسمٌ يقَع عَلَى جَماعة كَثيرَة، فَهُوَ الرب، والمَالكُ، والسيد، والمُنعم، والمُعتقُ، والناصر، والمُحب، والتابع، والجارُ، وابنُ العَم، والحَليفُ، والعَقيد، والصهر، والعبد، والمُعتَقُ، والمُنعَم عَلَيه"[2]

فإذا كان المراد بقوله: ﴿مَوْلَىٰهُ﴾، السيد وقف عليه، وبدأ ما بعده، وليس في هذا الوقف ميزة للنبي ﷺ إذ هو سيد لجميع الخلائق.

وإذا كان المراد بقوله: ﴿مَوْلَىٰهُ﴾ أي: ناصره، وعلى ذلك أكثر المفسرين فيقف على ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو ما استحسنه ابن جزي لوجهين:

أحدهما: أن المقام مقام تشريف، وكون المولى بمعنى الناصر أليق، وفي هذا كرامة للنبي ﷺ وتشريف له.

قال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): " ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ ﴾ أي وإن تعاونا على النبي (ﷺ) بالإيذاء ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ ﴾ أي: لم يضره ذلك التظاهر منكما ومولاه

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني ٢/ ٣٤٨

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ٥/ ٢٢٨، تح: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م

أي وليه وناصره مَولَاهُ وَجبريلُ رأس الكروبيين[1] قرن ذكره بذكره مفرداً له من الملائكة تعظيمًا له وإظهاراً لمكانته"[2] .

ثانيهما: ما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم بسنده عن عمر بن الخطاب ﷺ: " لما اعتزل نبي الله صلى الله عليه و سلم نساءه قال دخلت المسجد فإذا الناس ينكتون بالحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه و سلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب فقال عمر فقلت لأعلمن ذلك اليوم..... : ما يبكيك ؟ يا ابن الخطاب قلت يا نبي الله وما لي لا أبكي؟ وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى وذاك قيصر وكسرى في الثمار والأنهار وأنت رسول الله ﷺ وصفوته وهذه خزانتك فقال يا ابن الخطاب ألا ترضى أن تكون لنا الآخرة ولهم الدنيا؟ قلت بلى قال ودخلت عليه حين دخلت وأنا أرى في وجهه الغضب فقلت يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء؟ فإن كنت طلقتهن فإن الله معك وملائكته وجبريل وميكائيل وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك وقلما تكلمت وأحمد الله بكلام إلا رجوت أن يكون الله يصدق قولي الذي أقول ونزلت هذه الآية آية التخيير: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾ [سورة التحريم:٥]"[3].

واختيار عموم المصاحف هو استواء الوقفين على ﴿وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ

---

[1] الكَرّوبيّون بالتشديد وَ رُوِيَ بالتخفيف أيضًا ، وهم خَلْقٌ من الملائكة ، و جبرئيل (عليه السَّلام) هو رأس الْكَرُوبِيِّينَ ، و الكَرّوبيّون هم سادة الملائكة و المقرَّبون منهم. ينظر: مجمع البحرين، للعلامة فخر الدين بن محمد الطريحي ، ٢ / ١٥٩ ، الطبعة الثانية سنة : ١٣٦٥ شمسية ، مكتبة المرتضوي ، طهران / إيران.

[2] مفاتيح الغيب ٣٠/ ٤٠

[3] سبق تخريجه

ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مع كون الوصل أولى، حيث اختارت المصاحف لهذا الوقف رمز (صلى)، وهو ما رجحه ابن جزي، ولم تتعرض المصاحف المطبوعة للوقف على ﴿مَوْلَىٰهُ﴾.

والحاصل اختيار الوقف على قوله ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وذلك لأمور:

١- أن الوقف على ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾فيه تشريف للنبي ﷺ بأن نصره وتأييده من الله ﷻ ، قال الشوكاني(ت:١٢٥٠هـ):" فَإِنَّ اللهَ يَتَوَلَّى نَصْرَهُ، وَكَذَلِكَ جِبْرِيلُ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَنْ يَعْدَمَ نَاصِرًا يَنْصُرُهُ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ"[1] .

٢- سياق الموقف من خلال ورود الرواية الصحيحة عن النبي ﷺ التي تؤيد الوقف.

٣- اختيار علماء الوقف له.

٤- ما ذهب إليه أكثر المفسرين من أن المراد من قوله تعالى: ﴿مَوْلَىٰهُ﴾ الناصر

الموضع الثامن:

قال تعالى: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة المطففين:٣٥-٣٦].

قال ابن جزي:" وهذه الجملة يحتمل أن تكون متصلة بما قبلها في موضع مفعول ﴿يَنظُرُونَ﴾، فتوصل مع ما قبلها أو تكون توقيفا [سؤالا] فيوقف قبلها ويكون معمول ﴿يَنظُرُونَ﴾ محذوفا حسبما ذكرنا في ﴿يَنظُرُونَ﴾ الذي قبل هذا وهذا أرجح لاتفاق الموضعين."[2]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿هَلْ

[1] فتح القدير ٥/ ٢٩٩

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٤٦٣.

ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار تمام الكلام على قوله تعالى ﴿يَنظُرُونَ﴾، والكلام بعدها استفهام، فيوقف على رأس الآية، ويكون معمول﴿يَنظُرُونَ﴾محذوفا، أو أن الكلام متصل، وجملة ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ في موضع نصب بـ﴿ يَنظُرُونَ ﴾ ، وقد اختار ابن جزي الأول قياسا على نظيره في الموضع الأول من نفس السورة وهو : ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [سورة المطففين:٢٣].

والاختيار الوقف على رأس الآية، والبدء بالاستفهام، قال أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ): "﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ هذا التمام"[١]، وقال السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ): "﴿يَنظُرُونَ﴾ (ط) [٢]للابتداء باستفهام تقرير"[٣]، وقال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ): "و﴿يَنظُرُونَ﴾ حسن للابتداء بالاستفهام"[٤]، واختاره الأنصاري: " والأولي أن تقف على ينظرون"[٥] .

وفي كلام المفسرين ما يؤيد ذلك، قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ):" ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ حال من ﴿يَضْحَكُونَ﴾ [سورة المطففين:٣٤]، أي: يضحكون منهم ناظرين إليهم ، وإلى ما هم فيه من الهوان والصغار بعد العزة والكبر"[٦] .

وجملة ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ مستأنفة، قال الشوكاني(ت: ١٢٥٠هـ): "الجملة مستأنفة لبيان أنه قد وقع الجزاء للكفار بما كان يقع منهم في الدنيا من الضحك من المؤمنين والاستهزاء بهم، والاستفهام للتقرير"[٧].

---

[١] القطع والائتناف ٧٩٦

[٢] مطلق بحرف

[٣] علل الوقوف للسجاوندي ١١٠٨

[٤] منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا ٢/ ١٥٢، وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٣.

[٥] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٨٤٠

[٦] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٧٢٤

[٧] فتح القدير ٥/ ٤٩٠

المبحث الثاني: تنوع القراءات وأثره في الوقف والابتداء

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام:١٠٩]

قال ابن جزي: " ...من قرأ بفتح : ﴿ أَنَّهَآ ﴾ فهو معمول ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ ، أي: ما يدريكم أن الآيات إذا جاءتهم لا يؤمنون بها نحن نعلم ذلك وأنتم لا تعلمونه ، وقيل: ﴿ لَا﴾ زائدة، والمعنى: ما يشعركم أنهم يؤمنون، وقيل : (أن) هنا بمعنى: لعل فمن قرأ بالكسر فهي استئناف إخبار وتم الكلام في قوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ أي: ما يشعركم ما يكون منهم فعلى القراءة بالكسر يوقف على ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ ، وأما على القراءة بالفتح فإن كانت مصدرية لم يوقف عليه؛ لأنه عامل فيها، وإن كانت بمعنى(لعل)، فأجاز بعض الناس الوقف، ومنعه شيخنا أبو جعفر بن الزبير[1] لما في لعل من معنى التعليل " [2]

---

[1] أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر: محدث مؤرخ، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس. انتهت إليه الرياسة بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول.ولد في جيان وأقام بمالقة فحدثت له فيها شؤون ومنغصات، فغادرها إلى غرناطة فطاب بها عيشه وأكمل ما شرع فيه من مصنفاته. وتوفي فيها. من كتبه (صلة الصلة – ط) قطعة منه، وهو مخطوط كاملا ، وله (ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل ، و البرهان في ترتيب سور القرآن (الأعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام) و (معجم) جمع فيه أسماء شيوخه وتراجمهم. قال ابن حجر: كانت له مع ملوك عصره وقائع، وكانت بينه وبين أميري مالقة وغرناطة صداقة، وكان معظما عند الخاصة والعامة توفي سنة (٧٠٨هـ). الأعلام للزركلي ١/ ٨٦

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ١/ ٣٧٥.

ذكر ابن جزي ﵀ (ت: ٧٤١هـ) تنوعا للوقف تبعا لتنوع القراءات؛ وذلك أنه: "قرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزة من (أنها) واختلف عن أبي بكر فروي عنه كسر الهمزة وروي عنه الفتح، والباقون بفتحها"[1].

" وحجة من فتح الهمزة أنه جعل (أن) بمنزلة (لعل) لغة فيها، على قول الخليل، حكى عن العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا، أي: لعلك، ويجوز أن تعمل فيها ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، فيفتح على المفعول به... وحجة من كسر «أن» أنه استأنف بها الكلام بعد ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، والتقدير: وما يشعركم إيمانهم، فالمفعول محذوف، ثم استأنف مخبر عنهم بما علم فيهم، فقال: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ ﴾ ، ولا يحسن فتح « إن » على أعمال﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ فيها"[2].

ولا خلاف على قراءة الكسر في الوقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، قال الداني: (ت:٤٤٤هـ): "ومن قرأ ﴿إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ﴾ بكسر الهمزة وقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، وهو تام"[3]

وقالوا: تم الكلام عند قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ فمن جعل الخطاب للمشركين قال: معناه: وما يشعركم أيها المشركون أنها لو جاءت آمنتم؟ ومن جعل الخطاب للمؤمنين قال معناه: وما يشعركم أيها المؤمنون أنها لو جاءت آمنوا؟ لأن المسلمين كانوا يسألون رسول الله ـ ﷺ ـ أن يدعو الله حتى يريهم ما اقترحوا حتى يؤمنوا فخاطبهم بقوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ثم ابتدأ فقال جل ذكره: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وهذا في قوم مخصوصين [حكم الله عليهم

---

[1] النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٩٥

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق: ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

[3] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص: ٧٠

بأنهم لا يؤمنون "[١].

وقد روي عن ابن مجاهد قال: قال قنبل: سمعت أحمد بن محمد القواس يقول: نحن نقف حيث انقطع النفس إلا في ثلاثة مواضع نتعمد الوقف عليها تعمداً في آل عمران: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران:٧].ثم نبتدئ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ . وفي الأنعام ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم نبتدئ ﴿إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بكسر الهمزة. وفي النحل نقف ﴿بَشَرٌ﴾ ثم نبتدئ ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى﴾ [سورة النحل:١٠٣]، وزاد غير عبد الله عن ابن مجاهد عن قنبل عن القواس حرفًا رابعًا قال: في يس ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾ ثم نبتدئ ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [سورة يس:٥٢]"[٢] .

أما على قراءة الفتح، فالوقف يترتب على معنى (أن)، و(أن) تأتي على أوجه، قال المرادي (ت: ٧٤٩هـ): " أن المفتوحة الهمزة: لفظ مشترك، يكون اسمًا وحرفًا.... وأما أن الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام: الأول: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضيًا، ومضارعًا، وأمراً. نحو: أعجبني أن فعلت ويعجبني أن يفعل، وأمرته بأن أفعل الأول: المصدرية... قيل: ويضعف وصلها بالأمر...وأن تكون بمعنى لعل، كقول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا. حكاه الخليل، ومنه قراءة من فتح الهمزة، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: لعلها. وأن هذه إحدى لغات لعل"[٣].

فعلى قراءة الفتح خلاف في جواز الوقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، فذهب

---

[١] معالم التنزيل للبغوي ٣/ ١٧٧ .

[٢] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ٧٠، ٧١.

[٣] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٤٠٢-٤١٨

إلى قول الخليل (ت:١٧٥هـ) وسيبويه (ت: ١٨٠هـ) جاز أن يقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، لأن ﴿أَنَّهَآ﴾ عندهما بمعني: لعلها .... وعلى قول الكسائي (ت: ١٨٩هـ) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ليس بوقف لأن المعني عنده: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، و(ى) عنده زائدة كما قال :

فَمَـا أَلُـومُ البِـيضَ أَلاّ تَسْـخَرَا لَمّـا رَأَيْـنَ الشَّـمَطَ القَفَنْـدَرَا [1].

يريد: أن تسخر، قال أبو جعفر: وهذا عند البصريين خطأ لا تزاد (لا) في موضع يشكل فيها زيادتها.

وكذا لا يقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، على قول الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، وأصحابه يعبرون عنه أن المعني : وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون ، والقول أن معني ﴿أَنَّهَآ﴾ لعلها قول معروف في اللغة "[2]

وقال ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ): "ومن قرأ: ﴿أَنَّهَآ﴾ بالفتح كان له مذهبان:

أحدهما: أن يكون المعنى «وما يشعركم بأنهم يؤمنون أولا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم». فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ لأن ﴿أَنَّهَآ﴾ متعلقة به.

والوجه الآخر: أن يكون المعنى «وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» فيحسن الوقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ والابتداء بـ ﴿أَنَّهَآ﴾ مفتوحة. حُكي عن العرب: «ما أدري أنك صاحبها» المعنى «لعلك صاحبها»[3] ،

---

[1] الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٢١ واللسان (ق ف ن د ر) ٥/ ١١٢ والقفندر: القبيح المنظر ، والشمط في الرجل شيب اللحية ، والشمط : بياض شعر الرأس يخالط سواده (اللسان :(ش م ط) ٧/ ٣٣٦)

[2] القطع والائتناف ص ٢٠٢

[3] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٦٤٢. وينظر: القطع والائتناف ٢٣٦

وقال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): " وليس بوقف على قراءتها بالفتح ، و ﴿وَمَا﴾ استفهامية مبتدأ، والجملة بعدها خبرها، وهي تتعدى لمفعولين: الأول ضمير الخطاب، والثاني محذوف، أي: وأي شيء يدريكم إذا جاءتهم الآيات التي يقترحونها؟ لأنَّ التقدير على فتحها؛ لأنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، أو بأنها"، وقد سأل سيبويه الخليل عنها، فقال: هي بمنزلة قول العرب: أين السوق إنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فعلى قوله وقفت على ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ كما وقفت في المكسورة أيضًا، فمن أوجه الفتح كونها بمعنى: لعل، أو كونها على تقدير: العلة"[1] .

وبناء على ذلك فعلى قراءة الفتح يكون الوقف على قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ويكون " قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كلامٌ مستأنفٌ غيرُ داخلٍ تحت الأمرِ مَسوقٌ من جهته تعالى لبيان الحكمةِ الداعيةِ إلى ما أشعر به الجوابُ السابقُ من عدم مجيءِ الآياتِ خوطب به المسلمون إما خاصةً بطريق التلوينِ لمّا كانوا راغبين في نزولها طمعًا في إسلامهم ، وإما معه عليه الصلاة والسلام بطريق التعميم لما روي عنه ـ ﷺ ـ من الهم بالدعاء . وقد بُيّن فيه أن أيْمانَهم فاجرةٌ وإيمانُهم مما لا يدخل تحت الوجودِ وإن أجيب إلى ما سألوه.

و (ما) استفهاميةٌ إنكاريةٌ لكن لا على أن مرجِعَ الإنكارِ هو وقوعُ المشعَرِ به بل هو نفسُ الإشعارِ مع تحقق المشعَرِ به في نفسه، أي: وأيُّ شيءٍ يُعلِمُكم أن الآيةَ التي يقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بل يبقَوْن على ما كانوا عليه من الكفر والعِناد أي لا تعلمون ذلك فتتمنّون مجيئها طمعًا في إيمانهم فكأنه بسطُ عذرٍ من جهة المسلمين في تمنيهم نزولَ الآياتِ، وقيل:

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني ١/ ٢٤٩.

(لَا) مزيدةٌ فيتوجه الإنكارُ إلى الإشعار به جميعـًا، أي أيُّ شيءٍ يعلمكم إيمانَهم عند مجيءِ الآياتِ حتى تتمنَّوا مجيئها طمعـًا في إيمانهم؟ فيكونُ تخطئةً لرأي المسلمين.

وعلى القول بأن (أنّ) بمعنى لعل ...يكون الكلامَ قد تمّ قبله ، والمفعولُ الثاني لـ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ محذوفٌ كما في قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾[عبس: ٣] والجملة استئنافٌ لتعليل الإنكار وتقريرِه، أي أيُّ شيءٍ يعلمكم حالَهم وما سيكون عند مجيءِ الآياتِ لعلها إذا جاءت لا يؤمنون بها فما لكم تتمنَّوْن مجيئها؟ فإن تمنِّيَهم إنما يليق بما إذا كان إيمانُهم بها محقَّقَ الوجودِ عند مجيئِها لا مرجوَّ العدم[1].

ويستدل بجواز الواقف بما يأتي:

١- قراءة أبيّ[2] : (لعلها)، فقد حَكَى الْكِسَائِيُّ أنه كذلك في مصحف أبي بن كعب" وما أدراكم لعلها، فهذه القراءة تقوي كون ﴿أَنَّهَآ﴾ بمعنى (لعل).

٢- ما ورد عن الزجاج (ت: ٣١١هـ) أن قال: "وقد أجمعوا أن معنى أن ههنا إذا فتحت معنى لعل، والإجماع أولى بالإتباع"[3] .

وقد ذكر ابن جزي عن شيخه عدم جواز الوقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ على قراءة الفتح في﴿أَنَّهَآ﴾ لما فيها من التعليل أي: يصير هذا الكلام عذراً للكفار في طلب الآيات، كما أنه يوجب مجيء هذه الآيات ، وهذا يتعارض مع مفهوم الآية؛ لآن المقصود من الآية دفع حجتهم.

وقد منع الداني (ت: ٤٤٤هـ) الوقف عليها مطلقا سواء أكانت مصدرية،

---

[1] إرشاد العقل السليم ٣/ ١٧٣

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ٥٧، والجامع لأحكام القرآن، ٧/ ٦٥.

[3] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٨٣

أم بمعنى (لعل) فقال: "من قرأ (أنه) بفتح الهمزة لم يقف على ﴿ تَمَتَّعَ﴾ سواء قدرت﴿ أَنَّهَآ ﴾ بـ (لعلها) أو قدرت زيادة (لا) فيكون التقدير: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾،. والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، فهى متعلقة بما قبلها في الوجهين فلا تقطع منه"[1].

واختيار عموم المصاحف المطبوعة على قراءة الفتح عدم الوقف على ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾، وهو ما وافق فيه ابن جزي شيخه، وعلى قراءة الكسر بجوازه، وبلزومه، ففي المصحف المطبوع برواية الدوري عن أبي عمرو البصري من الوقف اللازم، حيث أشارت له برمز (م) ، وبجواز الوقف والوصل في المصحف الطبوع برواية قنبل عن ابن كثير.

الترجيح:

أرى أن الراجح جواز الو قف على ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾ على قراءة الفتح إذا كانت ﴿أَنَّهَآ ﴾ بمعنى (لعل) ويؤيد ذلك ما يأتي:

١-**السياق التاريخي**، بمعنييه: العام وهو سياق الأحداث التاريخية القديمة التي حكاها القرآن الكريم، والمعاصرة لزمن التنزيل، والخاص وهو أسباب النزول[2].

وهو: "يقوم على مراعة الظروف والملابسات الخارجية، ومنها: الزمان، والمكان، والأشخاص، وجميع الظروف والملابسات الخارجية التي من شأنها أن تسهم في إضاءة الجوانب المظلمة من النصّ[3].

---

[1] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص: ٧٠

(٢) منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة، العدد ١١١، محرم ١٤٢٧هـ ص ٣٠

(٣) لسياق وتأويل النصوص نموذج من النص القرآني: محمد شتوان، مجلة التفاهم، تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، مسقط، السنة الثانية عشرة، العدد٤٦ ، ١٤٣٥ه= ٢٠١٤م، ص ٣٠٧

والسياق الخارجي للآيات يفيد بأن هذا كان حلقة من حلقات التعنت التي سلكها المشركون مع رسول الله ، فقد جاء عن "محمد بن كعب القرظي قال: كلّم رسولُ الله ﷺ قريشًا، فقالوا: يا محمد، تخبرنا أن موسى كان معه عصًا يضرب بها الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينًا، وتخبرنا أنّ عيسى كان يحيي الموتى، وتخبرنا أن ثَمُود كانت لهم ناقة، فأتنا بشيء من الآيات حتى نصدقك! فقال النبي ﷺ: أيَّ شيء تحبُّون أن آتيكم به؟ قالوا: تجعَلُ لنا الصَّفَا ذهبًا. فقال لهم: فإن فعلت تصدقوني؟ قالوا: نعم والله، لئن فعلت لنتبعنّك أجمعين! فقام رسول الله ﷺ يدعو، فجاءه جبريل عليه السلام فقال له: لك ما شئت، إن شئتَ أصبح ذهبًا، ولئن أرسل آيةً فلم يصدقوا عند ذلك لنعذبنَّهم، وإن شئت فأنْدِحْهُم حتى يتوب تائبهم . فقال: بل يتوب تائبهم . فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [سورة الأنعام: ١١١]"[1].

واختلفوا في المخاطبين بقوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ فقال بعضهم: الخطاب للمشركين الذين أقسموا، وقيل إن "المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويتمنون مجيئها. فقال ﷺ وما يدريكم أنهم لا يؤمنون، على معنى أنكم لا تدرون ما سبق على به من أنهم لا يؤمنون به"[2].

٢-السياق اللغوي:

ويعنى به دراسة النص القرآني من خلال علاقة ألفاظه بعضها ببعض والأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، وما يترتب عن تلك العلاقة

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن ١٢/ ٣٩

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٥٧

من دلالات جزئية وكلية[١].

ويتمثل السياق اللغوي المرجح هنا ما ورد عن سيبويه (ت: ١٨٠هـ)في: " قوله ﷺ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ولو قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ، كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون ﴿ أَنَّهَآ ﴾ فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي لعلَّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول: إنَّ لك هذا عليّ وأنَّك لا تؤذي، كأنك قلت: وإن لك أنَّك لا تؤذي. وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إنَّ لك"[٢]

٣- ما انتهى إليه القائمون علي المصحف المطبوع برواية الدوري عن أبي عمرو من وضع علامة (م) التي تدل علي لزوم الوقف علي قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ، وهذا ما يتفق مع ما انتهي إليه البحث في الآية الكريمة أما مصحف قنبل عن ابن كثير فوضع فيه علامة (صلي) التي تدل علي جواز الوقف مع كون الوصل أولي ، والأولي أن يكون كما في المصحف المطبوع برواية الدوري عن أبي عمرو البصري.

(1) منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة، العدد ١١١، محرم ١٤٢٧هـ، ص ٣٠

[٢]الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢٣ .

الموضع الثاني:

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [سورة يونس:٢٣].

قال ابن جزي:"... ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾، رفع على أنه خبر ابتداء مضمر تقديره وذلك متاع أو يكون خبر ﴿إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ﴾، ويختلف الوقف باختلاف الإعراب"[١]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف على قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ﴾، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي، وذلك لاختلاف القراءات الوردة فيها، فقد روى حفص بنصب العين ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ وقرأ الباقون برفعها﴿مَّتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾[٢].

يقول الإمام البغوي (ت: ٥١٦هـ): "﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ﴾ لأن وباله راجع عليها، ثم ابتدأ فقال: ﴿مَّتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾، أي: هذا متاع الحياة الدنيا، خبر ابتداء مضمر، كقوله: " ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭ بَلَٰغٞۚ﴾ [سورة الأحقاف:٣٥]، أي: هذا بلاغ. وقيل: هو كلام متصل والبغي: ابتداء، ﴿مَّتَٰعُ﴾: خبره."[٣]

والمعنى على كلتا القراءتين واحد، أي أمهلناكم على إشراككم مدة الحياة لا غير ثم نؤاخذكم على بغيكم عند مرجعكم إلينا[٤]، ولكن يترتب على هذا التنوع القرائي اختلاف في الوقف فمن قرأ ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٤٨٢.

[٢] النشر في القراءات العشر، ٢/ ٣١٨

[٣] معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ٤/ ١٨، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الطبعة : الرابعة دار طيبة للنشر والتوزيع: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م

[٤] التحرير والتنوير ١١/ ١٤٠.

ٱلدُّنۡيَا﴾بالرفع، فله تقديران:

أحدهما: أن يرتفع قوله ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ بالابتداء وخبره ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ فعلى هذا يكفي الوقف على قوله ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ ويبتدئ بتقدير: ذلك متاع.

والثاني: أن يرتفع ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ بالابتداء، ويجعل خبره ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾، فعلى هذا لا يكفي الوقف على ذلك، قال أبو عبيدة :" لا يتم الكلام حتى نقول: متاع الحياة الدنيا، لأنه قال: أراد أن البغي متاع الحياة الدنيا لأن عقوبته تعجل"[1] .

ومن قرأ بالنصب لم يقف على قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ أيضًا، لأن المتاع ينتصب بتقديرين:

أحدهما: تبغون متاع الحياة الدنيا فهو مصدر مفعول لقوله ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾

والثاني: تبغون متاع الحياة الدنيا، فهو مصدر عمل فيه الفعل الذي دل عليه قوله ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ فلا ينقطع مما عمل فيه [2].

قال شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ): "﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ تام لمن قرأ ﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾، بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو بالنصب بمحذوف تقديره: (تبتغون متاع الحياة الدنيا) ، وليس بوقف لمن قرأه بالرفع على أنه خبر "﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ أو بالنصب بـ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ "[3] .

وحسّن ابن الأنباري الوقف ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ في الوجه الأول في الرفع عنه في حالة النصب فقال: " ومن نصب «المتاع» حسن له الوقف ﴿عَلَىٰٓ

---

[1] القطع والائتناف للنحاس ٣٠٢.

[2] المكتفى في الوقف والابتداء ٩٣ . وينظر: إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٧٠٥.

[3] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ص: ٣٧٥

أَنفُسِكُمْ﴾وليس كحسن الوجه الأول في الرفع"[1] .

واختيار عموم المصاحف هو استواء الوقفين مع كون الوصل أولى، حيث اختارت المصاحف للوقف ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾، رمز (صلى).

والحاصل:

أن تنوع القراءات المتواترة كان له أثر في تنوع الوقف والابتداء، فعلى قراءة الرفع يجوز الوقف على قوله ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾، ويجوز الوصل أيضا، والوقف أرجح، وعلى قراءة النصب يجوز الوجهان أيضا، والوصل أرجح، ودرجة الوقف تختلف من عالم لآخر، وقد جرى المصحف المطبوع برواية حفص على جواز الوقف والوصل مع كون الوقف أولى على قوله ﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾، وعلى﴿ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وجرت المصاحف المطبوعة بالروايات الأخرى بالوقف على﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾، وعلى﴿ مَّتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [سورة النمل:٢٤-٢٥].

قال ابن جزي: " ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾ من كلام الهدهد أو من كلام الله، وقرأ الجمهور ﴿ أَلَّا ﴾ بالتشديد، وأن في موضع نصب على البدل من ﴿ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾، أو في موضع خفض على البدل من ﴿ ٱلسَّبِيلِ﴾، أو يكون التقدير: لا يهتدون لأن يسجدوا بحذف اللام، وزيادة لا، وقرأ الكسائي: ألا يا اسجدوا بالتخفيف على أن تكون لا حرف تنبيه وأن تكون الياء حرف نداء فيوقف عليها بالألف على تقدير يا قوم ثم يبتدئ اسجدوا "[2]

---

[1] إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٧٠٥.

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ١٠١ .

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف على قوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ وهذا الوقف مبني على تنوع قرائي، فقد اختلفوا في قوله تعالى﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام ووقفوا في الابتداء[١](ألا يا) وابتدؤا (أسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر على معنى ألا يا هؤلاء أو يا أيها الناس اسجدوا فحذفت همزة الوصل بعد "يا"...وقرأ الباقون بتشديد اللام و(يسجدوا) عندهم كلمة واحدة"[٢] .

فعلى قراءة التشديد لا يقف على ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾؛ لأن الكلام متصل، قال الداني(ت:٤٤٤هـ): "﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾ كاف على قراءة من قرأ (ألا يسجدوا) مخففًا. ومن قرأ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾؛ بالتشديد لإدغام النون فيها، فليس بوقف، لأن العامل في (أن) ما قبلها، فلا يقطع منه"[٣] ، وقال السجاوندي(ت: ٥٦٠هـ): "﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾(لا)؛ لأن التقدير فصدهم لئلا يسجدوا"[٤] ، فالوقف عنده ممنوع و﴿لَا﴾صلة، أي: فهم لا يهتدون أن يسجدوا لله، أي لا يعلمون أن ذلك واجب عليهم[٥]، أو يكون المعنى على ذلك : " وزَيَّن لهم الشيطان أَعْمَالَهُمْ فصدهم أَلَّا يسجدوا، أي فَصَدهُمْ لِئَلا يَسْجُدُوا لله"[٦].

ومن قرأ (ألا يسجد) مخففا وقف اختباريا أو اضطراريا، وليس

---

[١] وقفا اختباريا أو اضطراريا

[٢] النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٧

[٣] المكتفى في الوقف والابتدا ١٥٤

[٤] علل الوقوف ٧٦٧

[٥] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ٣٦١

[٦] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١١٥

اختياريا على (يا)، قال ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ): " من قرأ(ألا) بالتخفيف وقف (فهم لا يهتدون ألايا) وابتدأ: (اسجدوا) على معنى «اسجدوا لله» بالأمر"[١] ، ويكون المعنى على ذلك: ألا يا هؤلاء اسجدوا.

وقراءة التخفيف تقتضي وجوب السجود، وعلى قراءة التشديد فليس بموضع سجدة، لأن ذلك خبر عنهم بترك السجود، إما بالتزيين، أو بالصد، أو بمنع الاهتداء.

فيري الزجاج (ت:٣١١هـ) أن " من قرأ بالتخيف فهو موضع سجدة ، ومن قرأ (أَلَّايَسْجُدُواْ) بالتشديد فليس بموضع سجدة " [٢] ، وهو ما ذهب إليه الفراء (ت:٢٠٧هـ) [٣] ، وابن خالويه (ت:٣٧٠هـ)[٤] والسمرقندي (ت:٣٧٥هـ) [٥] والقرطبي (ت: ٦٧١هـ) [٦] والشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) الذي علل لذلك بقوله " وعلى قراءة الجمهور ليس هذه الآية موضع سجدة ؛ لأن ذلك إخبار عنهم بترك السجود : إما بالتزيين أو بالصدّ ، أو بمنع الاهتداء ، وقد رجح كونه علة للصدّ الزجاج (ت:٣١١هـ) ، ورجح الفراء (ت:٢٠٧هـ)كونه علة لزين ، قال : زين لهم أعمالهم لئلا يسجدوا ، ثم حذفت اللام " [٧].

وهذا مخالف لما عليه الفقهاء من أن هذا الموضع من مواضع

---

[١] إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٦

[٢] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٨٨

[٣] معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠

[٤] إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٩٤

[٥] بحر العلوم ٢/ ٥٧٩

[٦] الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٩٥

[٧] فتح القدير ٤/ ١٣٣

سجود التلاوة المتفق عليها [١] ، ولذا قال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)" فإن قلت : أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعًا أم في إحداهما؟

قلت: هي واجبة فيهما جميعًا ، لأنّ مواضع السجدة إما أمرٌ بها ، أو مدحٌ لمن أتى بها ، أو ذمٌ لمن تركها ، وإحدى القراءتين أمر بالسجود ، والأخرى ذم للتارك . وقد اتفق أبو حنيفة (ت:١٥٠هـ) والشافعي (ت:٢٠٤هـ)رحمهما الله على أنّ سجدات القرآن أربع عشرة ، وإنما اختلفا في سجدة ص ، فهي عند أبي حنيفة سجدة تلاوة ، وعند الشافعي سجدة شكر ، وفي سجدتي سورة الحج، وما ذكره الزجاج (ت:٣١١هـ)من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد ، فغير مرجوع إليه " [٢].

وقال الألوسي (ت:١٢٧٠هـ) " والفرق بين القراءتين معنى أن في الآية على الأولى ذمًا على ترك السجود وفيها على الثانية أمراً بالسجود ، وأيًا ما كان فالسجود واجب عند قراءة الآية ، وزعم الزجاج (ت:٣١١هـ)وجوبه على القراءة الثانية وهو مخالف لما صرح به الفقهاء ولذا قال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)إنه غير مرجوع إليه " [٣].

كما يترتب على قراءة التشديد عدم الوقف على رأس الآية، وسأعرض لذلك بشيء من الإيجاز

حكم الوقف على رؤوس الآيات:

لعلماء الوقف أربعة مذاهب في الوقف على رؤوس الآيات:

---

[١] ينظر في ذلك: الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم: عبد العزيز بن محمد الحجيلان ٦١٢ -٦٤٣ وإقراء القرآن الكريم منهجه وشروطه وأساليبه وآدابه: دخيل بن عبد الله الدخيل ٤٩٧ وما بعدها، وسجدات القرآن فوائدها وأسرارها: نصر سعيد عبد المقصود ١١٨

[٢] الكشاف ٣/ ٣٦٧

[٣] روح المعاني ١٩/ ١٩١

المذهب الأول:

جواز الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها مطلقا مهما اشتد تعلق ما بعدها بها؛ كالوقف على قوله – تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [سورة الماعون:٤]، والابتداء بقوله – تعالى:﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [سورة الماعون:٥].

وقالوا إن الوقف على رؤوس الآي سنة يثاب القارئ على فعلها، وبذلك قال البيهقي والداني وأبو العلاء الهمذاني، وابن القيم وابن الجزري، وغيرهم، قال البيهقي: "ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها"[١] ، وقال أبو العلاء الهمذاني: "لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سُنة"[٢].،وقال ابن القيم : "وذكر الزهري أن قراءة رسول الله ﷺ كانت آية آية وهذا هو الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها"[٣]، وقال ابن الجزري: "... وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها..."[٤]

وكان أبو عمرو بن العلاء بن الأئمة، وأحد القراء السبعة يسكت عند رأس كل آية ويقول: "إنه أحبُّ إليَّ، إذا كان رأس آية أن يسكت عندها"[٥]، ولعل المراد بالسكت هنا الوقف

واستُدِلَّ لهذا المذهب بقول أم سلمة زوج النبي -ﷺ -رضي الله عنها-: "كان

---

[١] شعب الإيمان (٢/ ٥٢١) (٢٥٨١)

[٢] الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي – مخطوط – لأبي العلاء الهمذاني (وجه ١٩١)

[٣] زاد المعاد – ابن القيم الجوزية ١/ ٣٢٣ ، وينظر: البرهان في علوم القرآن١/ ٣٥٠

[٤] النشر في القراءات العشر ١/ ٢٥٥

[٥] المكتفى في الوقف والابتدا ١٤٦

رسول الله -ﷺ- إذا قرأ يقطع قراءته آية آية :﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [سورة الفاتحة:١-٣][1]،

وجه الدلالة من هذا الحديث:

أن رسول الله ﷺ قد وقف على ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، وعلى ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ففصل بين الموصوف وصفاته مع ما بينهما من وثيق الصلة، وشيج الارتباط.

وهذا المذهب، هو الأشهر عند أكثر أهل الأداء، وقد جعل علماء الوقف وغيرهم هذا الحديث أصلاً في باب الوقف على رؤوس الآي.

قال الإمام السخاوي: "وأجاز جماعة من القراء الوقف على رؤوس الآي عملاً بالحديث"[2].

المذهب الثاني:

جواز الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف عليها أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد؛ فإن كان هناك ارتباط لفظي بين الآيتين؛ وقف على الأولى، ثم يرجع فيَصِل آخر الآية الأولى بالآية الثانية؛ كالوقف على قوله – تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ [سورة المطففين:٤]، وبعدها الآية :قال تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة المطففين:٥].

ويفعل القارئ هذا أيضًا إذا كان الوقف على رأس الآية صحيحًا لا يوهم شيئًا، ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسدًا؛ كالوقف على قوله –

---

[1] مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند باقي الأنصار، حديث أم سلمة ~(٢٦٦٢٥) ٦/ ٣٠٢

[2] جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين، ص ٥٥٣،تح: علي حسين البواب، مكتبة التراث – مكة المكرمة ١٩٨٧=١٤٠٨

تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [سورة الصافات:١٥١]، والبدء هكذا: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [سورة الصافات:١٥٢]، وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدًا؛ كالوقف على قوله - تعالى- ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [سورة الماعون:٤] ؛ فلا يجوز الوقف حينئذٍ، بل يتعين الوصل بما بعده؛ دفعًا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة إلى بيان المعنى المقصود[١].

قال شيخ الإسلام الأنصاري: " ومعنى قولنا هذا وقف أي موضع يوقف عنده وليس المراد إن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده بل المراد أنه يصلح عنده ذلك وان كان في نفس القارئ طول"[٢]، فمتى اشتد تعلق الآية بما بعدها لم يصح تعمد الوقف عليها حتى وإن كانت رأس آية.

فهذا المذهب يذهب إلى أن الوقف على رأس آية سنة، ولكن لا يجوز الابتداء بما بعده اتفاقا إلا بثلاثة شروط، وهي:

(١) ألا يوهم الوقف على رأس الآية، والابتداء بما بعده خلاف المعنى المراد.

(٢) أن يفهم مما بعد رأس الآية الموقوف عليه معنى.

(٣) ألا يكون ما بعد رأس الآية تابعا لمتبوع في الآية التي وقف على رأسها[٣].

المذهب الثالث:

جواز السكت بلا تنفُّس على رأس كل آية، وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أم سلمة -رضي الله عنها- على السكت، وهذا خلاف الظاهر، وهذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء.

---

[١] ينظر: في التمهيد في التجويد ص ١٨٧

[٢] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ص١١

[٣] العميد في علم التجويد ١٥٥

المذهب الرابع:

أن حكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية؛ فحينئذٍ يُنظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه، فإن كان له تعلق لفظي برأس الآية، فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلق لفظي جاز الوقف، والتعلق اللفظي يلزمه التعلق المعنوي لا العكس.

الأثر الدلالي للوقف باعتبار التنوع القرائي:

على قراءة التشديد لا يوقف على رأس الآية والكلام متصل، كما أنه لا انقطاع في الخبر فيما كان من قوم سبأ، وفي قراءة التخفيف يوقف على رأس الآية، ولكن يترتب على ذلك انقطاع في الخبر، قال القرطبي: " واختار أبو حاتم وأبو عبيدة قراءة التشديد. وقال: التخفيف وجه حسن إلا أن فيه انقطاع الخبر من أمر سبأ، ثم رجع بعد إلى ذكرهم، والقراءة بالتشديد خبر يتبع بعضه بعضا لا انقطاع في وسطه. ونحوه قال النحاس. قال: قراءة التخفيف بعيدة، لأن الكلام يكون معترضا، وقراءة التشديد يكون الكلام بها متسقا، وأيضا فإن السواد على غير هذه القراءة، لأنه قد حذف منه ألفان، وإنما يختصر مثل هذا بحذف ألف واحدةٍ"[1].

واختار الفراء قراءة التخفيف لما فيها من الأمر بالسجود قال: " الاختيار التخفيف لأنها سجدة أمرنا بها ولو كانت القراءة بالتثقيل لم يكن فيه أمر بسجود لأن المعنى: وزين لهم الشيطان ألا يسجدوا' فهذا خبر عن أولئك وليس فيه دليل على الأمر بالسجود. وهي في قراءة عبد الله: (هلا تسجدوا) بالتاء. وفي قراءة أبي: (ألا تسجدون لله الذي يعلم سركم وما تعلنون) [2].فهذا يدل على التخفيف لأن قولك: «ألا تقوم» بمنزلة قولك: «قم»"[3].

---

[1] الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٦٨.

[2] معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠

[3] إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٧٤

المبحث الثالث: التفسير وأثره في تنوع الوقف والابتداء

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [سورة يونس:٧٧]" .

قال ابن جزي: "﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾ قيل إنه معمول أتقولون، فهو من كلام قوم فرعون وهذا ضعيف، لأنهم كانوا يصممون على أنه سحر لقولهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [سورة يونس:٧٦]، فكيف يستفهمون عنه؟

وقيل: إنه من كلام موسى تقريرا أو توبيخا فيوقف على قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ﴾، ويكون معمول ﴿أَتَقُولُونَ﴾محذوف تقديره: أتقولون للحق لما جاءكم إنه لسحر، ويدل على هذا المحذوف ما حكى عنهم من قولهم: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ ٧٦﴾فلما تم الكلام ابتدأ موسى توبيخهم بقوله: ﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾؟ وهذا هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي جعفر ابن الزبير رحمه الله" [1].

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ ﴾، وعلى أساس الوقف يتضح المعنى المراد ؛ لأن الوقف مبني عن الاختلاف فيمن صدر عنه الكلام﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا ﴾، وعليه يتنوع المعنى:

١- فإذا صدر الكلام من موسى-عليه السلام-وقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ﴾، ويكون معمول ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾محذوف تقديره: (إنه لسحر)

٢- وإذا صدر الكلام من فرعون وقف على قوله تعالى: ﴿جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾، ويكون ﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾ معمولا لـ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾.

وقد اختار ابن جزي الأول لاستحالة ذلك؛ لأنهم كانوا يوقنون بأنه

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٣٦١.

سحر، فكيف يستفهمون عنه؟

وإلى هذا ذهب ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)فقال: "وأولى ذلك في هذا بالصواب عندي أن يكون المفعولُ محذوفًا، ويكون قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ ، من قيل موسى، منكرًا على فرعون وملئه قولَهم للحق لما جاءهم: " سحر" ، فيكون تأويل الكلام حينئذ: قال موسى لهم: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ﴾ وهي الآيات التي أتاهم بها من عند الله حجة له على صدقه سحرٌ، أسحرٌ هذا الحقّ الذي ترونه؟ فيكون "السحر" الأوّل محذوفًا، اكتفاءً بدلالة قول موسى ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ "[1].

ورجحه أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) فقال: "والظاهر أنّ معمول أتقولون محذوف تقديره: ما تقدم ذكره وهو أنّ هذا لسحر، ويجوز أن يحذف معمول القول للدلالة عليه... وقيل: معمول ﴿ أَتَقُولُونَ﴾هو أسحر هذا إلى آخره..." [2]

واختاره الداني فقال: "﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ تام لأن تمام الفاصلة من كلام الله تعالى"[3].

وقال الأشموني: "﴿لَمَّا جَآءَكُمْۖ﴾حسن، على إضمار أي: تقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، قال تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ ، فدل هذا على المحذوف قبله، والأنصاري(ت: ٩٢٦هـ)فقال: " ﴿لَمَّا جَآءَكُمْۖ﴾حسن، ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ تام إن جعلت الجملة بعده استئنافية لا حالية"[4] ، أي: أسحر هذا الذي جئت به من معجز العصا واليد، وكان تامًّا؛ لأنَّه آخر كلام موسى -عليه السلام- ، و تمام

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن، ١٥/ ١٦٥

[2] البحر المحيط لأبي حيان، ٥/ ١٨٠

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ص: ٩٦.

[4] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ص: ٣٦٤.

الفاصلة من كلام الله تعالى

أما عن القول الثاني فقد اختلف أهل العربية في سبب دخول ألف الاستفهام في قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؟ فقال بعض نحويي البصرة: أدخلت فيه على الحكاية لقولهم، لأنهم قالوا: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؟ فقال: أتقولون: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ ؟

"والذين قالوا: بأن الجملة محكية لقول اختلفوا فقال بعضهم: قالوا ذلك على سبيل التعظيم للسحر الذي رأوه بزعمهم، كما تقول لفرس تراه يجيد الجري: أفرس هذا على سبيل التعجيب والاستغراب، وأنت قد علمت أنه فرس، فهو استفهام معناه التعجيب والتعظيم.

وقال بعضهم: قال ذلك منهم كل جاهل بالأمر، فهو يسأل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؟ لقول بعضهم: إن هذا لسحر"[1] .

وقال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) معنى قوله ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ أتعيبونه وتطعنون فيه. وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه، من قولهم: فلا يخاف القالة، وبين الناس تقاول إذا قال بعضهم لبعض ما يسوؤه، ونحو القول: الذكر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [سورة الأنبياء:٦٠]، ثم قال ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه، وأن يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧٦﴾﴾ [سورة يونس:٧٦]، كأنه قيل: أتقولون ما تقولون، يعنى قولهم: إن هذا لسحر مبين، ثم قيل: أسحر هذا؟ وأن يكون جملة قوله ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾، حكاية لكلامهم، كأنهم قالوا: أَجئتما بالسحر تطلبان به

[1] البحر المحيط لأبي حيان، ٥/ ١٨٠

الفلاح"[1].

اختيار عموم المصاحف جواز الوقف والوصل مع كون الوصل أفضل على ﴿لَمَّا جَآءَكُمۡ﴾ حيث أشارت بالرمز (صلى)، وهذا يرجح قول ابن جزي.

والوقف على ﴿لَمَّا جَآءَكُمۡ﴾ هو الراجح؛ لما يأتي:

١- عليه علماء الوقف وأكثر المفسرين.

٢- مجيء معمول القول محذوف في القرآن الكريم كما في قوله قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾ [سورة الجاثية:١٤]، والمعنى: قل لهم اغفروا يغفروا ليجزي قوما بما كانوا يكسبون

٣- أن الاستفهام مما يصدر به الكلام.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿۞ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [سورة هود:٤١].

قال ابن جزي: "اشتقاق مجراها من الجري واشتقاق مرساها من الإرساء وهو الثبوت، أو من وقوف السفينة، ويمكن أن يكونا ظرفين للزمان أو المكان، أو مصدرين، ويحتمل الإعراب من وجهين :

أحدهما: أن يكون اسم الله في موضع الحال من الضمير في اركبوا، والتقدير: اركبوا متبركين باسم الله أو قائلين ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، فيكون ﴿مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ على هذا ظرفين للزمان بمعنى وقت إجرائها وإرسائها أو ظرفين

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ٣٦١، وينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٦/ ١٥٤

للمكان، ويكون العامل فيه ما في قوله بسم الله من معنى الفعل في موضع خبر ويكون قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ متصلا مع ما قبله، والجملة كلام واحد.

والوجه الثاني: أن يكون كلامين فيوقف على اركبوا فيها، ويكون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ في موضع خبر، و﴿مَجْرِيهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ مبتدأ بمعنى المصدر أي إجراؤها وإرساؤها ويكون ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ﴾على هذا مستأنفا غير متصل بما قبله ولكنه من كلام نوح حسبما روي أن نوحا كان إذا أراد أن يجري بالسفينة قال ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ فتجري، وإذا أراد وقوفها قال ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ﴾فتقف " [1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾، وبمراعاة الوقف يتنوع المعنى، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي، وذلك أن قوله تعالى: ﴿مَجْرِيهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾

يحتمل أن:

١- يكونا ظرفين للزمان أو المكان فيكون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ موضع الحال من الضمير في ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾، والتقدير: اركبوا متبركين باسم الله أو قائلين بسم الله، ويجوز أن يكون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ حالاً من ضمير فيها ، ﴿مَجْرِيهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾مصدران مرفوعان على الفاعلية، أي : اركبوا فيها ملتبساً باسم الله إجراؤها وإرساؤها أي : ببركة اسم الله، وعليه يكون الكلم متصلا، ولا يجوز الوقف على﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا ﴾

٢- أن يكون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾كلام مستأنف منقطع عما قبله، فيصح الوقف على﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا ﴾؛ لأنهما كلامان.

قال الرازي(ت:٦٠٦هـ): " في الآية احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يكون مجموع قوله ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ كلاماً واحداً والتقدير: " وقال اركبوا فيها بسم مجريها

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٣٧١.

ومرساها" يعني: ينبغي أن يكون الركوب مقرونًا بهذا الذكر.

والاحتمال الثاني: أن يكونا كلامين والتقدير: أن نوحًا ' أمرهم بالركوب ثم أخبرهم بأن مجريها ومرساها ليس إلا بسم الله وأمره وقدرته."[1] .

والوقف على ﴿ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ ﴾ هو اختيار علماء الوقف، قال به ابن الأنباري، والنحاس ، والسجاوندي[2] ، والأشموني[3] ، والأنصاري(ت: ٩٢٦هـ)[4] باعتبارهما كلاما واحدا متصلا قال ابن الأنباري: "﴿ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ ﴾ حسن"[5] ، وقال النحاس: " قطع صالح"[6]، ولم يتعرض له الداني.

وعليه فالراجح هو اعتبار الكلام واحدا متصلا ويوقف على ﴿ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ ﴾، وهذا هو ما عليه علماء الوقف، وهو واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (ج) على ﴿ وَمُرْسَىٰهَآۚ ﴾.

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٢].

قال ابن جزي:" ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ عفو جميل، والتثريب التعنيف والعقوبة، وقوله اليوم راجع إلى ما قبله فيوقف عليه، وهو يتعلق بالتثريب،

---

[1] مفاتيح الغيب، ١٧/ ١٨٣ .

[2] علل الوقف للسجاوندي ٥٨٤

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٣٤٨.

[4] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٣٧٧.

[5] إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٧١٢

[6] القطع والائتناف للنحاس ٣١٨

أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار وقيل: إنه يتعلق بـ﴿ يَغۡفِرُ ﴾ ، وهذا بعيد لأنه تحكم على الله وإنما يغفر دعاء، فكأنه أسقط حق نفسه بقوله: ﴿ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ ، ثم دعا إلى الله أن يغفر لهم حقه." [1]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴾، وبمراعاة الوقف يتنوع المعنى، حيث إن الوقف على لفظ ﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ يفيد معنى، والوقف على﴿ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ يفيد معنى، وبيان ذلك أن لفظ﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ هل هو متعلق بـ﴿ تَثۡرِيبَ ﴾، فيوقف عليه، أو هو متعلق بـ﴿ يَغۡفِرُ﴾ فلا يوقف عليه؟

وفي هذا الوقف خلاف بين علماء الوقف والمفسرين:

١- ذهب بعضهم إلى أن ﴿ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ ظرفا لقوله ﴿ لَا تَثۡرِيبَ ﴾ فيوقف عليه، ويبدأ بقوله: ﴿ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴾، كأن يوسف قال لهم ذلك، على سبيل الدعاء، والعامل فيه ما يتعلق به﴿ عَلَيۡكُمُ﴾ لا تثريب ثابت أو مستقر عليكم اليوم، قال الداني (ت: ٤٤٤هـ):" ﴿قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ ﴾ [سورة يوسف:٩٠] كاف. ومثله ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ أي: لا تعيير، وقيل: هو تام"، وقال السجاوندي (ت: ٦٥٠هـ): " ﴿ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ (ط)[2] ؛ لاحتمال أنه دعاء، وإن جعل جوابا لهم جاز الوقف لاختلاف الجملتين، وقال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): "وقيل: متعلق بقوله: ﴿ لَا تَثۡرِيبَ ﴾ والوقف على ﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ ، قاله نافع، ويعقوب، ثم ابتدأ «يوسف»، فقال: ﴿ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ ، فدعا لهم بالمغفرة لما فرط منهم"[3] .

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٣٩٥.

[2] علل الوقوف للسجاوندي ٦٠٦، و(ط) أي: مطلق

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ،١/ ٣٦٩

وقال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ): " فإن قلت: بم تعلق اليوم؟ «قلت: بالتثريب، أو بالمقدر في ﴿عَلَيْكُمُ﴾ من معنى الاستقرار. أو بـ﴿يَغْفِرُ﴾، والمعنى: لا أثربكم اليوم، وهو اليوم الذي هو مظنة التثريب، فما ظنكم بغيره من الأيام، ثم ابتدأ فقال ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾، فدعا لهم بمغفرة ما فرط منهم، يقال: غفر الله لك، ويغفر الله لك، على لفظ الماضي والمضارع جميعًا، ومنه قول المشمت: يهديكم الله ويصلح بالكم . أو ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ بشارة بعاجل الغفران، لما تجدد يومئذ من توبتهم وندمهم على خطيئتهم"[1] .

وقد منع أبو حيان أن يتعلق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ بقوله: ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ فقال: "أما قوله: إن اليوم يتعلق بالتثريب ، فهذا لا يجوز ؛ لأنّ التثريب مصدر ، وقد فصل بينه وبين معموله بقوله : ﴿عَلَيْكُمُ﴾ إما أن يكون خبراً، أو صفة لتثريب، ولا يجوز الفصل بينهما ، لأنّ معمول المصدر من تمامه. وأيضًا لو كان اليوم متعلقًا بتثريب لم يجز بناؤه، وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف"[2]

٢- أن ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ليس ظرفا لقوله ﴿ لَا تَثْرِيبَ ﴾، فلا يوقف عليه، ثم يستأنف بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ على تقدير حذف: ادعو اليوم، قال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): "﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ بيان بيَّن به أن قوله﴿ ٱلْيَوْمَ﴾ ليس ظرفًا لقوله: ﴿ لَا تَثْرِيبَ﴾، وإنَّما هو متعلق بمحذوف، أي: ادعوا، ثم استأنف ﴿ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ بشرهم بالمغفرة؛ لما اعترفوا بذنبهم، وتابوا فتيب عليهم"، وقال أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ): ".. وأما

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ٥٠٣ .

[2] البحر المحيط لأبي حيان، ٥/ ٣٣٨

تقديره الثالث وهو أن يكون اليوم متعلقاً بـ﴿يَغْفِرُ﴾ فمقبول ، وقد وقف بعض القراء على ﴿عَلَيْكُمُ﴾ ، وابتدأ ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ "[1]

والوقف على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ أرجح في المعنى؛ لأنّ البدء به في الوقف الآخر فيه حكم بالمغفرة من الله، وذلك لا يكون إلا بوحي، قال القرطبي(ت: ٦٧١هـ): "وأجاز الأخفش الوقف على﴿عَلَيْكُمُ﴾ والأول هو المستعمل، فإن في الوقف على﴿ عَلَيْكُمُ ﴾ والابتداء بـ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ جزم بالمغفرة في اليوم، وذلك لا يكون إلا عن وحي"[2] .

وهو اختيار عموم المصاحف بجواز والوقف على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ أو صله بما بعده، و أشارت إليه بالرمز (صلى).

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الأنبياء:٧٢].

قال ابن جزي: " ﴿نَافِلَةً ﴾ أي عطية والتنفيل العطاء وقيل سماه نافلة؛ لأنه عطاء بغير سؤال، فكأنه تبرع ، وقيل: الهبة: إسحاق، والنافلة: يعقوب؛ لأنه سأل إسحاق بقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [سورة الصافات: ١٠٠].فأعطى يعقوب زيادة على ما سأل.

واختار بعضهم على هذا الوقف على﴿إِسْحَٰقَ﴾ لبيان المعنى وهذا ضعيف لأنه معطوف علىٰ كل قول "[3]

ذكر ابن جزي ¬ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿إِسْحَٰقَ

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان، ٥/ ٣٣٨

[2] الجامع لأحكام القرآن، ٩/ ٢٥٨

[3] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ١٩٧ .

﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ وبمراعاة هذا الوقف يتنوع المعنى، لأنه أراد به أن يفرق بين الهبة وهو إسحاق عليه السلام، والنافلة وهو يعقوب عليه السلام ، و ذلك أن الوقف على ﴿إِسْحَقَ﴾، والبدء بما بعده على التفرقة بين الهبة والنافلة، أما الوقف على ﴿ نَافِلَةً ﴾فيكون إسحاق ويعقوب عليهما السلام نافلة لسيدنا إبراهيم عليه السلام ، ، وقد ضعّف الأول لما فيه من الفصل بين المعطوفين.

وبيان ذلك كما يأتي:

أن في نافلة وجهين: أن تكون حال من﴿وَيَعْقُوبَ﴾، أوحال من المصدر المحذوف، والتقدير: ووهبنا يعقوب، قال العكبري: (ت:٦١٦هـ): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَافِلَةً﴾، حَالٌ مِنْ ﴿وَيَعْقُوبَ﴾ ، وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ، كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَافِيَةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى ﴿وَوَهَبْنَا ﴾"[1].

ويترتب على ذلك أنك إذا أعربت ﴿ نَافِلَةً ﴾ حالا من ﴿وَيَعْقُوبَ﴾ ؛ باعتبار أن ولد الولد هو الذي يطلق عليه ﴿ نَافِلَةً ﴾ ، وقفت عليها ، أما إذا أعربت﴿نَافِلَةً﴾، بالنصب على المصدرية على أنها حال لفعل محذوف دلّ عليه الأول فليس بوقف، ومن هنا ينشأ تنوع المعنى، قال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): "﴿إِسْحَقَ﴾، كاف عند نافع إن نصب ﴿ نَافِلَةً﴾ حالًا من ﴿وَيَعْقُوبَ ﴾ فقط؛ لأنَّ النافلة مختصة به؛ لأنَّها ولد الولد بخلاف إسحاق؛ فإنَّه ولد لصلبه، والتقدير: ووهبنا له يعقوب حالة كونه نافلة، ويكون من عطف الجمل[2] ، وليس بوقف إن نصب ﴿ نَافِلَةً ﴾ انتصاب المصدر من معنى العامل، وهو: ﴿وَوَهَبْنَا﴾ لا من لفظه، فهي كالعاقبة، والعافية فيكون شاملًا لإسحاق ويعقوب؛ لأنَّهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسمعيل، فلا يفصل بينهما، وكذا لا يصح الوقف على ﴿إِسْحَقَ﴾، إن عطف

---

[1] التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٣٢

[2] أي: وهبنا له إسحاق وزدناه يعقوب نافلة

﴿وَيَعْقُوبَ ﴾ على ﴿إِسْحَٰقَ﴾، عطف مفرد على مفرد من غير إضمار فعل؛ لتعلق ما بعده بما قبله من جهة المعنى؛ لأنَّه معطوف على ما قبله"[1] .

وبمراعاة التفرقة بين الهبة والنافلة في الولد رجّح بعضهم الوقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾، قال ابن الأنباري(ت: ٣٢٨هـ): "﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ ﴾ وقف حسن ثم تبتدئ: ﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ على معنى «وزيادة يعقوب نافلة»، لأن (يعقوب) لـ (إسحاق) وهو لـ (إبراهيم) نافلة. والوقف على ﴿نَافِلَةً﴾ حسن"[2] ، قال الداني: (ت:٤٤٤هـ): ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ ﴾ كاف. وقال نافع والأخفش وأحمد بن موسى: تام. ثم تبتدئ ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾. والمعنى: وزدناه يعقوب نافلة. ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾. كاف أيضاً"[3] .

والمعنى: "أن إبراهيم عليه السلام لما سأل الله ولداً قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فأجاب الله دعاءه ووهب له إسحق وأعطاه يعقوب من غير دعائه فكان ذلك نَافِلَةً كالشيء المتطوع به من الآدميين فكأنه قال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ إجابة لدعائه ووهبنا له يعقوب نافلة على ما سأل كالصلاة النافلة التي هي زيادة على الفرض وعلى هذا النافلة يعقوب خاصة"[4] .

واختيار عموم المصاحف جواز الوقف على ﴿نَافِلَةً﴾، أو وصلها بما بعدها حيث أشارت بالرمز (صلى).

والوقف على ﴿نَافِلَةً﴾، أولى لأن لفظ النافلة يمكن أن يصدق عليهما، قال الزبيدي: "النافلةُ: (العَطِيَّةُ) عَن يَدٍ، قَال لَبيد: لِلَّهِ نافِلَةُ الأَجَلِّ الأَفْضَلِ قَالَ شَمِرٌ: يُرِيد: فَضْل مَا يُنَفِّلُ مِن شَيْءٍ. وَرَجلٌ كثيرُ النَّوافِلِ، أَي: العَطايا

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ٣٩

[2] إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٧٦

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ١٣٤

[4] مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٦٥

والفَواضِل. وكُلُّ عَطِيَّة تَبَرَّعَ بِها مُعْطِيها مِنْ صَدَقَةٍ أَو عَمَلِ خَيْرٍ فَهي نافِلَةٌ"[1]، وقال الرازي (ت:٦٠٦هـ): " النافلة العطية خاصة وكذلك النفل، ويسمى الرجل الكثير العطايا نوفلاً"[2] ،كما أن الملائكة عليها السلام لما جاءت إلى السيدة سارة عليها السلام لتبشرها بالولد قالت: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ﴾ [سورة هود:٧٢]، قيل: بشرت ولها ثمان وتسعون سنة، ولإبراهيم مائة وعشرون سنة، وهذا من شأنه أنه لا يولد لمثلهما، فإن الولد منهما نافلة باعتبار أن مثلهما لا يكون له ذلك

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٣٤﴾ [سورة النمل:٣٤].

قال ابن جزي: "﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ من كلام الله ﷻ تصديقا لقولها فيوقف على ما قبله، أو من كلام بلقيس تأكيدا للمعنى الذي أرادته، وتعني: كذلك يفعل هؤلاء بنا" [3]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في الآية الكريمة وهو في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ﴾ وهذا الوقف مبني على تنوع دلالي لبيان من صدر منه الكلام، هل هو من الله أو من بلقيس؟، فإذا كان من كلام الله ﷻ فالوقف على قوله: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ ﴾ ثم يبدأ بـ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾، وإذا كان من كلام بلقيس وقف على رأس الآية؛ لأنه حينئذ سيكون

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس(ن ف ل)٢١/ ١٨

[2] مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٦٥

[3] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ١٠٢.

تأكيدا للمعنى.

وقد ذكر القرطبي (ت: ٦٧١هـ) القولين، وأتبعه بما يفيد أنه يرجّح كونه كلام الله تعالى فقال: " قيل: هو من قول بلقيس تأكيدا للمعنى الذي أرادته. وقال ابن عباس: هو من قول الله ﷻ معرفا لمحمد ﷺ وأمته بذلك ومخبرا به... قال ابن الأنباري:" ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ هذا وقف تام"[1] ، فختم كلامه بقول ابن الأنباري بالوقف على أذلة، وهذا يدل على أن ما بعدها هو كلام الله

قال الفراء(٢٠٧هـ): " ولا يبعد وصل كلام إنسان بكلام إنسان آخر إذا دلت القرينة عليه ومثاله قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ﴾ [سورة النمل:٣٤]، وهذا كلام بلقيس. ثم إنه تعالى قال ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ وأيضا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [سورة آل عمران:٩].كلام الداعي، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾"[2].

ومثل هذا كثير في كتاب الله ومنه قول امرأة العزيز: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [سورة يوسف:٥٢]، ثم قال يوسف عليه السلام ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾، وأيضا قول الخليل عليه السلام ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة إبراهيم:٣٨]، ثم قال اللهِ ﷻ تَصۡدِيقًا لِإِبۡرَاهِيمَ عليه السلام﴿ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٣٨﴾

وعلل الزجاج (ت: ٣١١هـ) لذلك فقال: "هو من قول الله ﷻ -والله

---

[1] الجامع لأحكام القرآن، ١٣/ ١٩٥.

[2] معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٧، مفاتيح الغيب ١٨/ ٤٦٨

أعلم -لأنها هي قد ذكرت أَنَّهم يُفْسِدُونَ فليس في تكرير هذا مِنْهَا فائدة"[١].

وعلماء الوقف على أن قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلام الله ﷻ؛ ولذا فالتمام عندهم ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾، قال النحاس: (ت:٣٣٨هـ): ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾، قال هذا تمام، قال الله جل وعز ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾"[٢].

وقد تعمّد بعضهم الوقف على ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾، وحملوا الآية على الغلط و تحميلها البدع و الضلالات من الإفساد في الأرض واستباحة الحرام استنادا إلى ما قام به سليمان عليه السلام، وأخبرت به بلقيس ، وقد أجاب الزمخشري(٣٥٨هـ)عن ذلك فقال: "وقيل: هو تصديق من الله لقولها، وقد يتعلق الساعون في الأرض بالفساد بهذه الآية ويجعلونها حجة لأنفسهم، ومن استباح حراما فقد كفر، فإذا احتج له بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين كفرين"[٣].

والأقرب أن قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلامها، وأنها ذكرته تأكيدا لما ذهبت إليه بلقيس من أن الملوك إذا دخلوا قرية من القرى فاتحين لها أو غازين ، فإنهم يخرجون أهلها ، ويفرقون شملهم ، ويتلفون ما فيها من خيرات، وبذلك تكون جملة ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ تقرير للكلام السابق، يقول البيضاوي[٤]: تأكيداً لما وصفته - بلقيس - من حال الملوك وتقريراً

---

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤/ ١١٩.

[٢] القطع والائتناف ٥٠١، وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا ١٥٤، والمقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٥٧١، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ١١.

[٣] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ٣٦٥.

[٤] حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي،٧/ ٥٠

بأن ذلك من عادتهم المستمرة، كما يفيده المضارع، ويقول ابن عاشور: " وَجُمْلَةُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ استدلال على المستقبل بحكم الماضي على طريقة الاستصحاب وهو كالنتيجة للدليل الذي في قوله: إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها، والإشارة إلى المذكور من الإفساد وجعل الأعزة أذلة، أي فكيف نلقي بأيدينا إلى من لا يألو إفسادا في حالنا"[1].

ومما يقوي الوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾:

١- أن علماء التجويد يمثلون للوقف التام بقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةً﴾.

٢- أن قوله تعالى على لسان بلقيس: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ﴾ [سورة النمل:٣٥] بعد قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ يقوي أن الكلام كله من كلام بلقيس على ما يقتضيه العطف.

٣- واختيار عموم المصاحف جواز الوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾، أو وصلها بما بعدها حيث أشارت بالرمز (صلى).

الموضع السادس:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة فاطر: ٢٨].

قال ابن جزي:" ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يتعلق بما قبله فيتم الوقف عليه والمعنى: أن من الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه مثل الجبال المختلف ألوانها والثمرات المختلف ألوانها وذلك كله استدلال على قدرة الله وإرادته " [2]

---

[1] التحرير والتنوير ٢٩/ ٢٦٦

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٤٠٢.

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ، وبمراعاة الوقف يتنوع المعنى، وذلك بالوقف على ﴿ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾ باعتبار تعلق﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ بما بعده على أنه سبب للكلام الذي يأتي بعده، أو يكون الوقف على﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ويكون المعنى: فيما خلق الله من الناس والدواب مختلف مثل اختلاف الثمرات، واختاره ابن جزي لأن به تمام التشبيه وانتهاء المعنى.

والوقف ﴿مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾، باعتبار تعقله بما قبله قال أبو جعفر(ت:٣٣٨هـ): "﴿ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ ﴾ قطع كاف، والتمام ﴿ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾ "[1] ، وقال الداني(ت: ٤٤٤هـ): "﴿ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾ تام"[2] ، وقال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): "﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ ﴾كاف؛ إن رفع «مختلف» بالابتداء، وما قبله خبره، وليس بوقف إن عطف على ﴿ مُّخۡتَلِفًا﴾ الأول﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ جائز؛ إن كان لتشبيه تمام الكلام قبله، والمعنى: أن فيما خلقنا من الناس والدواب والأنعام مختلفًا مثل اختلاف الثمرات والجبال. وهذا توجيه حسن"[3] .

وأجاز ابن عطية أن يتعلق قوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ بما بعده فيكون الوقف على قوله: ﴿مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ فقال: " ويحتمل أن يكون من الكلام الثاني يخرج مخرج السبب كأنه قال كما جاءت القدرة في هذا كله ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾، أي: المحصلون لهذه العبرة الناظرون فيها"[4] .

---

[1] القطع والائتناف ٥٧٣

[2] المكتفى في الوقف والابتدا ١٧٢

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ٢/ ١٨٠

[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٥٠٢

وردّه أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ): " وهذا الاحتمال لا يصح؛ لأن ما بعد إنما لا يمكن أن يتعلق بهذا المجرور قبلها، ولو خرج مخرج السبب، لكان التركيب: "كذلك يخشى الله من عباده، أي لذلك الاعتبار ، والنظر في مخلوقات الله واختلاف ألوانها يخشى، ولكن التركيب جاء بإنما، وهي تقطع هذا المجرور عما بعدها، والعلماء هم الذين علموه بصفاته وتوحيده وما يجوز عليه وما يجب له وما يستحيل عليه ، فعظموه وقدروه حق قدره ، وخشوه حق خشيته ، ومن ازداد به علماً ازداد منه خوفاً ، ومن كان علمه به أقل كان آمن"[1].

فالراجح الوقف على ﴿ كَذَٰلِكَۗ ﴾؛ لأن فيه تمام المعنى الدال على قدرة الله ﷻ؛ ولذا حسّنه الأشموني ، قال أبو حيان(ت: ٧٤٥هـ):" ومختلفة ، صفة لمحذوف ، أي خلق مختلف ألوانه كذلك ، أي كاختلاف الثمرات والجبال؛ فهذا التشبيه من تمام الكلام قبله ، والوقف عليه حسن"[2] ، كما أن اختيار عموم المصاحف جواز الوقف على ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾، أو صلها بما بعدها، مع كون الوقف أولى، و أشارت إليه بالرمز (قلى).

الموضع السابع:

قال تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ﴾ [سورة الشورى: ١٥].

قال ابن جزي: " أي إلى ذلك الذي شرع الله فادع الناس، فاللام بمعنى إلى والإشارة بذلك إلى قوله﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ ﴾ أو إلى قوله ﴿ مَا تَدۡعُوهُمۡ

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ـ ٧/ ٢٩٨

[2] البحر المحيط لأبي حيان ـ ٧/ ٢٩٧

إِلَيۡهِۚ﴾ وقيل إن اللام بمعنى أجل والإشارة إلى التفرق والاختلاف أي لأجل ما حدث من التفرق ادع إلى الله، وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ﴾ معطوفا، وعلى الأول يكون مستأنفا فيوقف على ﴿فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ﴾ أي دم على ما أمرت به من عبادة الله وطاعته وتبليغ رسالته، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾ الضمير للكفار، وأهواؤهم ما كانوا يحبون من الكفر والباطل كله"[1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، وبمراعاة الوقف يتنوع المعنى باعتبار أن اللام في﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ بمعنى اسم الإشارة، واسم الإشارة يشار به إلى ما تقدم في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الشورى:١٣].أو التفرق والاختلاف في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ﴾ [سورة الشورى: ١٤]، وعلى ذلك فهو متعلق بما قبله، والكلام مفصول ويوقف على قوله ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾، وقيل إن اللام بمعنى أجل، واسم الإشارة يشار به إلى ما بعده فهو معطوف على ما بعده، فلا يوقف عليه، وعليه يتنوع المعنى باعتبار الوقف.

وممن اختار الأول الزجاج (ت: ٣١١هـ):" معناه فإلى ذلك فادع واستقم أي إلى إقامَةِ الدِّين"[2] ، وعلى ذلك فالجملة مقطوعة، ويوقف على ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ﴾

وذكر أبو حيان (ت:٧٤٥هـ)القولين، واستدل للأول واستشهد له فقال:" ﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ ، أن يكون إشارة إلى إقامة الدين ، أي :فادع لدين الله وإقامته ، لا تحتاج إلى تقدير اللام بمعنى لأجل ، لأن دعا يتعدى باللام ،

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٢٤٦.

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٩٦

قال الشاعر :

دعـــوت لمـــا نـــابني مســـورا قلبـــي فلبـــىٰ يـــدي مســـورا[1]

واحتمل أن تكون اللام للعلة، أي فلأجل ذلك التفرق ولما حدث بسببه من تشعب الكفر شعباً"[2] ، ففيه إشارة إلى ترجيحه لكون اللام بمعنى إلى وإن لم يصرح.

ونص الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، والرازي(ت: ٦٠٦هـ)على أن اللام بمعنى أجل، ولم يتعرضا للمعنى الثاني،، فقال الزمخشري: "فَلِذلِكَ فلأجل التفرق ولما حدث بسببه من تشعب الكفر شعبا فَادْعُ إلى الاتفاق..."[3] ، وعلى ذلك فالجملة موصولة ولا وقف على ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُ﴾

أما علماء الوقف، فقد صرح بعضهم بالوقف على ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُ﴾، ولم يصرح به البعض الآخر، فنص عليه السجاوندي(ت: ٥٦٠هـ)[4] ، والأشموني(ت: ١١٠٠هـ)[5] ، ولم يصرح به ابن الأنباري(ت: ٣٢٨هـ)، والنحاس (ت: ٣٣٨هـ)، والداني(ت: ٤٤٤هـ)، والأنصاري(٦٢٩هـ).

وأرى أن الراجح هو الوقف على ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُ﴾ لأمرين:

١- ما ذكره أبو حيان من أنه لا يحتاج إلى تقدير اللام بمعنى لأجل، لأن دعا يتعدى باللام.

٢- أن اختيار عموم المصاحف جواز الوقف على ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُ﴾، أو وصلها بما بعدها وأشارت إليه بالرمز (صلى).

---

[1] البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨، ولسان العرب ١/ ٧٣٢ (لبب)، ٤/ ٣٨٨

[2] البحر المحيط لأبي حيان، ٧/ ٤٩١

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٢١٦، وينظر: مفاتيح الغيب٢٧/ ١٣٦

[4] علل الوقوف للسجاوندي ص: ٩٠٧.

[5] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢،/ ٢٤٣

الموضع الثامن:

قال تعالى: ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [سورة محمد: ٢٠-٢١].

قال ابن جزي: "﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ في معناه قولان:

أحدهما: أنه بمعنى أحق وخبره على هذا طاعة. والمعنى أن الطاعة والقول المعروف أولى لهم وأحق، والآخر أن ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، كلمة معناها التهديد والدعاء عليهم كقولك: ويل لهم ومنه: أولى لك فأولى، فيوقف على أولى لهم على هذا القول، ويكون طاعة ابتداء كلام، تقديره: طاعة وقول معروف أمثل، أو المطلوب منهم طاعة وقول معروف، وقولهم لك يا محمد طاعة وقول معروف بألسنتهم دون قلوبهم [1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، ويترتب على على هذا الوقف تنوع في المعنى باعتبار أن قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ ﴾ متعلق بقوله تعالى﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ أي: الطاعة وفعل المعروف أولى لهم وأجدر، أو أن قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ ﴾ ابتداء كلام

فقوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ ﴾ يحتمل أن:

١- يكون﴿فَأَوْلَىٰ﴾، مبتدأ خبره ﴿ لَهُمْ﴾، ، وقوله : ﴿ طَاعَةٌ ﴾ مبتدأ خبره محذوف، وعلى كلا التقديرين الكلام مقطوع والوقف على ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾،، ويستأنف بما بعده، وتكون كلمة﴿ فَأَوْلَىٰ﴾ كلمة معناها التهديد والدعاء عليهم

٢- يكون ﴿فَأَوْلَىٰ﴾، خبره ﴿طَاعَةٌ﴾، أو أن طاعة صفة لـ ﴿ سُورَةٌ ﴾ [سورة محمد: ٢٠]، أي: سورة ذات طاعة، أو من شأنها، واختاره الزجاج (ت:

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٢٨٣.

٣١١هـ): "ويجوز - والله أعلم - أن يكون المعنى فإذا أنزلت سورة ذات طاعة أي يؤمر فيها بالطاعة، وقول معروف، فيكون المعنى فإذا أنزلت سورة ذات طاعة وقول معروف"[١] ، وعلى كلا التقديرين لا يوقف على ﴿ فَأَوْلَىٰ﴾، ويكون الكلام موصولا.

وقطع ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، هو اختيار علماء الوقف، قال الداني(ت: ٤٤٤هـ)"﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، كاف، وقيل: تام... وروى أبو صالح عن ابن عباس أنه قال: ﴿ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، تمام الكلام، ثم قال ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ . أي: للذين آمنوا منهم طاعة وقول معروف. والأول أصح. وترتفع ﴿طَاعَةٌ﴾ بتقدير: منا طاعة، أو أمرنا طاعة، أو طاعة أمثل"[٢].

وقال السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ): "﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾،(ج)؛ لأن التقدير عليهم طاعة، أو طاعة أو قول معروف أولى لهم، ومن جعل﴿ فَأَوْلَىٰ ﴾، من القرب له أن يقول: ﴿طَاعَةٌ﴾ خبر، فلا يقف على﴿ لَهُمْ﴾، إلا أن ﴿ فَأَوْلَىٰ﴾،بمعنى القرب يوصل بالباء دون اللام"[٣]

وقال أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ): "والأكثرون على أن ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلام مستقل محذوف منه أحد الجزأين، إما الخبر وتقديره: أمثل، وهو قول مجاهد ومذهب سيبويه[٤] والخليل؛ وإما المبتدأ وتقديره: الأمر أو أمرنا طاعة ، أي الأمر المرضي لله طاعة . وقيل: هي

---

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٣

[٢] المكتفى في الوقف والابتدا ١٩٨، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٨٩٧، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٨/ ٤٣٣.

[٣] علل الوقوف للسجاوندي ٩٥٠

[٤] ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، ١/ ١٤١، تح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ م

حكاية قولهم، أي قالوا طاعة، ويشهد له قراءة أبيّ يقولون: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾، وقولهم هذا على سبيل الهزء والخديعة. وقال قتادة: الواقف على: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ ابتداء وخبر، والمعنى: أن ذلك منهم على جهة الخديعة"[1].

فالاختيار هو الوقف على الوقف ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾؛ فهو اختيار الأكثرين من اللغويين والمفسرين وعلماء الوقف، كما أنه رأس آية..

الموضع التاسع:

قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [سورة القدر: ٤-٥].

قال ابن جزي: "واختلف في معنى: ﴿سَلَٰمٌ﴾ فقيل إنه من السلامة وقيل إنه من التحية لأن الملائكة يسلمون على المؤمنين القائمين فيها، وكذلك اختلف في إعرابه فقيل ﴿سَلَٰمٌ هِىَ﴾، مبتدأ وخبر ، وهذا يصح سواء جعلناه متصلا مع ما قبله أو منقطعا عنه، وقيل: ﴿ سَلَٰمٌ﴾ خبر مبتدأ مضمر تقديره أمرها سلام أو القول فيها سلام ﴿ هِىَ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ أي هي دائمة إلى طلوع الفجر، ويختلف الوقف باختلاف الإعراب"[2]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ﴾، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي؛ لأنها إما أن تكون متعلقة بما بعدها بأن تكون خبرا مقدما لـ ﴿هِىَ ﴾ أي: هي سلام، وعليه فلا يوقف عليها، وإنما يوقف على ما قبلها، وإما أن تكون متعلقة بما قبلها، والأصل : سلام من كل

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٨١، وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٣٢٥، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٣/ ٢٢٤

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٣/ ٣٤٧.

أمر، وعلى ذلك يوقف عليه.

وفي الوقف على رأس الآية، أو على ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ محل خلاف بين العلماء ، فمنهم من اختار على رأس الآية، فعلى الأول الفراء(ت: ٢٠٧هـ)حيث قال: "انقطع الكلام عند قوله: ﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ ، ثُمَّ استأنف فَقَالَ: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾"[1] ، واختاره أبو عمر[2] ، وهو اختيار الداني(ت: ٤٤٤هـ)، ولم يذكر غيره[3] ، وقال القرطبي(ت:٦٧١): "قيل: إن تمام الكلام ﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ ثم قال ﴿ سَلَٰمٌ ﴾روي ذلك عن نافع وغيره، أي ليلة القدر سلامة وخير كلها لا شر فِيهَا"[4].

وبعضهم اختار الوقف على﴿سَلَٰمٌ ﴾ مستدلا بقراءة ابن عباس ﷺ ﴿من كل أمري سلام هي﴾[5] قال أبو جعفر: والتقدير على هذه القراءة من كل أمري من الملائكة سلام على المؤمنين فالوقف على ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ ﴾ على هذه القراءة"[6]، وقال الآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ): " وقيل يجوز أن يكون الوقف على﴿سَلَٰمٌ ﴾ وهو خبر لمحذوف و﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ متعلق به و﴿ هِيَ ﴾مبتدأ، و﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ خبره"[7].

وأرى أن الوقف على رأس الآية هو الراجح، لكونه رأس آية؛ لتمام المعنى عنده والابتداء بما بعدها جريا على السياق، كما أن أكثر علماء الوقف والمفسرين لم ينصوا على الوقف الثاني.

---

[1] معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٠

[2] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٨٥٦.

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٧

[4] الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ١٣٤

[5] ينظر: مختصر شوذا القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص: ١٧٦

[6] القطع والائتناف ٨١٢

[7] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١٥/ ٤٢٠

الموضع العاشر:

قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [سورة التكاثر:٥] .

قال ابن جزي: " جواب لو محذوف تقديره لو تعلمون لازدجرتم واستعددتم للآخرة فينبغي الوقف على ﴿الْيَقِينِ﴾ ومعمول ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ محذوف أيضا و﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ مصدر ومعنى ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ العلم الذي لا يشك فيه قال بعضهم هو من إضافة الشيء إلى نفسه كقولك دار الآخرة، وقال الزمخشري معناه علم الأمور التي تتيقنونها بالمشاهدة لترون الجحيم هذا جواب قسم محذوف وهو تفسير لمفعول لو تعلمون تقديره لو تعلمون عاقبة أمركم ثم فسرها بأنها رؤية الجحيم " [1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا على قوله تعالى: ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾، وهو مبني على تنوع تركيبي ﴿لَوْ﴾ إذ يجوز أن يكون محذوفا تقديره: لو تعلمون علما يقينا لشغلكم ما تعلمون عن التكاثر والتفاخر، وحينئذ يوقف على﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾، ويجوز أن ينصب﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ على القسم المحذوف، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون:

١-جواب القسم بعده: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦﴾ [سورة التكاثر:٦]، وعلى ذلك يقف على﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ويبتدأ بـ قوله تعالى: ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦﴾ [سورة التكاثر:٥-٦]، ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾، قال الزمخشري(ت:٥٣٨هـ): "ثم قال ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ فبين لهم ما أنذرهم منه وأوعدهم به...، وهو جواب قسم محذوف، والقسم لتوكيد الوعيد، وأن ما أوعدوا به مالا مدخل فيه للريب"[2] .

وفي هذا الوجه تعنت وتعسف للوقف، قال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): "إذا اضطر القارئ ووقف على ما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار -

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٣/ ٣٧١.

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٧٩٢

فليبتدئ بالكلمة الموقوف عليها إن كان ذلك لا يغير المعنى، فإن غيَّر فليبتدئ بما قبلها؛ ليصح المعنى المراد ...ونحو: ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ثم يبتدئ:﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾ بنصب (علم) على إسقاط حرف القسم وبقاء عمله وهو ضعيف، وذلك من خصائص الجلالة فلا يشركها فيه غيرها عند البصريين، وجواب القسم ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ٦﴾ أي: والله لترون الجحيم كقول امرئ القيس:

فَقَالَتْ يَمِينُ اللهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ وَمَا إِنْ أَرَىٰ عَنْكَ الْغِوَايَةَ تَنْجَلِي[1]

فهذا كله تعنت وتعسف لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه وتحريه؛ لأنه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به إلَّا إذا وافقه نقل"[2] .

فالوقف على﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾، هو الاختيار، وعليه علماء الوقف، قال الداني(ت: ٤٤٤هـ):" ﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾(تام) والمعنى: لو تعلمون علم اليقين ما ألهاكم التكاثر، فحذف الجواب لمعرفة المخاطبين بذلك"[3] ، قال السجاوندي (ت: ٦٥٠هـ): "﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾(ط)؛ لأن التقدير: لو تعلمون علم اليقين ما ألهاكم التكاثر"[4]

---

[1] البيت من معلقة امرؤ القيس، وهو من بحر الطويل ص: ٢٠. والشاهد: يمين الله بالرفع على الابتداء، واليمين محذوف: أي يمين الله قسمي، ويروى يمين الله منصوبة بمعنى إني حلفت بيمين الله فلما ألغى نصب وأسقط الحرف فتعدى بالفعل.

[2] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/ ٣٨

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٨، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٩٨٤

[4] علل الوقوف للسجاوندي ١١٥٥

الموضع الحادي عشر:

قال تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [سورة الدخان:٣٧].

قال ابن جزي:" كان تبع ملك من حمير وكان مؤمنا وقومه كفارا، فذم قومه ولم يذمه، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ما أدري أكان تبع نبيا أو غير نبي، ومعنى الآية: أقريش أشد وأقوى أم قوم تبع والذين من قبلهم من الكفار، وقد أهلكنا قوم تبع وغيرهم لما كفروا فكذلك نهلك هؤلاء، فمقصود الكلام تهديد والذين من قبلهم عطف على قوم تبع: وقيل هو مبتدأ فيوقف على ما قبله والأول أصح" [١]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار الواو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ﴾، فإذا كانت استئنافية، فالكلام مقطوع، ويوقف على ما قبلها، وإذا كانت عاطفة، فالكلام موصول ولا وقف قبلها.

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ﴾ فيه ثلاثة أوجه، قال العكبري(ت:٦١٦هـ): " يجوز أن يكون معطوفا على ﴿قَوْمُ تُبَّعٍ﴾، فيكون ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ مستأنفا، أو حالا من الضمير في الصلة، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، وأن يكون منصوبا بفعل محذوف"[٢] .

وقد سلك علماء الوقف فيه ثلاثة اتجاهات:

الأول: التسوية بين الوقفين: وعليه ابن الأنباري: "(ت: ٣٢٨هـ) فقال: " ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ حسن. ومثله: ﴿مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾[٣] "، وكذا الداني (ت:

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٢٦٨.

[٢] التبيان في إعراب القرآن،٢/ ١١٤٧

[٣] إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٨٨٨

٤٤٤هـ)فقال: " ﴿أَمۡ قَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ كاف. ومثله ﴿أَهَلَكۡنَٰهُمۡۚ﴾[١].

الثاني: ذكر القولين من دون ترجيح، وهذا ما فعله أبو جعفر (ت: ٣٣٨هـ):" قال أبو حاتم ﴿أَمۡ قَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ كاف يذهب إلى أن ما بعده مبتدأ، وقال غيره الكافي ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ والتمام ﴿أَهَلَكۡنَٰهُمۡۚ﴾"[٢]، وكذا الأنصاري(٦٢٩هـ)" ﴿أَمۡ قَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ تام وقال أبو عمرو كاف هذا إن جعل ما بعده مستأنفا فان جعل معطوفا على قوم تبع فليس ذلك بوقف"[٣] وكذا قال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ)[٤].

الثالث: المنع، وهو مذهب السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ): " ﴿أَمۡ قَوۡمُ تُبَّعٖ﴾ (لا) [٥] للعطف، و﴿ مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾ (ط)[٦] لتناهي الاستفهام إلى ابتداء الأخبار،﴿ أَهَلَكۡنَٰهُمۡۚ﴾ (ز)[٧]؛ لأن الجملة مستقلة"[٨].

وأرى أن ما اختاره ابن جزي من عطف ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ على ما بعده هو الراجح، والوقف على ﴿مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ وتكون جملة ﴿أَهَلَكۡنَٰهُمۡۚ﴾ جملة مستأنفة لبيان حالهم وعاقبة أمرهم وجملة﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾تعليل لإهلاكهم ، والمعنى : "أن الله سبحانه قد أهلك هؤلاء بسبب كونهم مجرمين فإهلاكه لمن هو دونهم بسبب كونه مجرما"[٩]؛ وذلك للتفرقة بين

---

[١] المكتفى في الوقف والابتدا ١٩٣

[٢] القطع والائتناف ٦٥١

[٣] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٧٠٨

[٤] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ٢/ ٢٦٠

[٥] ممنوع

[٦] مطلق

[٧] مجوز بحرف

[٨] علل الوقوف للسجاوندي ٩٢٩.

[٩] فتح القدير – الشوكاني ٤/ ٨١٩

الاستفهام والخبر، فنعطف الاستفهام على ما هو متصل به، ونبدأ بالإخبار.

كما أن اختيار عموم المصاحف استواء الوقف والوصل على ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ أو صلها بما بعدها وأشارت إليه بالرمز (ج).

الموضع الثاني عشر:

قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾ [ق:٤١].

قال ابن جزي: "﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ معناه انتظر. فهو عامل ﴿يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ على أنه مفعول به صريح، وقيل: المعنى استمع لما نقص عليك من أهوال القيامة. فعلى هذا لا يكون عاملا في﴿يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ ﴾ فيوقف على استمع والأول أظهر" [١]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾، وهذا الموقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار أن قوله تعالى﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ يحتمل أن يكون متعلقه محذوفا، ويكون الكلام مقطوعا ويوقف عليه، قال القرطبي(ت:٦٧١هـ):" ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ مَفْعُولُ الِاسْتِمَاعِ مَحْذُوفٌ، أَيِ اسْتَمِعِ النِّدَاءَ وَالصَّوْتَ أَوِ الصَّيْحَةَ وَهِيَ صَيْحَةُ الْقِيَامَةِ"[٢] .

كما أن اختيار عموم المصاحف استواء الوقف والوصل على ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ أو صلها بما بعدها وأشارت إليه بالرمز (ج).

ويحتمل أن يكون ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ متعلقا بقوله ﴿يَوۡمَ يُنَادِ﴾، فيكون الكلام موصولا واختاره ابن جزي.

والوصل هو اختيار علماء الوقف، ولم ينبه عليه كثير منهم، وقال الأشموني (ت: ١١٠٠هـ): " ووقف بعضهم على ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ أي: يسمعون

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٣٠٥.

[٢] الجامع لأحكام القرآن١٧/ ٢٧

من تحت أقدامهم، وقيل: من تحت شعورهم"[١].

الموضع الثالث عشر:

قال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [سورة القمر:٦].

قال ابن جزي: " العامل في يوم مضمر تقديره: اذكر أو قوله: يخرجون بعد ذلك، وليس العامل فيه تول عنهم لفساد المعنى. فقد تم الكلام في قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ فيوقف عليه وقيل: المعنى تول عنهم أي يوم يدع الداع والأول أظهر وأشهر.[٢]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، وهو مبني على تنوع تركيبي باعتبار العامل في الظرف ، فعلى أن العامل﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾الكلام موصول، وعلى انتصابه بمحذوف، أي: اذكر، أو منصوب بـ ﴿ يَخْرُجُونَ﴾ [سورة القمر:٧]، فيكون الكلام مقطوعا ويوقف على ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾

والوقف على ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، هو اختيار القراء والمفسرين إلا ما روي عن ابن الأنباري(ت: ٣٢٨هـ)بعدم الوقف[٣] ، قال الداني(ت: ٤٤٤هـ): " ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، تام. وقال السجاوندي (ت: ٦٥٠هـ)": "﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، (م)؛ لأنه لو وصل لصار ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ ظرفا للتولي، وليس كذلك ، بل هو ظر ف لـ﴿ يَخْرُجُونَ﴾ تقديره: يخرجون خشعا يوم يدع الداع"[٤] .

والأمر كذلك عند المفسرين قال الزجاج (ت: ٣١١هـ): "وقف التمام

---

[١] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ٢٩٢

[٢] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٣٢٣.

[٣] إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٩١٣

[٤] علل الوقوف للسجاوندي ٩٨٠

﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وقوله ﴿ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ إلى ما كانوا يَنْكِرونَهُ من البعث، فتول عنهم يوم كذا في الآية. و﴿يَوْمَ﴾ منصوب بقوله ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [1]. أي: يخرجون من الأجداث يوم يدع الدَّاع.

وقال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ):" نصب ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بـ﴿ يَخْرُجُونَ﴾، أو بإضمار اذكر"[2]

وبالوصل قال ابن الأنباري: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، غير تام، وليس كما قال؛ لأن جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والمعنى عندهم على التقديم و التأخير، والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك فالتمام: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾،. لأن الظرف لا يتعلق بشيء"[3] .

والراجح ما ذهب إليه ابن جزي؛ لأن عليه إجماع علماء الوقف والمفسرين، كما أن اختيار عموم المصاحف بالوقف على ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾،. وجعله من قبيل الوقف اللازم، وأشارت إليه بالرمز (م).

الموضع الرابع عشر:

قال تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الواقعة:٢٧].

قال ابن جزي: "هذا مبتدأ وخبره قصد به التعظيم فيوقف عليه، ويبتدأ بما بعده ويحتمل أن يكون الخبر في: ﴿فِى سِدْرٍ﴾، ويكون ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾ اعتراضا، والأول أحسن، وكذلك إعراب ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ "[4]

---

[1] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٨٦

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ٤٣٢، وينظر: فتح القدير٥/ ١٤٦، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني١٤/ ٧٩

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ٢٠٧

[4] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٣٣٥.

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [سورة الواقعة:٤١]، وهو وقف مبني على تنوع تركيبي، فالكلام موصول إن جعلت ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ خبره قوله تعالى: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ٢٨﴾ [سورة الواقعة:٢٨]، وقوله: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ اعتراض بين المبتدأ وخبره، والكلام مقطوع إن جعلت ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ خبره ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ على سبيل التعظيم، وهو اختيار ابن جزي.

قال النحاس(ت: ٣٣٨هـ): "﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ قطع كاف إن جعلت ﴿ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ في موضع الخبر على التعظيم لأمرهم، وكذا إن جعلت فأصحاب اليمين هم الذين أقسم الله جل وعز أنهم في الجنة، فيكون المعنى: والذين أقسم الله جل وعز أنهم في الجنة هم الذين يؤخذ بهم ذات اليمين، وقيل معنى ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ الذين يعطون كتبهم بأيمانهم، وقيل: هم الذين يؤخذ بهم ذات اليمين فيكون على هذين القولين الخبر ﴿ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ أي: ما هم ، وعلى القول الأول الخبر ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ ، وإن جعلت ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ الخبر فالكلام متصل إلى: ﴿وَفُرُشٖ مَّرۡفُوعَةٍ﴾ [سورة الواقعة:٣٤].يكون ها هنا الوقف"[1] .

وقال الداني(ت:٤٤٤هـ):" ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ تام"[2] ، قال السجاوندي(ت: ٥٦٠هـ): "﴿ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ (ط) لتناهي استفهام التعجب، والتقدير: هم في سدر"[3] .

فالقول بالقطع أولى بالقبول، قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): "﴿فَأَصۡحَٰبُ

---

[1] القطع والائتناف للنحاس ٧١٠

[2] المكتفى في الوقف والابتدا ٢١١

[3] علل الوقوف للسجاوندي ٩٩٣

ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ أي: أي شيء هم في حالهم وصفتهم، والاستفهام للتعظيم والتفخيم، وتكرير المبتدأ هنا بلفظه مغن عن الضمير الرابط، كما في قوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [سورة الحاقة:١-٢]، وقوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [سورة القارعة:١-٢]، ولا يجوز مثل هذا إلا في مواضع التفخيم والتعظيم"[1] .

[1] فتح القدير ٥/ ١٧٨

المبحث الرابع: تنوع الأوجه الإعرابية وأثرها في الوقف والابتداء

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [سورة النساء:٧٣].

قال ابن جزي: "﴿لَيَقُولَنَّ...﴾ جملة اعتراض بين العامل ومعموله فلا يجوز الوقف عليها وهذه المودة في ظاهر المنافق لا في اعتقاده"[١]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ)أن الو قف على قوله تعالى: ﴿ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ غير جائز؛ لأن لا يفصل بين القول ومعموله، قال الأشموني (١١٠٠هـ): " ﴿ مَوَدَّةٌ﴾ ليس بوقف؛ لأنَّ قوله: ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾ معترضة بين قوله: «ليقولن»، ومعمول القول، وهو: ﴿ يَٰلَيْتَنِي﴾ سواء جعلت للجملة التشبيهية محلًّا من الإعراب نصبًا على الحال من الضمير المستكن في ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ أو نصبًا على المفعول بـ ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ فيصير مجموع جملة التشبيه، وجملة التمني من جملة المقول، أو لا محل لها؛ لكونها معترضة بين الشرط وجملة القسم وأخرت والنية بها التوسط بين الجملتين، والتقدير: ليقولن يا ليتني"[٢].

قال الزمخشري (ت: ٥٢٨هـ): "وقوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بين الفعل الذي هو ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ وبين مفعوله وهو ﴿ يَٰلَيْتَنِي﴾"[٣].

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ): " ﴿مَوَدَّةٌ﴾ كاف"[٤]، ومرد ذلك إلى ما ذكره أبو حيان في البحر: " أن هذه الجملة: إمّا

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٢٦٦.

[٢] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨٥.

[٣] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١/ ٥٣٣.

[٤] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء

أن يكون لها موضع من الإعراب نصب على الحال من الضمير المستكن في ﴿يَـٰلَيۡتَنِي﴾ ، أو نصب على المفعول بـ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ على الحكاية ، فيكون من جملة المقول ، وجملة المقول هو مجموع الجملتين: جملة التشبيه ، وجملة التمني . وضمير الخطاب للمتخلفين عن الجهاد، وضمير الغيبة في وبينه للرسول، وعلى الوجه الأول ضمير الخطاب للمؤمنين، وضمير الغيبة للقائل"[1] .

وقال العكبري (ت: ٦١٦هـ): "وقيل: ليس بمعترض؛ بل هو محكي أيضا بيقول؛ أي: يقول: ﴿ كَأَن لَّمۡ ﴾. و﴿ يَـٰلَيۡتَنِي﴾. وقيل: كأن لم وما يتصل بها حال من ضمير الفاعل في ﴿ لَيَقُولَنَّ﴾ "[2].

وقد رجح ابن جزي عدم الوقف وهو الأولى؛ لأن أكثر المفسرين على أن الجملة معترضة، كما أن علماء الو قف لم يذكروا فيه خلافا، فدل على عدم اعتباره إلا ما ورد عن شيخ الإسلام زكريا لأنصاري.

كما أن اختيار عموم المصاحف هو عدم الوقف.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَـٰلَةِۚ ﴾ [سورة النساء:١٧٦].

قال ابن جزي: " أي: يطلبون منك الفتيا، ويحتمل أن يكون هذا الفعل طلبا للكلالة، ويفتيكم أيضا طلب لها، فيكون من باب الإعمال وإعمال العامل الثاني على اختيار البصريين أو يكون ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَۚ﴾ مقطوعا عن ذلك فيوقف

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان ، ٣/ ٣٥٠

[2] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ٣٧٣، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

عليه، والأول أظهر. "[١]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) وقفا على قوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾ وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي، حيث تنازع[٢]العاملان ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ و﴿يُفْتِيكُمْۚ﴾ المعمول ﴿ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾، وإذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخير لقربه[٣] ، فأعمل الثاني على اختيار البصريين[٤] ، وترتب على ذلك عدم الوقف على﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾، ثم ذكر وجها آخر وهو قطع ﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾ ويترتب على ذلك الوقف عليها والبدء بما بعده، واختار ابن جزي الأول.

وما رجحه ابن جزي هو الراجح عند علماء الوقف، قال الأشموني (ت:١١٠٠هـ): "﴿فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ كاف؛ على استئناف ما بعده؛ لأنَّ ﴿فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ متعلق بـ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ ، وهو من أعمال الثاني؛ لأنَّ ﴿فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٢١٨.

[٢] التنازع: أن يتقدم فعلان" مذكوران "متصرفان، أو اسمان يشبهانهما" في التصرف، "أو فعل متصرف واسم يشبهه" في التصرف، ويتأخر عنهما؛ أي عن العاملين "معمول غير سببي مرفوع" وغير مرفوع، واقع بعد إلا، على الأصح فيهما، "وهو" أي: المعمول المتأخر عن العاملين "مطلوب لكل منهما من حيث المعنى" والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما". شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤٧٥.

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/ ١٩٨

[٤]قال العكبري : قوله تعالى ﴿ فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ ﴾ ﴿ فِي ﴾ يتعلق بـ﴿ يُفْتِيكُمْۚ ﴾ وقال الكوفيون: بـ﴿يَسْتَفْتُونَكَ ﴾ وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تقدمت ﴿ إن امرؤ هلك ﴾. التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤١٣

يطلبها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ و ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ فأعمل الثاني"[١] .

والوقف على ﴿ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ وتعلقه بـ ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ اختيار المفسرين، قال أبو حيان: "وفي الكلالة متعلق بـ(يفتيكم) على طريق أعمال الثاني"[٢]

وأجاز السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ) الوقف عليه فقال:"﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾ (ط)[٣]، ﴿ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ (ط)[٤] ".

وقد استحسن الهمداني[٥] الوقف على ﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾، وتعقّبه الأشموني في ذلك فقال: "ورسم الهمداني ﴿يَسْتَفْتُونَكَۚ﴾، بالحسن تبعا لبعضهم تقليدا ولم يدعمه بنقل يبين حسنه، ومقتضى قواعد هذا الفنّ أنه لا يجوز، لأن جهتي الإعمال مثبتة إحداهما بالأخرى، فلو قلت ضربني زيد وسكتّ. ثم قلت: وضربت زيدا لم يجز، ونظيره في شدّة التعلق قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [سورة البقرة:٣٩]، وقال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [سورة الكهف:٩٦] فقطرا منصوب بأفرغ على إعمال الثاني إذ تنازعه آتوني وأفرغ"[٦] .

---

[١] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٢٠٥

[٢] البحر المحيط لأبي حيان، ٣/ ٤٢٢

[٣] الطاء رمز مطلق، والمطلق عنده ما يحسن الابتداء بما بعده. علل الوقوف ص: ٦٢

[٤] علل الوقوف ص: ٤٤٣

[٥] علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين، توفي (٦٤٣هـ) عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم. أصله من صخا (بمصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، ودفن بقاسيون، صاحب كتاب جمال القراء وكمال الإقراء .ينظر: الأعلام ٤/ ٣٣٢، بغية الوعاة ٣٤٩ .

[٦] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٢٠٥

والراجح هو الأول؛ لأنه اختيار المفسرين، وعلماء الوقف، كما أن اختيار عموم المصاحف الوقف على ﴿ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ وأشارت إليه بالرمز (ج).

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ [سورة الحج: ٣٠].

قال ابن جزي: "﴿ذَٰلِكَۖ﴾ هنا وفي الموضع الثاني مرفوع على تقدير الأمر ذلك كما يقدم الكاتب جملة من كتابه ثم يقول هذا وقد كان كذا وأجاز بعضهم الوقف على قوله: ﴿ذَٰلِكَۖ﴾ في ثلاثة مواضع من هذه السورة وهي هذا، و﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحج: ٣٢]؛ وذلك[1] ومن يشرك بالله؛ لأنها جملة مستقلة أو هو خبر ابتداء مضمر والأحسن وصلها بما بعدها عند شيخنا أبي جعفر بن الزبير؛ لأن ما بعدها ليس كلاما أجنبيا ومثلها: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَنْ عَاقَبَ﴾ [سورة الحج: ٦٠]، ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ [سورة الأنفال: ١٤]، و﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [سورة ص: ٥٥]" [2]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ﴾، وذلك في: ثلاثة مواضع الحج، وفي موضعين في الأنفال، وموضع في (ص)، على اعتبار أنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك لازم لكم، أو الأمر ذلك.

ولفظ ذلك يستعملها الفصيح عند الخروج من كلام إلى كلام، وتستعمل في فصيح الكلام، منثوره ومنظومه في الانتقال من غرض إلى

---

[1] ذكر ابن جزي (ذلك) في ثلاثة مواضع ذكرها، وزاد عليها: ذلك ومن يشرك، وليس في القرآن، ولعلها: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَنْ عَاقَبَ﴾ [سورة الحج: ٦٠].

[2] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٢١٦.

عرض، ومن شأن إلى شأن، ومن قصة إلى أخرى، ومن معنى إلى معنى، قال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ): "﴿ذَٰلِكَۖ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي الأمر والشأن ذلك كما يقدم الكاتب جملة من كلامه في بعض المعاني فإذا أراد الخوض في معنى آخر قال هذا وقد كان كذا"[1].

وفي لفظ ذلك ثلاثة أوجه إعرابية:

الأول: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فرضكم ذلك، أو الواجب في حقكم ذلك

الثاني: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: ذلك حكم الله، أو أمره، أو شرعه.

الثالث: أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: امتثلوا ذلك، أو اتبعوا ذلك، أو الزموا ذلك، أو نحو هذا.

وما قيل في﴿ذَٰلِكَۖ﴾، يقال على ﴿هَٰذَاۚ﴾في قوله تعالى: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥﴾ [سورة ص:٥٥]، أي: الأمر هذا، أو هذا الذي تقدم شرحه، أو اعلموا هذا، والكلام بعده مستأنف، ومثله وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧﴾ [سورة ص:٥٧]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [سورة يس:٥٢]،

وعلماء الوقف نقلوا الوقف على مثل ﴿ذَٰلِكَۖ﴾، في أربعة مواضع ، ثلاثة في سورة الحج، والرابع بسورة محمد-ﷺ قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَۖ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ [سورة محمد:٤]، و﴿هَٰذَاۚ﴾ في ثلاثة مواضع، موضع بـ(يس)، وموضعين بـ(ص)، قال الداني(ت: ٤٤٤هـ): "وقيل: الوقف على هذا في الموضعين، أي هذا الأمر والأمر هذا"[2] ، وقال السجاوندي(ت:

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ١٥٤

[2] المكتفى في الوقف والابتدا ١٧٩

٥٦٠هـ): " ذلك (ق)[١] قيل أي: ذلك على ما ذكر ثم يبتدئ بالشرط"[٢] ، وقال الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ): "ذلك زعم بعضهم أنه وقف بجعله مبتدأ حذف خبره وخبره المبتدأ محذوف، أي: ذلك لازم لكم أو الأمر ذلك، أو مفعولا لمحذف أي: افعلوا ذلك"[٣] ، وقال الأشموني(ت:١١٠٠هـ): " الوقف على﴿ ذَٰلِكَۖ ﴾ بجعل ﴿ ذَٰلِكَۖ ﴾ مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك لازم لكم، أو الأمر ذلك، أو ألزموا ذلك الأمر الذي وصفناه، ثم تبتدئ: ﴿ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ [سورة الحج: ٣٠]"[٤].

وقد ذكر ابن جزي استحسان شيخيه عدم الوقف على ﴿ ذَٰلِكَۖ ﴾ لكون ما بعده ليس أجنبيا عنه.

والملاحظ من كلام علماء الوقف أنهم لم ينصوا صراحة بجواز الوقف أو منعه، وكانت التعبير بعبارة وقيل، وزعم مما يدل على ضعفه، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن جزي عن أبي جعفر بن الزبير من أن ما بعدها ليس كلاما أجنبيا.

كما أن اختيار عموم المصاحف جواز الوقف والوصل على ﴿ ذَٰلِكَۖ ﴾، وأشارت إليه بالرمز (صلى).

وأرى أن الوقف على ﴿ذَٰلِكَۖ ﴾، يستفاد منه معاني متعددة منها التعظيم وبعد المنزلة من اللام؛ لأنها موضوعة للدلالة على بعد المشار إليه، في الرتبة والمكانة، كما أن الأوجه الإعرابية الجائزة فيها تنفي التعلق بما بعدها، لأن الجمل بعدها مستأنفة، فينتفي التعلق، ويحسن الوقف.

---

[١] أي: قد قيل بالوقف عليه

[٢] علل الوقوف للسجاوندي ٧١٩

[٣] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٥٨

[٤] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ٥٠

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [سورة الصافات: ١٥٤].

قال ابن جزي: "﴿مَا لَكُمْ﴾ هذا استفهام معناه التوبيخ وهي في موضع رفع بالابتداء والمجرور بعدها خبرها فينبغي الوقف على قوله مالكم "[1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ﴾، وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار أن ﴿مَا﴾، و﴿لَكُمْ﴾ خبره، وما بعده استئناف، فهو مستأنف، وبعده مستأنف.

وقد تعرض علماء لهذا الوقف في موضعه في القرآن الكريم، ووصفوا الوقف على ﴿مَا لَكُمْ﴾ بأنه حسن، والوقف على ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بالتمام؛ لأنه رأس آية، قال السجاوندي(ت: ٦٥٠هـ): "﴿مَا لَكُمْ﴾ وقفة للابتداء بـ(كيف) للاستفهام"[2] ، وقال الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ):" ﴿مَا لَكُمْ﴾ حسن بمعنى التوبيخ ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ تام"[3] .

فالجملتان منفصلتان قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): "جملتان استفهاميتان ليس لإحداهما تَعَلُّقٌ بالأُخْرى من حيث الإعرابُ، استفهم أولاً عَمَّا استقرَّ لهم وثَبَتَ، استفهامَ إنكار، وثانيًا استفهامَ تعجيب مِنْ حُكْمِهِم بهذا الحكم الجائرِ، وهو أنهم نَسَبوا أَخَسَّ الجنسَيْن وما يَتَطَيَّرون منه، ويَتَوارى أحدُهم مِنْ قومِه عند بِشارَتِه به، إلى ربِّهم، وأحسنَ الجنسيْنِ إليهم"[4].

فبدأ باستفهام الإنكار لينبهِ السامع حتى يرجعَ إِلى نفسِه فيخجلَ ويرتدعَ

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٤٣٤.

[2] علل الوقوف للسجاوندي ٨٦١.

[3] المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ٣٥٩

[4] الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٩/ ٤٣٤

ويَعْيا بالجواب، ثم ثنى باستفهام التعجيب من خسة الحكم الجائر

وأرى أن الوقف على ﴿مَا لَكُمْ﴾ والبدء بما بعده يوضح المعنى، كما أن الجملتين استئنافيتان، وكل جملة تبدأ بما يصدر به الكلام، كما أن البدء بالاستفهام يسهم في تأكيد معنى التوبيخ والتقريع.

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [سورة غافر: ١٠].

قال ابن جزي: "...فقوله ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ مصدر مضاف إلى الفاعل وحذف المفعول لدلالة مفعول مقتكم عليه وقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ ظرف العامل فيه ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ عاما من طريق المعنى ويمتنع أن يعمل فيه من طريق قوانين النحو لأن ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ مصدر فلا يجوز أن يفصل بينه وبين بعض صلته فيحتاج أن يقدر للظرف عامل وعلى هذا أجاز بعضهم الوقف على قوله ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ والابتداء بالظرف وهذا ضعيف لأن المراعى المعنى وقد جعل الزمخشري ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ عاما في الظرف ولم يعتبر الفصل "[1]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، وهذا موقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار أن المصدر يعمل عمل الفعل بشرط ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل، إلا عند بعض النحاة كالزمخشري[2]، فالعامل في﴿إِذْ﴾ هو ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾، وهذا جائز من جهة المعنى، أما من جهة الصناعة النحوية ففيه خلاف،

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٤٧٨.

[2] ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٨، ١٠٩، شرح قطر الندى ص٢٦٤، التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/ ٥

فجمهور النحاة على أن المصدر العامل المخبر عنه لا يفصل بينه وبين معموله، فيقدر للظرف عامل ويقطع الكلام، ويقف على ﴿أَنفُسَكُمْ﴾.

أما الزمخشري فقد أجاز إعمال المصدر عمل الفعل إذا فصل بينه وبين معموله بفاصل، ويترتب على ذلك أن يكون قوله تعالى: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ منصوب بـ﴿لَمَقْتُ﴾، باعتبار أنه معمول الظرف، وعليه فلا فصل، ولا وقف، ويكون الوقف على رأس الآية، قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): " و﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ منصوب بالمقت الأوّل"[1] .

وقد منع ذلك العكبري (ت: ٦١٦هـ):" و ﴿إِذْ﴾ ظرف لفعل محذوف تقديره مقتكم إذ تدعون ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾، لأنه مصدر قد أخبر عنه وهو قوله﴿أَكْبَرُ﴾ من ولا ﴿مَّقْتِكُمْ﴾ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم حين دعوا إلى الإيمان، وإنما مقتوها في النار وعند ذلك لا يدعون إلى الإيمان"[2]

والذي عليه علماء الوقف هو الوقف على﴿فَتَكْفُرُونَ﴾، ولم يتعرض منهم للوقف على ﴿أَنفُسَكُمْ﴾، وهو ما يرجح عدم الوقف عليه، كما أن اختيار عموم المصاحف عدم الوقف على ﴿أَنفُسَكُمْ﴾.

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤/ ١٥٤

[2] التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١١٦

المبحث الخامس: العقيدة وأثرها في تنوع الوقف والابتداء

الموضع الأول

قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾﴾ [سورة النساء:١٥٧].

قال ابن جزي: " إن قيل كيف قالوا فيه رسول الله وهم يكفرون به ويسبونه فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدها: أنهم قالوا ذلك على وجه التهكم والاستهزاء، والثاني: أنهم قالوه على حسب اعتقاد المسلمين فيه كأنهم قالوا رسول الله عندكم أو بزعمكم، والثالث: أنه من قول الله لا من قولهم فيوقف قبله" [1]

أشار ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) إلى الو قف على قوله تعالى: ﴿الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾، لما يترتب على الوصل من الوهم في أن يكون ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ من كلام اليهود، وقد أشار إلى أن قوله﴿ رَسُولَ اللَّهِ﴾ يحتمل أن يكون من قول:

١- اليهود وأنهم قالوا ذلك على وجه التهكم والاستهزاء.
٢- اليهود، وأنهم قالوا ذلك على حسب اعتقاد المسلمين فيه كأنهم قالوا رسول الله عندكم أو بزعمكم.
٣- الله ﷻ لا من قولهم

وعلى الأول والثاني لا يستحسن الوقف، لما فيه من الفصل بين القول وقائله، وعلى الثاني بيان وحسن، قال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): " والوقف على ﴿ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ وقف بيان، ويبتدئ ﴿ رَسُولَ اللَّهِ﴾ ؛ على أنه منصوب بإضمار أعني؛ لأنهم لم يقروا بأنَّ عيسى ابن مريم رسول الله، فلو وصلنا ﴿ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ بقوله: ﴿ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ -لذهب فهم

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٢١٦.

السامع إلى أنَّه من تتمة كلام اليهود الذين حكى الله عنهم، وليس الأمر كذلك، وهذا التعليل يرقيه إلى التمام؛ لأنَّه أدل على المراد، وهو من باب صرف الكلام لما يصلح له، ووصله بما بعده أولى؛ فإنَّ رسول الله عطف بيان، أو بدل، أو صفة لعيسى كما أنَّ عيسى بدل من المسيح، وأيضًا فإنَّ قولهم: ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ هو على سبيل الاستهزاء منهم به كقول فرعون: ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ ﴾ [سورة الشعراء:٢٧]،. وهذا غاية في بيان هذا الوقف لمن تدبر"[1].

وباستقراء أقول المفسرين في بيان القائل، وجدنا أنهم على ستة مذاهب:

الأول: ذكر أن القول يحتمل أن يكون من كلام الله، ويجوز أن يكون من كلام اليهود على سبيل الاستهزاء والسخرية، أو عل سبيل حكاية قول المؤمنين، ولكنهم لم يرجحوا، قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): "فكيف قالوا ﴿إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾؟ قلت: قالوه على وجه الاستهزاء، كقول فرعون ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ ﴾ ويجوز أن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعًا لعيسى عما كانوا يذكرونه به وتعظيما لما أرادوا بمثله كقوله: ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٩ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدًا ﴾ [سورة الزخرف:٩-١٠] "[2].

الثاني: ومنهم من اقتصر على أنه من كلام الله، ولم يذكر غيره، ومن هؤلاء ابن عطية في محرره حيث قال:" ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ إنما هو إخبار من الله

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٢٠١

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١/ ٥٧٨، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ٣/ ٤٠٦، و زاد المسير في علم التفسير ٢/ ٢٤٤

تعالى بصفة لعيسى وهي الرسالة على جهة إظهار ذنب هؤلاء المقرين بالقتل ولزمهم الذنب"[1].

الثالث: ومنهم من اقتصر على كونه من كلام اليهود، قالوه استهزاء وسخرية، قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): "﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ معطوف على ما قبله، وهو من جملة جناياتهم وذنوبهم، لأنهم كذبوا بأنهم قتلوه، وافتخروا بقتله، ذكروه بالرسالة استهزاء، لأنهم ينكرونها ولا يعترفون بأنه نبي"[2].

الرابع: ومنهم من ذكر الوجهين، وزاد عليه أن يكون من قول المسيح عليه السلام، أو من قول الله ﷻ، أو أنهم وصفوه بصفات من صفات الذم فغيّر عندما حكي قولهم، قال الآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ): "﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ ذكروه بعنوان الرسالة تهكما واستهزاء كما في قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦﴾ [سورة الحجر:٦]، ويحتمل أن يكون ذلك منهم بناء على قوله عليه الصلاة والسلام وإن لم يعتقدوه، وقيل: إنهم وصفوه بغير ذلك من صفات الذم فغير في الحكاية، فيكون من الحكاية لا من المحكي، وقيل: هو استئناف منه مدحا له عليه الصلاة والسلام ورفعا لمحله وإظهارا لغاية جراءتهم في تصديهم لقتله ونهاية وقاحتهم في تبجحهم "

الخامس: ومنهم من ذكر بعض الآراء فيها ورجح أن يكون من كلام الله كما فعل ابن جزي.

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ٢/ ١٥٦، ح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

[2] فتح القدير، ١/ ٦١٥

السادس: من لم يتعرض للمسألة أصلا كما فعل القرطبي وغيره

واختار بعض علماء الوقف على ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾، وبه قال الداني(ت: ٤٤٤هـ): " وقال قائل: الوقف على قوله ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ ثم يبتدئ: ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ قال: لأنهم لم يقروا أنه رسول الله، فينتصب ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ من الوجه الأول بـ (أعني).

والوقف عندي على ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ وهو كاف. وينتصب على البدل من ﴿عِيسَى﴾ عليه السلام.

واختار بعضهم الوقف على ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، قال أبو جعفر النحاس (ت: ٢٣٨هـ): ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ قال: لأنهم لم يقروا بأنه رسول الله فيكون متصلا"[1]، وقد تقدم استحسان الأشموني لهذا الوقف.

وفي الوقف على ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ ثم البدء بـ ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ اثبات لخلاف ما يعتقدونه من أن عيسي عليه السلام هو ابن الله، وتقرير لما يجب أن يوصف به وهو أن رسول الله.

أن اختيار عموم المصاحف عدم الوقف على﴿ٱلْمَسِيحَ﴾، ولا على ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، والوقف فيها على ﴿ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ ﴾.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٥﴾ [سورة هود:٥].

---

[1] القطع والائتناف، ١/ ١٩١

قال ابن جزي: " ...أي: يجعلونها أغشية وأغطية، كراهية لاستماع القرآن، والعامل في ﴿حِينَ﴾ ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ، وقيل: المعنى يريدون أن يستخفوا حين يستغشون ثيابهم، فيوقف عليه على هذا، ويكون﴿ يَعْلَمُ﴾ استئنافا " [1]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في قوله تعالى: ﴿يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ هل يوقف عليه أو يوقف على ﴿ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾؟

وعلماء الوقف على الوقف على ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾؛ وذلك أن عامل ﴿حِينَ﴾ بعد ﴿يَعْلَمُ﴾ ، أي: ألا يعلم ما يسرون وما يعلنون حين يفعلون كذا، وقيل بجواز الوقف على﴿ثِيَابَهُمْ﴾ لئلا يلزم من عدم الوقف تقييد علمه ﷻ بوقت خاص.

قال السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ): "﴿ثِيَابَهُمْ﴾ (لا) لأن عامل﴿حِينَ﴾ ﴿يَعْلَمُ﴾"[2]، وقال الأشموني (ت:١١٠٠هـ): "﴿ثِيَابَهُمْ﴾ ليس بوقف؛ لأنَّ عامل ﴿ يَعْلَمُ﴾ قوله بعدُ ﴿يَعْلَمُ﴾ ، أي: ألا يعلم سرَّهم وعلنهم حين يفعلون كذا، وهذا معنى واضح"[3] .

ولا يلزم من عدم الوقف تقييد علمه، قال الآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ): "الظرف متعلق بقوله سبحانه: ﴿ يَعْلَمُ﴾ أي ألا يعلم ما يُسِرُّونَ وَما يُعْلِنُونَ حين يستغشون ثيابهم، ولا يلزم منه تقييد علم الله تعالى بذلك الوقت؛ لأن من يعلم فيه يعلم فيه غيره بالطريق الأولى"[4] .

وجعل العكبري (ت: ٦١٦هـ)العامل في﴿حِينَ﴾ محذوفا، وقدره بقوله:

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ١/ ٣٦٦.

[2] علل الوقوف للسجاوندي ص: ٥١٨

[3] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني، ١/ ٣٤٢.

[4] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ٦/ ١٩٨.

" الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ مَحْذُوفٌ، أَيْ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَسْتَخْفُونَ"[1] ، وعلى ذلك يجوز الوقف على ﴿ ثِيَابَهُمْ﴾ ، قال السمين(ت: ٤٥٦هـ): "كأنهم إنما جوَّزوا غيره لئلا يلزم تقييد علمه تعالى بسرِّهم وعَلَنِهم بهذا الوقت الخاص، وهو تعالى عالمٌ بذلك في كل وقت، وهذا غيرُ لازمٍ، لأنه إذا عُلِم سِرُهم وعلنُهم في وقتِ التغشية الذي يخفى فيه السرُّ فأَوْلى في غيره، وهذا بحسب العادةِ وإلا فاللهُ تعالى لا يتفاوتُ عِلْمُه"[2] ، ويكون معنى﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾:" أنه لا تفاوت في علمه بين إسرارهم وإعلانهم، فلا وجه لتوصلهم إلى ما يريدون من الاستخفاء، والله مطلع على ثنيهم صدورهم واستغشائهم ثيابهم"[3] .

وأرى أن الراجح الوقف على﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾؛ لأن عليه إجماع علماء الوقف؛ ولئلا يلزم من تقدير حذف في الكلام، وعدم التقدير أولى.

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ ﴾ [سورة القصص:٦٨] .

قال ابن جزي: "﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ ما نافية والمعنى ما كان للعباد اختيار إنما الاختيار والإرادة لله وحده فالوقف على قوله ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ وقيل إن ما مفعولة بـ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ ومعنى الخيرة على هذا الخير والمصلحة، وهذا يجري على قول المعتزلة وذلك ضعيف لرفع ﴿ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ على أنها اسم كان، ولو كانت﴿ مَا﴾ مفعولة لكان اسم كان مضمرا يعود على﴿ مَا﴾ وكانت ﴿ٱلْخِيَرَةُۚ ﴾

---

[1] التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٦٩٠

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦/ ٢٨٩ .

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ٣٧٩

منصوبة على أنها خبر كان، وقد اعتذر عن هذا من قال: إن﴿ مَا﴾ مفعولة بأن يقال: تقدير الكلام يختار ما كان لهم الخيرة فيه ثم حذف الجار والمجرور وهذا ضعيف، وقال ابن عطية: يتجه أن تكون ﴿ مَا﴾ مفعولة إذا قدرنا كان تامة، ويوقف على قوله ﴿ مَا كَانَ ﴾ أي يختار كل كائن ويكون﴿ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ جملة مستأنفة وهذا بعيد جدا" [1]

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) خلافا في الوقف في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ وهذا الوقف مبني على تنوع تركيبي باعتبار﴿ مَا﴾ هل هي نافية، أو موصولة، أو في محل نصب على المفعولية ؟

وعلى كل يتغير المعنى، ومن هنا كان للوقف دورا مهما في بيان الراجح وما يترتب عليه من دحض الباطل وبيان زيفه، وسبب الخلاف راجعٌ إلى معنى " ما " ما هو؟ أهي نافية أم موصولة في محل نصب لـ " يختار "أم مفعولة و(كان) تامة؟

والجمهور على القول الأول وبيان ذلك:

الأول: أن تكون ﴿مَا﴾ (نافية) فيكون الوقف التام على قوله: ﴿ وَيَخْتَارُ﴾ و ﴿مَا﴾ نافية، ويكون المعنى:"و ربُّك يخلق ما يشاء و يختار ما يشاء أن يختاره" و ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ مستأنفة، وعليه يكون المعنى: "و يختار لرسالته من يريد و يعلم ما فيه المصلحة، ثم نفى أن يكون للناس الاختيار في هذا و نحوه.. أي: أن ما نافية أي ليس لهم تخير على الله تعالى فتجيء الآية كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب:٣٦][2].

أو المعنى: و يختار الله تعالى الشرائع و الأديان ليس لهم الخيرة في أن

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٣٢٧.

[2] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٤/ ٢٩٥.

يميلوا إلى الأصنام و نحوها في العبادة، ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة القصص:٦٨][1].

وأنكر الطبري ﷺ وقوع ﴿مَا﴾ نافيةً ، لئلا يكون المعنى إنهم لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل؛ ولأنه لم يتقدم كلام بنفي. قال المهدي: ولا يلزم ذلك، لأن" ما" تنفي الحال والاستقبال كليس ولذلك عملت عملها، ولأن الآي كانت تنزل على النبي ﷺ على ما يسأل عنه، وعلى ما هم مصرون عليه من الأعمال وإن لم يكن ذلك في النص. "[2]

وقد اختاره الزمخشري وهو من كبار المعتزلة فكلامه موافقٌ لكلامِ أهلِ السُّنةِ ظاهراً، وإنْ كان لا يريده، فقال: "... وقيل: يعني: لا يبعث الله الرسل باختيار المرسل إليهم، وقيل: معناه ويختار الذي لهم فيه الخيرة، أي: يختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح، وهو أعلم بمصالحهم من أنفسهم"[3].

ولا إشكال في هذا لأنّ المقصود أنّ هذا الاستدلال هو احتجاج طائفةٍ منهم لا أنّ كل المعتزلة يقول بهذا[4].

القول الثاني: أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة، ولا يكون الوقف تاما على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ وعلى هذا تكون جملة ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ متعلقة بما قبلها ، وعلى

---

[1] السابق ٤/ ٢٩٦.

[2] الجامع لأحكام القرآن٣١/ ٣٠٦

[3] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٣/ ٤٣٢

[4] بشر المعتمر من المعتزلة كان يرى أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح لعباده؛ لأن الأصلح لا غاية ولا نهاية. نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ص: ٣٩٧ـ تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت.

هذا التقدير يحتمل أن يكون المعنى :و يختار لولايته الخيرة من خلقه ، فالخيرة هنا بمعنى المُختار و ليست بمعنى المصدر الاختيار ، وهو قول الطبري رحمه الله[1].

أو يكون المعنى ويختار لخلقه الأفضل والأصلح لهم، وبهذا المعنى احتج بعض المعتزلة، يقول ابن كثير رحمه الله: " وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح، والصحيح أنها نافية، كما نقله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وغيره أيضاً. فإن المقام في بيان انفراده تعالى بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك، ولهذا قال: ﴿سُبۡحَانَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٨﴾ [سورة القصص:٦٨] أي من الأصنام والأنداد التي لا تخلق ولا تختار شيئاً"[2].

فالمعتزلة يرون أن الله لا يفعل إلا الخير والصلاح لعباده، بل ويجب عليه ذلك، أما الأصلح فقد اختلفوا فيه فجمهورهم يرون وجوبه على الله؛ لأن أصلح الأشياء عندهم هو الغاية، وقد فعله الله بعباده، ولا شيء يتوهم وراء الغاية فيجب أو لا يجب، فجمهور المعتزلة يرون بوجوب الصلاح والأصلح على الله[3]

واستدلوا بآية القصص حيث تُقرأ الآية وصلا لا يوقف على ﴿وَيَخۡتَارُۗ﴾"؛ لذا اشتهر ما تقدم من كون الوصل مذهبا للمعتزلة.

ومذهب أهل السنة في هذه المسألة أنه لا واجب على الله، فكل نعمة من الله على خلقه تعتبر من باب التفضل حتى ما أوجبه ﷻ على نفسه من

---

[1] جامع البيان عن تأويل آي القرآن١٨/ ٢٩٩

[2] تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٨٢ .

[3] المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، ص: ١٩٩، مكتبة الرشد، الرياض: 1416 ١٩٩٥م

باب التفضل؟؛ لأنه لم يوجبه أحد عليه، وبذلك يبطل الوجوب على الله، وإذا بطل الوجوب عليه ﷻ : بطل قول المعتزلة بوجوب الصلاح والأصلح على الله لعباده، فالله ﷻ أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله، وأن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمعصيته، فإن الله تعالى كتب في كتاب فهو عنده موضوع فوق العرش: "إن رحمتي تغلب غضبي"، وفي رواية: "إن رحمتي سبقت غضبي"، أخرجاه في الصحيحين عن النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- ، فهم يقولون فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة للعباد وإن تضمن شراً لبعضهم، وهكذا سائر ما يقدره الله تعالى تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلله في ذلك حكمة أخرى، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الإيجاب عليه ﷻ، والتحريم بالقياس على خلقه فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئا"[1].

كذلك رد الغزالي على المعتزلة قولهم : وجوب الصلاح والأصلح على الله، فقال : ومما يدل على بطلان قول المعتزلة بوجوب الصلاح والأصلح المشاهدة والوجود، ثم قال: فإننا نريهم من أفعال الله تعالى ما

---

[1] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية ١٠٩، ٤١٠، تح: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار أشبيليا للنشر والتوزيع.

يلزمهم الاعتراف بأنه لا صلاح"، فيها للعبد ، فإنا تفرض ثلاثة أطفال مات أحدهم وهو مسلم في الصبا، وبلغ الأخر وأسلم ومات مسلما بالغا، وبلغ الثالث كافرا ومات على الكفر، فإن العدل عندهم أن يخلد الكافر البالغ في النار، وأن يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم، فإذا قال الصبي يا رب لم حططت رتبتي عن رتبته؟ فيقول: لأنه بلغ فأطاعني، وأنت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ، فيقول: يا رب لأنك أمتني قبل البلوغ فكان صلاحي في أن تمدني بالحياة حتى أبلغ فأطيع فأنال رتبته، فلم حرمتني هذه الرتبة أبد الأبدين وكنت قادرا على أن تؤهلني لها؟ فلا يكون له جوابا إلا أن يقول: علمت أنك لو بلغت لعصيت، وما أطعت وتعرضت عقابي وسخطي، فرأيت هذه الرتبة النازلة اولي بك وأصلح لك من العقوبة، فينادي الكافر البالغ من الهاوية، ويقول: يا رب أو ما علمت أني إذا بلغت مرت؟ فلو أمتنى في الصبا وأنزلتني في تلك المنزلة لكان أحب إليّ من التخليد في النار وأصلح لي، فلم أحييتني؟...وهذا الأقسام موجودة وبها يظهر القطع بأن فعل الأصلح ليس بواجب"[1].

مجرد مراعاة الصلاح أو الأصلح لعباده فعلى ما حكاه شيخ الإسلام حيث قال رحمه الله:" وذهب جمهور العلماء إلى أنه إنما ويترتب على القول الثاني بأن ﴿ مَا﴾ موصولة أن لا يعود عليها شيء ، فاسم الموصول لابدّ فيه من صلة و عائد ، وإن قُدّر أنّه محذوف في الآية على تقدير" و يختار ما كان لهم الخيرة فيه " لكنّ غير جائز ؛ لإن هذا إنما يجوز إذا كان الاسم الموصول مجرورا بنفس حرفِ الجر المُقدر مع اتحاد المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣﴾ [سورة المؤمنون:٣٣]أي منه.

---

[1] الاقتصاد في الاعتقاد ص: ١٨٤-١٨٥.

كما يترتب على كون ﴿ مَا﴾ موصولة أن تنصب " الخيرة " على أنّها خبر لـ " كان " و القراء مجمعون على الرفع .

ولقد اعتذر الطبري عن رفع " الخيرة " بجعل ضمير الشأن في " كان " وأنشد قول عنترة:

أمن سمية عين الدمع تذريف لو كان ذا منك قبل اليوم معروف[1]

فلو كان "ذا" اسم كان لقال: (معروفا) فقرن البيت بالآية، وقد ردّه ابن عطية فقال: "لأنّ الأمر والشأن لا يُفسر بجملة فيها مجرور "[2].

القول الثالث: رجّحه ابن عطية هو أن يكون ما مفعولة إذا قدرنا كانَ تامة أي:" أن الله تعالى يختار كل كائن ولا يكون شيء إلا بإذنه، وقوله تعالى: لَهُمُ الْخِيَرَةُ جملة مستأنفة معناها تعديد النعمة عليهم في اختيار الله تعالى لهم لو قبلوا وفهموا"[3].

وقد اعترض عليه ابن جزي، ووصفه بأنه بعيد جدا

واختيار علماء الوقف: الوقف على ﴿ وَيَخۡتَارُۗ ﴾، قال الأشموني: "﴿ مِنَ ٱلۡمُفۡلِحِينَ﴾ [سورة القصص:٦٧] تام، ومثله: ﴿وَيَخۡتَارُۗ ﴾ على أنَّ ﴿ مَا ﴾ التي بعده نافية لنفي اختيار الخلق لا اختيار الحق، أي: ليس لهم أن يختاروا بل الخيرة لله تعالى في أفعاله، وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من

---

[1] البيت من شعر عنترة بن عمرو بن شداد العبسي (مختار الشعر الجاهلي، بشرح مصطفى السقا، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ص ٣٩٤) وهو من البسيط، ومحل الشاهد في البيت أن قوله: مكلف بالرفع على أنه خبر، لأنه وقع بعد حرف الجر الذي وضع موضع المبتدأ، كأنه قال: أجيبي عاشقًا هو مكلف. وهو في معنى الشاهد الذي قبله من قول عنترة "لو كان ذا منك قبل اليوم معروف.

[2] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٢٩٦

[3] السابق

خلقه أن يختار عليه...والوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ هو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة، والطبري من أهل السنة منع أن تكون ﴿ مَا ﴾ نافية، قال: لئلا يكون المعنى أنَّه لم تكن لهم الخبرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل، وهذا الذي قاله ابن جرير مروي عن ابن عباس، وليس بوقف إن جعلت ﴿ مَا ﴾ موصولة في محل نصب، والعائد محذوف، أي: ما كان لهم الخيرة فيه، ويكون يختار عاملًا فيها، وكذا إن جعلت مصدرية، أي: يختار اختيارهم"[1] .

واختيار الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ قول جل المفسرين، قال الرازي(ت: ٦٠٦هـ): "في الآية وجهان الأول: وهو الأحسن أن يكون تمام الوقف على قوله ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويكون ﴿ مَا﴾ نفيًا والمعنى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ ليس لهم الخيرة إذ ليس لهم أن يختاروا على الله أن يفعل، والثاني أن يكون ما بمعنى الذي فيكون الوقف عند قوله ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ ثم يقول ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾"[2]، وقال أبو حيان(ت: ٧٤٥هـ): "ونص الزجاج ، وعليّ بن سليمان ، والنحاس: على أن الوقف على قوله : ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام ، والظاهر أن ما نافية ، أي ليس لهم الخيرة ، إنما هي لله تعالى، كقوله: ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾"[3].

وهذا الذي رجّحه جل المفسرين، هو الذي مال إليه ابن جزي بعدما تعقب القولين الآخرين الرد، وبيان ضعفهما.

ويمكن أن نخلص من هذا إلى أن نقول: أن الآية تحتمل أربعة وقوف:

الأول: الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا يَشَآءُ﴾، والبدء بـ ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ١٢٩ .

[2] مفاتيح الغيب ٢٥/ ٩ .

[3] البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ١٢٤ .

ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾

الثاني: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيَخۡتَارُۗ﴾ والبدء بـ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ وهو مذهب أهل السنة

الثالث: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ وهو مذهب جمهور المعتزلة وبه استدلوا على أن الله ﷻ يجب عليه فعل الصلاح والأصلح للعباد

الرابع: الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ﴾ والبدء بـ ﴿لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ ، وهذا متعلق أهل السنة في عدم وجوب فعل الصلاح والأصلح للعباد.

والراجح في هذه المسألة الوقف على ﴿وَيَخۡتَارُۗ﴾ والبدء بـ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾، فتكون ﴿مَا﴾، نافية، وهو قول جمهور المفسرين والقراء، واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (قلى)، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل إلى الخالق وحده، فكما أنه سبحانه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗاۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة الشورى: ٢٤].

قال ابن جزي:" .. ﴿ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ ﴾ هذا فعل مستأنف غير معطوف على ما قبله؛ لأن الذي قبله مجزوم، وهذا مرفوع فيوقف على ما قبله ويبدأ به، وفي المراد به وجهان: أحدهما أنه من تمام ما قبله: أي لو افتريت على الله كذبا لختم على قلبك ومحا الباطل الذي كنت تفتريه لو افتريت، والآخر أنه وعد لرسول الله ﷺ بأن يمحو الله الباطل وهو الكفر، ويحق الحق وهو

الإسلام "[١].

ذكر ابن جزي ﷺ (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف في الآية الكريمة وهو في قوله تعالى: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ ﴾، وهذا الوقف مبني تنوع تركيبي باعتبار أن قوله تعالى: ﴿ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ ﴾ ، مرفوع على الاستئناف غير داخل في الشرط قبله

واتفق علماء الوقف بالوقف على﴿قَلۡبِكَۗ﴾، وقد استدل له السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ) فقال: ﴿عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ (ط)[٢]؛ لأن ما بعده مستأنف، فإن محو الباطل وإحقاق الحق وعد مطلق عن قوله:﴿ فَإِن يَشَإِ﴾، ودليله تكرار اسم الله تعالى"[٣]، وقال الأشموني(ت: ١١٠٠هـ): ﴿عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ تام؛ لأن قوله: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ مرفوع مستأنف غير داخل في جزاء الشرط؛ لأنه تعالى: يمحو الباطل مطلقًا"[٤] .

وقد نقل النحاس عن يعقوب بأن الكلام موصول فلا يقف عليه فقال: "وقال ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ ﴾ تمام الكلام ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ مرفوع وحكى إنه يجوز أن يكون في موضع جزم فيكون ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ ﴾، يعني تماما ثم يستأنف ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾"[٥] .

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٢/ ٢٤٨.

[٢] أي: مطلق

[٣] علل الوقوف ٩٠٩، وينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء٦٩٢. المكتفى في الوقف والابتدا ١٨٩، إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٨١

[٤]منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ٢/ ٢٤٤

[٥]القطع والائتناف للنحاس ٦٣٤.

واعتبار ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ مستأنفا، وما يترتب عليه من كون الكلام مقطوعا هو الراجح، قال العكبري(ت:٦١٦هـ): " ﴿وَيَمْحُ﴾ مرفوع مستأنف وليس من الجواب لأنه يمحو الباطل من غير شرط وسقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين ومن المصحف حملا على اللفظ"[١] .

وقال القرطبي(ت: ٦١٧هـ): " وقيل: فإن يشإ الله يختم على قلوب الكفار وعلى ألسنتهم وعاجلهم بالعقاب. فالخطاب له والمراد الكفار، ذكره القشيري. ثم ابتدأ فقال: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ قال ابن الأنباري ﴿ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ تام، وقال الكسائي: فيه تقديم وتأخير، مجازه: والله يمحو الباطل، فحذف منه الواو في المصحف، وهو في موضع رفع. ..."[٢]

واستدل بهذه الآية في الرد شبهة القوم وهي قولهم إن هذا ليس وحيًا من الله تعالى، فهي تقرير أن هذا الكتاب إنما حصل بوحي الله، وفي الوقف على ﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ والبدء بـ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ وعد من الله بأنه يمحو الباطل الذي هم عليه من البهت والفرية والتكذيب ويثبت الحق الذي كان محمد (ﷺ) عليه.

فالشرط ليس حقيقته بمعنى: لو حدث منك افتراء لختم على قلبك ولمحا ما قلت، وإنما هو أسلوب استبعاد أن يقع ذلك منه، قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): "وهذا الأسلوب مؤدّاه استبعاد الافتراء من مثله، وأنه في البعد مثل الشرك بالله والدخول في جملة المختوم على قلوبهم"[٣] .

ويؤكد هذا السياق اللاحق؛ لأن هذا قالوه من البهتان والتكذيب برسول الله ﷺ ذنب عظيم وقعوا فيه يستلزم التوبة، فجاءت الآية التالية لتوكيد هذا

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٢٢

[٢] الجامع لأحكام القرآن، ١٦/ ٢٥

[٣] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٤/ ٢٢٦.

المعنى قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ۝٢٥ وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۚ وَٱلۡكَٰفِرُونَ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ ۝٢٦﴾ [سورة الشورى:٢٥-٢٦]، فالمحو لما قالوه من الافتراء في حق النبي ﷺ، قال الرازي(ت: ٦٠٦هـ): "واعلم أنه تعالى لما قال ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗاۖ﴾ ثم برأ رسوله مما أضافوه إليه من هذا وكان من المعلوم أنهم قد استحقوا بهذه الفرية عقابًا عظيمًا لا جرم ندبهم الله على التوبة وعرفهم أنه يقبلها من كل مسيء وإن عظمت إساءته فقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ....﴾.

الموضع الخامس:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا وَٱغۡفِرۡ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٨﴾ [سورة التحريم:٨].

قال ابن جزي: " العامل في ﴿يَوۡمَ﴾ يحتمل أن يكون ما قبله، أو ما بعده أو محذوف تقديره: اذكر، والوقف والابتداء يختلف على ذلك " [1]

ذكر ابن جزي رحمه الله (ت: ٧٤١هـ) موضعا للوقف على قوله تعالى: ﴿وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، وهو مبني على اختلاف تركيبي باعتبار تعلق الظرف هو منصوب بـ﴿وَيُدۡخِلَكُمۡ﴾، فالكلام موصول ولا يجوز الوقف ﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، أو منصوب على تقدير: اذكر، فالكلام مقطوع والوقف على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ﴾

قال القرطبي(ت:٦٧١هـ): "الْعَامِلُ فِي ﴿يَوۡمَ﴾: ﴿وَيُدۡخِلَكُمۡ﴾ أَوْ فِعْلٌ

[1] التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى، ٣/ ١٩٩.

مُضْمَرٌ"[1]، واختار الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)والرازي (ت:٦٠٦هـ)وأبوحيان (ت: ٧٤٥هـ): نصب ﴿يَوْمَ﴾ بـ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾فقال:" ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ﴾ نصب بـ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾"[2] .

ولعلماء الوقف في هذه الآية عدة مذاهب:

الأول: الوقف على ﴿وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ ، ويبدأ بما بعده على تقدير اذكر يوم.

الثاني: الوقف على ﴿ٱلنَّبِيَّ﴾، ويبدأ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ مبتدأ خبره ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ من باب رفعة شأن المؤمنين في ذلك اليوم، وعلى ذلك لا يوقف على ﴿مَعَهُۥ﴾

الثالث: الوقف على ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾، ويكون قوله: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ مستأنفا.

وقال الأشموني(ت:١١٠٠هـ):" ﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ جائز، وقيل: لا يجوز؛ لأنَّ قوله: ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ ، ظرف لما قبله، والمعنى: ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار في هذا اليوم، ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ﴾ قيل تام؛ على أنَّ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ في موضع رفع على الابتداء، والخبر قوله: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ ويكون النور للمؤمنين خاصة، وقيل: الوقف على ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ تام، قال يحيى بن نصير النحوي تم الكلام هنا، ويكون قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴾ معطوفًا على ﴿ ٱلنَّبِيَّ ﴾ أو مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى: يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه لا يخزون، فعلى هذا يكون «نورهم» مستأنفًا، وهذا أوجه

---

[1] الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٢٠٠

[2] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٥٧٠، مفاتيح الغيب ٣٠/ ٥٧٣، البحر المحيط في التفسير ١٠/ ٢١٤

من الأول، وإن جعل ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥٓ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ ﴾ فلا يوقف على «معه»"[1].

وقال الآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ): " وجوز أن تكون الجملتان[2] في موضع الحال من الموصول، وأن تكون الأولى حالا منه. والثانية حالا من الضمير في يَسْعى، وأن تكون الأولى مستأنفة. والثانية من الضمير، وأن تكون الأولى حالا من الموصول. والثاني مستأنفة أو حالا من الضمير، وجوز أن يكون الموصول مبتدأ خبره معه، والجملتان خبران آخران، أو مستأنفتان أو حالان من الموصول، أو الأولى حال منه والثانية حال من الضمير، أو الأولى مستأنفة والثانية حال من الضمير، أو الأولى حال والثانية مستأنفة، أو الأولى خبر بعد خبر والثانية حال من الضمير أو مستأنفة، وجوز أن يكون الموصول مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ﴾ إلخ، والجملة الأخرى مستأنفة أو حال أو خبر بعد خبر "[3].

واختيار علماء الوقف هو الوقف على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥٓ﴾ قال الداني(ت: ٤٤٤هـ): "﴿ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ ﴾ قيل: هو تام. وعلى ذلك يكون ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مبتدأ، ويكون (النور) لـ (المؤمنين). وقيل: التمام ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥٓ﴾، وعلى هذا يعطفون على ﴿ٱلنَّبِيَّ﴾، والمعنى: لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه لا يخزون، وهو أجود"[4] ، وقال السجاوندي (ت: ٦٥٠هـ): "﴿ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ (لا)[5] ، لأن

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢/ ٣٤٩

[2] أي قوله تعالى: ﴿نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ﴾، وقوله سبحانه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا﴾ "

[3] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٤/ ٣٥٦

[4] المكتفى في الوقف والابتدا ٢١٩

[5] ممنوع

قوله﴿يَوۡمَ﴾ قد يتعلق بـ﴿ وَيُدۡخِلَكُمۡ ﴾"[١] .

وبالوقف على قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ﴾اتكأ المعتزلة وقالوا في بيان موقف أصحاب الكبائر، وبالوقف على﴿يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ﴾، والاستئناف بقوله: : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ ﴾ رد عليهم أهل السنة، قال الرازي(ت:٦٠٦هـ):"ثم المعتزلة تعلقوا بقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ﴾ وقالوا: الإخزاء يقع بالعذاب، فقد وعد بأن لا يعذب الذين آمنوا، ولو كان أصحاب الكبائر من الإيمان لم نخف عليهم العذاب، وأهل السنة أجابوا عنه بأنه تعالى وعد أهل الإيمان بأن لا يخزيهم، والذين آمنوا ابتداء كلام، وخبره يسعى، أو لا يخزي الله، ثم من أهل السنة من يقف على قوله: يوم لا يخزي الله النبي أي لا يخزيه في رد الشفاعة، والإخزاء الفضيحة، أي لا يفضحهم بين يدي الكفار، ويجوز أن يعذبهم على وجه لا يقف عليه الكفرة، وقوله: بين أيديهم أي عند المشي وبأيمانهم عند الحساب، لأنهم يؤتون الكتاب بأيمانهم وفيه نور وخير، ويسعى النور بين أيديهم في موضع وضع الأقدام وبأيمانهم، لأن خلفهم وشمالهم طريق الكفرة"[٢] .

وأرى أن الراجح هو الوقف على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ﴾ لما فيه بيان شأن المؤمنين على الذين استقاموا على منهجه، ولما فيه من رفعة شأن الصحابة، قال ابن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ): "و ﴿ مَعَهُۥۖ﴾ يجوز تعلقها بمحذوف حال من الذين آمنوا أي حال كونهم مع الشيء في انتفاء خزي الله عنهم فيكون عموم الذين آمنوا مخصوصا بغير الذين يتحقق فيهم خزي الكفر وهم الذين ارتدوا وماتوا على الكفر، وفي هذه الآية دليل على المغفرة لجميع أصحاب النبي ﷺ"[٣] .

---

[١] علل الوقوف للسجاوندي ١٠٢٨

[٢] مفاتيح الغيب ٣٠/ ٥٧٣

[٣] التحرير والتنوير٢٨/ ٣٧٠

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وبعد:

فيمكن لهذا البحث أن يضع حقائقه ونتائجه في النقاط الآتية:

١. عُني ابن جزي الكلبي بقضية الوقف والابتدا في تفسير التسهيل لعلوم التنزيل، ووظفه لخدمة المعنى وما يتصل بمسائل العقيدة والشريعة في القرآن الكريم

٢. لم يقف ابن جزي عن حكاية الأقوال، وإنما رجح بين الآراء من خلال أدلة عملية

٣. أحصى البحث عدد خمسة وثلاثين موضعا الوقف والابتداء وافق جمهور علماء الوقف والابتداء في كثير منها، وخالفهم في بعضها كما في الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [سورة البقرة:٩٣]، والجمهور على الوقف على ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة:٩٣].

٤. تبين أن ابن جزي رحمه الله عمد إلى توظيف السياق بنوعيه اللغوي وسياق الموقف في بيان موضع الوقف ودرجته.

٥. وافق الباحث ابن جزي في كثير من آرائه، ولم يخالفه إلا في بعض المواضع، ذكرت في ثنايا البحث.

٦. ذكر ابن جزي بعض مواضع الوقف لم تشر إليها المصاحف المطبوعة

٧. من ضوابط الواقف والابتداء التي أبرزها البحث

أ- الاستفهام

ب- السياق

ج-مراعاة الوقف على النظير.

د-رؤوس الآي كغيرها في الوقف والابتداء، فإذا لم يتم المعني كان

الوصل أولي، وإذا تم المعني أو كفي أو جاز كان الوقف على رؤوس الآي أولي إتباعا للسنة وعملا بالقواعد اللغوية.

د-مراعاة ما يترتب على الوقف من اختلافات عقدية أو نحوية، أو اختلاف في المعاني.

٨. خالف ابن جزي ﵀ علامات الوقف في المصاحف المطبوعة في بعض المواضع، ذكر أنها فيها وقفا واحتج له، على الرغم من أن المصاحف المطبوعة لم تشر إليه.

٩. لم يكن لابن جزي ﵀ منهجا واحدا فيما تعرض له في كتابه من الوقوف، فأحيا كان يذكر الوقف ويحتج له، وأحيانا كان يذكر الوقوف ويكتفي بذكر الراجح من دون ذكر العلة، وأحينا أخرى كان يذكر الأوجه، ولا يحتج لها ولا يرجح.

١٠. يظهر من كلام ابن جزي أن الوقف على رؤس الآي كغيرها في ضوابط الوقف، وهذا ما يظهر في قوله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧﴾ [سورة الرعد:١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ٢٧﴾ [سورة الواقعة:٢٧].

١١. الجملة العربية متى استوفت عناصرها التركيبية، واستقلت من حيث المعني كان الوقف التام، ومتي نقص أحدها تغيرت صفة الوقف.

١٢. للآراء العقدية أثر في تنوع الوقف، وقد ظهر ذلك في خمسة مواضع تعرض لها ابن جزي.

١٣. أكد البحث أن لتنوع القراءات تنوعا في الوقف والابتداء، وقد عُني ببيان هذا التنوع ابن جزي في ثلاثة مواضع

١٤. ووافق شيخه ابن الزبير في موضعين، ويلاحظ أنه في هذين الموضعين ذكر ملمحا دلاليا، أو مسوغا للوقف، أو عدمه.

وصلي الله علي نبيه وعلي آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

أولا:

المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم طبعة الشمرلي، ومصحف الجماهيرية برواية قالون عن نافع، ومصحف برواية الدوي عن أبي عمرو، دار ابن كثير سورية، ومصحف براوية قنبل عن ابن كثير طباعة دار المنار، ومصحف برواية ورش عن نافع طباعة مجمه الملك فهد.

ثانيا:

١. أثر القراءات في تنوع أحكام الوقف القرآني-دراسة صوتية دلالية، رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد إسماعيل، كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠١٤م.

٢. الأعلام/ الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ) / دار العلم للملايين/ ط:٥/ مايو ٢٠٠٢ م.

٣. أسباب نزول القرآن: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري (ت: ٤٦٨هـ) تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ -١٩٩٢ م .

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام/ تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥. ابن جزيّ ومنهجه في التفسير، علي محمد الزبيري ، دار القلم.

٦. الإحاطة في أخبار غرناطة ، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي ، الطبعة: الأولى دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٤هـ .

٧. إعراب القرآن المنسوب للزجاج (إعراب القرآن للباقولي)/ تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري/ دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتب اللبنانية- بيروت/ ط:٤/ ١٤٢٠هـ.

٨. الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي ، تح/ د . محمد سعد مرسي – رسالة دكتوراه محفوظة بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٦٥٤/ ٢٦٥٥) .

٩. الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، شرح وتعليق وتحقيق د إنصاف رمضان، ط: الأولى ، دار ابن قتيبة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م

١٠. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية ، تح: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار أشبيليا للنشر والتوزيع.

١١. إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٩٠هـ =١٩٧١م.

١٢. البحث الدلالي عند الأصوليين: د.محمد يوسف حبلص مكتبة عالم الكتب ط١ ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٣. البرهان في علوم القرآن : للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق د/ محمد متولي منصور، مكتبة دار التراث، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي (أبي الفيض السيد محمد بن محمد عبد الرازق مرتضي ت ١٢٠٥ه)، تحقيق: علي هلالي ، ط حكومة الكويت ١٩٦٦م.

١٥. تاج اللغة وصحاح العربية/ الجوهري/ تح: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين- بيروت / ط:٤/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧. التحرير والتنوير= «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣ه): الدار التونسية للنشر ، تونس: ١٩٨٤م.

١٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي / تح : د. حسن هنداوي / دار القلم – دمشق ، دار كنوز إشبيليا / ط: ١ .
١٩. التسهيل لعلوم التنزيل : محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت ٧٤١هـ)، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، لبنان ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٠. التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للشيخ خالد الأزهري / دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان/ ط :١/ ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .
٢١. تفسير ابن كثير / تح : محمد حسين شمس الدين / دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت / ط:١ / ١٤١٩هـ .
٢٢. تفسير البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
٢٣. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين للصفاقسي تح: محمد الشاذلي النيفر ، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله س ١٩٧٤م .
٢٤. تهذيب اللغة / محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)/ تح : محمد عوض مرعب / دار إحياء التراث العربي / بيروت / ط١ / ٢٠٠١م.
٢٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ)/ شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان / دار الفكر العربي/ ط١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٢٦. جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ) دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٧. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية -القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٨. الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها: أحمد طه سلطان، مطبعة الأمانة ط١ ،١٤١١هـ.
٢٩. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين، تح: علي حسين البواب، مكتبة التراث -مكة المكرمة ١٩٨٧=١٤٠٨.
٣٠. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تح: د فخر الدين قباوة -محمد نديم فاضل، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان: ١٤١٣هـ -١٩٩٢ م.
٣١. حجة القراءات لأبي زرعة دراسة تحليلية/ د. هشام سعيد محمود النعيمي / دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان/ ط:١/ ٢٠٠٥م- ١٤٢٦هـ.
٣٢. الحجة في القراءات السبع/ الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله/ تح: د.عبد العال سالم مكرم/ دار الشروق-بيروت/ ط:٤/ ١٤٠١هـ.
٣٣. الحجة للقراء السبعة/ أبو علي الفارسي/ تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي/ دار المأمون للتراث-دمشق-بيروت/ ط:٢/ ١٤١٣ه-١٩٩٣م.
٣٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق وتعليق الشيخ / علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د/ جاد مخلوف جاد، د/ زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرظه: د/ أحمد محمد صبره، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٥. الدرر الكامنة أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند .

٣٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:لشهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١٤٣١،١هـ-٢٠١٠م.

٣٧. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المكتب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٨. سنن ابن ماجه / ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ)/ تح : محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٩. السياق وتأويل النصوص نموذج من النص القرآني: محمد شتوان، مجلة التفاهم، تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، مسقط، السنة الثانية عشرة، العدد٤٦ ، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٤٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تح: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار التراث –القاهرة– دار مصر للطباعة/ ط:٢٠/ ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.

٤١. شرح المفصل للزمخشري، موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤٢. شرح تسهيل الفوائد/ ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) / تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ ط:١ / ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٤٣. صحيح البخاري/ تح: محمد بن ناصر الناصر/ دار طوق النجاة / ط:١/ ١٤٢٢هـ.

٤٤. طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، مكتبة ابن تيمية.

٤٥. طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، ٢/ ٨٥، دار الكتب العلمية -بيروت.
٤٦. علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تح: محمد بن عبد الله العايدي، ط: الثانية مكتبة لبنان ناشرون: ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
٤٧. علم الدلالة بين التراث والمعاصرة/ د. محمد محمد البمباوي / دار الزهراء للطباعة-الزقازيق/ ط:١/ ١٤٢١ه-٢٠٠٠م.
٤٨. علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية: د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٤٩. غريب الحديث لأبي إسحاق/ إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت٢٨٥هـ) / تح: د. سليمان إبراهيم محمد العايد/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة/ ط:١/ ١٤٠٥هـ.
٥٠. فتح القدير/ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)/ دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق- بيروت/ ط:١/ ١٤١٤هـ.
٥١. فصول في علم الدلالة: د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٢. الفوائد المفهمة في شرح المقدمة لابن يالوشة .
٥٣. القاموس المحيط/ الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) / تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي/ مؤسسة الرسالة- بيروت - لبنان/ ط:٨/ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
٥٤. القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الطبعة: الأولى، دار عالم الكتب -المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
٥٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ -١٩٨٨ م.

٥٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) ، تح / عبد الرازق المهدي ، دار الإحياء التراث ، بيروت .
٥٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق: ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
٥٨. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : لأبي البقاء أيوب بن موسي الحسيني الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، قابله علي نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ، ومحمد المصري ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
٥٩. لباب التأويل في معاني التنزيل: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تصحيح / محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ .
٦٠. لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري(ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة ٢٠٠٨م.
٦١. مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: محمد تميم الزغبي، الطبعة: الأولى، دار الهدى، جدة، ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م.
٦٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني (ت٣٩٢هـ)/ وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٦٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٦٤. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه / عني بنشره: ج. برجشستراسر/ المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م.
٦٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق –دار المدني، جدة) (١٤٠٠ –١٤٠٥هـ).
٦٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل/ تح/ شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م.
٦٧. معالم الاهتداء إلي معرفة الوقوف والابتداء: محمود خليل الحصري ، مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
٦٨. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، الطبعة : الرابعة دار طيبة للنشر والتوزيع: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.
٦٩. معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج / عالم الكتب– بيروت/ ط:١/ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٧٠. الوافي بالوفيات/ صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ)(ترجمة ابن حزم الظاهري) / تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى/ دار إحياء التراث– بيروت/ ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.
٧١. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، ، مكتبة الرشد، الرياض: 1416هـ=١٩٩٥م.
٧٢. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية: ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

٧٣. مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م.
٧٤. مقاييس اللغة : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تح: الشيخ عبد السلام هارون ،طبعة اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٥. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: شريف أبو العلاء العذوي، ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م.
٧٦. المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ، تح: يوسف المرعشلي، الطبعة: الأولى، دار عمار: ١٤٢٢هـ –٢٠٠١ م، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة: الأولى، دار عمار: ١٤٢٢هـ –٢٠٠١ م.
٧٧. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث –القاهرة، مصر: ٢٠٠٨م.
٧٨. المنح الفكرية على متن الجزرية / ملا علي القاري، تح: أسامة عطايا ، دار العوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية.
٧٩. منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة، العدد ١١١، محرم ١٤٢٧هـ.
٨٠. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
٨١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٨٢. نفح الطيب أحمد بن المقري التلمساني، تح : إحسان عباس ،د ار صادر– بيروت – لبنان .

٨٣. نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت.
٨٤. نهاية القول المفيد في علم التجويد/ محمد مكي نصر ، ط: الأولى مكتبة الآداب ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٨٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ، تح: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٦. وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، د/ عبد العزيز علي الحربي، دار ابن حزم، الرياض: ١٤٢٧هـ.
٨٧. الوقف والابتداء لأبي الحسن علي بن أحمد الغزال، دراسة وتحقيق عبد الكريم بن محمد العثمان، رسالة دكتورا من الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة.
٨٨. الوقف والابتداء لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تح: محسن هاشم درويش، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
مقدمة	٤٥٥
التمهيد: مدخل مفاهيمي	٤٦١
أولا: الوقف	٤٦١
ثانيا: أسباب الوقف:	٤٦٣
ثالثا: موقف العلماء من الوقف	٤٦٤
رابعا: ضابط الوقف:	٤٦٨
خامسا: الدلالة ومفهومها	٤٦٩
المبحث الأول: السياق وأثره في تنوع الوقف والابتداء	٤٧٣
الموضع الأول: **قال الله تعالى:** ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [سورة البقرة:٢]."	٤٧٣
الموضع الثاني: **قال تعالى:** ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [سورة البقرة:٧].	٤٨٢
الموضع الثالث: **قال تعالى:** ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱسۡمَعُواْۖ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [سورة البقرة:٩٣]	٤٨٦
الموضع الرابع: **قال تعالى:** ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۛ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ [سورة البقرة:٩٦]"	٤٩٠
الموضع الخامس: **قال تعالى:** ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۗ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [سورة المائدة:٢٦]	٤٩٤
الموضع السادس: قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ۝١٧ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ	٤٩٩

المحتوى	رقم الصفحة
لَأَقْتَدَوْاْ بِهِۦۚ ﴾ [سورة الرعد:١٧-١٨].	
الموضع السابع: **قال تعالى:** ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم: ٤].	٥٠١
الموضع الثامن: **قال تعالى:** ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة المطففين:٣٥-٣٦].	٥٠٥
المبحث الثاني: تنوع القراءات وأثره في الوقف والابتداء	٥٠٧
الموضع الأول: **قال تعالى:** ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَاۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام:١٠٩]	٥٠٧
الموضع الثاني: **قال الله تعالى:** ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُممَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ ﴾ [سورة يونس:٢٣].	٥١٦
الموضع الثالث: **قال تعالى:** ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [سورة النمل: ٢٤-٢٥].	٥١٨
مذاهب العلماء في الوقف على رؤس الآي	٥٢١
المبحث الثالث: التفسير وأثره في تنوع الوقف والابتداء	٥٢٦
الموضع الأول: **قال تعالى:** ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [سورة يونس:٧٧]" .	٥٢٦
الموضع الثاني: **قال تعالى:** ﴿* وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة هود:٤١].	٥٢٩
الموضع الثالث:	٥٣١

المحتوى	رقم الصفحة
قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٢].	
الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الأنبياء: ٧٢].	٥٣٤
الموضع الخامس: **قال تعالى:** ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة النمل: ٣٤].	٥٣٧
الموضع السادس: **قال تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة فاطر: ٢٨].	٥٤٠
الموضع السابع: **قال تعالى:** ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ﴾ [سورة الشورى: ١٥].	٥٤٢
الموضع الثامن: **قال تعالى:** ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة محمد: ٢٠-٢١].	٥٤٥
الموضع التاسع: **قوله تعالى:** ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [سورة القدر: ٤-٥].	٥٤٧
الموضع العاشر: **قوله تعالى:** ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [سورة التكاثر: ٥] .	٥٤٩
الموضع الحادي عشر: **قال تعالى:** ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ أَهْلَكْنَٰهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة الدخان: ٣٧].	٥٥١
الموضع الثاني عشر:	٥٥٣

المحتوى	رقم الصفحة
قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾ [ق:٤١].	
الموضع الثالث عشر: **قال تعالى:** ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [سورة القمر:٦]،	٥٥٤
الموضع الرابع عشر: **قال تعالى:** ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ٢٧﴾ [الواقعة:٢٧].	٥٥٥
المبحث الرابع: تنوع الأوجه الإعرابية وأثرها في الوقف والابتداء	٥٥٨
الموضع الأول: **قال تعالى**: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُۢنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣﴾ [سورة النساء:٧٣].	٥٥٨
الموضع الثاني: **قال تعالى**: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [سورة النساء:١٧٦].	٥٥٩
الموضع الثالث: **قال تعالى**: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ [سورة الحج:٣٠].	٥٦٢
الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾ [سورة الصافات:١٥٤].	٥٦٥
الموضع الخامس: **قال تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ فَتَكۡفُرُونَ﴾ [سورة غافر:١٠].	٥٦٦
المبحث الخامس: العقيدة وأثرها في تنوع الوقف والابتداء	٥٦٨
الموضع الأول: **قوله تعالى:** ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ١٥٧﴾ [سورة النساء:١٥٧].	٥٦٨
الموضع الثاني: **قال تعالى**: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٥﴾ [سورة	٥٧١

المحتوى	رقم الصفحة
هود:٥] .	
الموضع الثالث: **قال تعالى:** ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [سورة القصص:٦٨] .	٥٧٣
الموضع الرابع: **قال تعالى:** ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [سورة الشورى:٢٤] .	٥٨١
الموضع الخامس: **قوله تعالى :** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾﴾ [سورة التحريم:٨] .	٥٨٤
الخاتمة	٥٨٨
ثبت المصادر والمراجع	٥٩٠
فهرس المحتويات	٦٠٠